دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

ملخص تنفيذي

تبنت مجموعة العمل المالي (فاتف) في أكتوبر ٢٠١٨ م، تغييرات على التوصيات الأربعين الخاصة بها وذلك للتأكد من ملائمتها للأنشطة المالية التي تنطوي على أصول افتراضية، كما أضافت تعريفين جديدين في مسرد المصطلحات (فهرس المصطلحات)، "الأصول الافتراضية" (VA) و "مقدم خدمة الأصول الافتراضية" (VASP). تتطلب التوصية الخامسة عشر (١٥) المعدلة تنظيم خدمات تقديم الأصول الافتراضية لأجل القيام بالترخيص أو التسجيل وخضوعها لنظم فعالة للرصد أو الإشراف لغرض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML / CFT)، وفي شهر يونيو ٢٠١٩ م، تبنت مجموعة العمل المالي مذكرة تفسيرية للتوصية (١٥) لزيادة توضيح كيفية تطبيق متطلبات الفاتف فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق المنهج القائم على المخاطر (RBA)، على أنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والإشراف أو المراقبة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خلال القيام بالترخيص أو التسجيل؛ التدابير الوقائية، مثل العناية الواجبة للعملاء، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لغرض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تبنت مجموعة العمل المالي أيضاً الدليل الإرشادي رقم (١) بشأن تطبيق المنهج القائم على المخاطر على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في شهر يونيو ٢٠١٩ م. ويساعد الدليل الإرشادي على مساعدة كل من السلطات الوطنية على فهم وتطوير التشريعات والاستجابة الاشرافية على أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وكذلك مساعدة القطاع الخاص الذي يسعى للاشتراك في أنشطة الأصول الافتراضية، لفهم التزاماتهم الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيف يمكنهم الامتثال بشكل فعال مع تلك المتطلبات.

ويحدد هذا الدليل الإرشادي احتياجات الدول ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والكيانات الأخرى التي تعمل في مجال أنشطة الأصول الافتراضية، لفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأنشطة التي يقومون بها واتخاذ تدابير تخفيف مناسبة لمعالجتها. وبالتحديد، فإن الدليل الإرشادي يقدم أمثلة لمؤشرات المخاطر التي

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

يجب مراعاتها تحديداً في إطار الأصول الافتراضية، والتأكيد على العوامل التي من شأنها أن تزيد من تعميم التعاملات أو منع قدرة مزودي خدمات الأصول الافتراضية من تحديد العملاء.

يبحث الدليل الإرشادي في كيفية إسقاط أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية على توصيات مجموعة العمل المالي. ويناقش الأنواع الخمسة للأنشطة التي يغطيها تعريف "مزودي خدمات الأصول الافتراضية" ويقدم أمثلة لأنشطة الأصول الافتراضية ذات العلاقة التي تندرج تحت تعريف "مزودي خدمات الأصول الافتراضية" والتي سيتم استبعادها من نطاق الفاتف. وفي هذا الصدد، يسلط الدليل الإرشادي الضوء على العناصر الرئيسية المطلوبة للحصول على تسمية "مقدم خدمات أصول افتراضية"، أي العمل كنشاط تجاري نيابة عن العملاء وتسهيل الأنشطة المتعلقة بأنشطة الأصول الافتراضية.

يشرح الدليل الإرشادي تطبيق توصيات الفاتف للدول والسلطات المختصة، وكذلك لمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى التي تشترك في أنشطة الأصول الافتراضية بما في ذلك المؤسسات المالية مثل البنوك ووسطاء الأوراق المالية وغيرهم. تقريباً، جميع توصيات الفاتف مرتبطة بشكل مباشر بمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات العلاقة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، إلا أن هناك توصيات أخرى مرتبطة بشكل أقل وضوحاً بهما، بالرغم من كونها ذات علاقة ويمكن تطبيقها. ومع ذلك، فإن مزودي خدمات الأصول الافتراضية لديهم نفس المجموعة الكاملة من الالتزامات المفروضة على المؤسسات المالية والمهني والأعمال غير المالية.

يفصّل الدليل الإرشادي النطاق الكامل للالتزامات بموجب توصيات الفاتف واحدة تلو الأخرى المنطبقة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وكذلك على الأصول الافتراضية. ويتضمن ذلك توضيح أن جميع الأموال أو المصطلحات التي تشير إلى القيمة في توصيات الفاتف (على سبيل المثال، "الممتلكات"، "العائدات"، "الصناديق"، "الأموال أو الأصول الأخرى"، و"القيمة المقابلة" الأخرى) تشمل كذلك الأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية. ونتيجة لذلك، ينبغي على الدول أن تطبق جميع التدابير ذات الصلة بموجب توصيات الفاتف على الأصول الافتراضية، وأنشطتها، ومزودي خدماتها. يشرح الدليل متطلبات التسجيل أو الترخيص لمزودي خدمات تحويل الأصول الافتراضية، - كحد أدنى كيفية تحديد الدولة التي يجب التسجيل فيها أو ترخيصها حيث تم إنشاؤها؛ أو في الولاية القضائية التي يقع فيها نشاطهم التجاري في الحالات التي يكون فيها مقدم الخدمة شخصًا طبيعيًا، ولكن يمكن للسلطات القضائية أيضًا أن تطالب مزودي خدمات الأصول الافتراضية بالتسجيل أو الترخيص قبل إجراء الأعمال التجارية في ولايتها القضائية أو من الأراضي التي تقع تحت سلطتها القضائية. ويشدد الدليل كذلك على أن السلطات الوطنية مطالبة باتخاذ إجراءات لتحديد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقومون بأنشطة الأصول الافتراضية بدون الحصول على الترخيص أو التسجيل المطلوب، وتنطبق تلك المتطلبات أيضًا بالتساوي على البلدان التي اختارت حظر الأصول الافتراضية أو أنشطتها على المستوى الوطني. فيما يتعلق بالإشراف على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، يوضح الدليل أن السلطات المختصة فقط هي التي يمكنها العمل كهيئات إشرافية أو مراقبة على تلك الخدمات، وليس الهيئات ذاتية التنظيم. يجب أن تقوم السلطات المختصة بإجراء إشراف ومراقبة مبنية على المخاطر، والحصول على سلطات كافية، بما في ذلك سلطة إجراء التفتيش، وإلزامهم بتوفير المعلومات وفرض العقوبات. هناك تركيز خاص على أهمية التعاون الدولي بين المشرفين، بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود لأنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية وتقديم الخدمات.

القسم الأول - مقدمة

نظرة عامة:

١. من الممكن أن تؤدي التقنيات والمنتجات والخدمات الجديدة ذات الصلة إلى تحفيز الابتكار والكفاءة المالية وتحسين الشمول المالي، ولكنها ستخلق أيضًا فرصًا جديدة للمجرمين والإرهابيين لغسل عائداتهم أو تمويل أنشطتهم غير المشروعة. يعد المنهج القائم على المخاطر أمرًا محوريًا في التنفيذ الفعال للمعايير الدولية المعدلة لمجموعة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

- العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، ومنذ تبني المعايير من قبل مجموعة العمل المالي (فاتف) في العام ٢٠١٢م، يقوم أعضاء المجموعة بمراقبة المخاطر الناتجة عن التقنيات الحديثة.
٢. في شهر يونيو ٢٠١٤م، أصدرت مجموعة العمل المالي (فاتف) "العملات الافتراضية: التعريفات الرئيسية والمخاطر المحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" استجابةً لظهور العملات الافتراضية وآليات الدفع المرتبطة بها التي توفر طرق جديدة لنقل القيمة عبر الإنترنت. في شهر يونيو ٢٠١٥م، أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) الدليل الإرشادي للمنهج القائم على المخاطر المتعلق بالعملات الافتراضية. (الدليل الإرشادي للأصول الافتراضية لعام ٢٠١٥م) كجزء من منهج مؤقت لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML / TF) المرتبطة بمنتجات الدفع وخدمات العملة الافتراضية.
٣. يركز الدليل الإرشادي للعملات الافتراضية الصادر عام ٢٠١٥م، على النقاط التي تتقاطع مع النظام المالي التقليدي المنظم وتقدم مدخل منه وإليه (أي، المتحصلة منها وإليها)، وخاصة محلات الصرافة التي تقوم بتحويل العملات الافتراضية. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، تطورت أنواع الأصول الافتراضية لتشمل مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة، ونماذج الأعمال، والأنشطة والتفاعلات، بما في ذلك التعاملات التي تتم بين الأصول الافتراضية إلى أصول افتراضية أخرى.
٤. على وجه الخصوص، شهد النظام البيئي للأصول الافتراضية ارتفاعاً في العملات المشفرة شديدة الغموض (AECs)، والخالطات (Mixers و Tumblers)، والمنصات ومحلات الصرافة غير المركزية، وأنواع أخرى من المنتجات والخدمات التي تتيح أو تسمح بخفض الشفافية وزيادة إخفاء التدفقات المالية، بالإضافة إلى ظهور نماذج أو أنشطة أعمال لأصول افتراضية أخرى مثل عروض العملات الأولية (ICOs) التي تمثل مخاطر لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك مخاطر الاحتيال والتلاعب في السوق. علاوة على ذلك، يستمر ظهور أنماط جديدة للتمويل غير المشروع، بما في ذلك الاستخدام المتزايد لمخططات استخدام طبقات للتعاملات التي تتم بين الأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية والتي تهدف إلى زيادة إخفاء التعاملات بطريقة سهلة ورخيصة وآمنة نسبيًا.

٥. بالنظر إلى تطوير منتجات وخدمات إضافية وإدخال أنواع جديدة من قبل مقدمي الخدمات في هذا المجال، أقرت مجموعة العمل المالي بالحاجة إلى مزيد من التوضيح حول كيفية تطبيق المعايير على التقنيات الجديدة ومقدم تلك الخدمات. وبالتحديد، في شهر أكتوبر ٢٠١٨ م، تبنت مجموعة العمل المالي تعريفين جديدين للمصطلحات - "الأصول الافتراضية" (VA) و "مزودي خدمة الأصول الافتراضية" (VASP) - وقامت بتحديث التوصية ١٥ (انظر الملحق أ). إن الهدف من هذه التغييرات هو زيادة توضيح تطبيق معايير مجموعة العمل المالي على أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية من أجل ضمان مستوى عالٍ تنظيمي لمزودي خدمات الأصول الافتراضية ومساعدة السلطات القضائية في التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية والمساعدة في حماية نزاهة النظام المالي العالمي. كما أوضحت مجموعة العمل المالي (FATF) أن المعايير تنطبق على كل من التعاملات والتفاعلات التي تتم بين عملاء الأصول الافتراضية وكذلك تعاملات في العملات الافتراضية إلى ومن العملات الرسمية.

٦. في شهر يونيو ٢٠١٩ م، اعتمدت مجموعة العمل المالي ملاحظة تفسيرية للتوصية (١٥) للتوضيح بشكل أكبر حول كيفية تطبيق متطلبات الفاتف ذات الصلة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، خاصة فيما يتعلق بتطبيق المنهج القائم على المخاطر على أنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية وكذلك على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والإشراف عليهم ومراقبتهم؛ لغرض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والقيام بالترخيص أو التسجيل؛ والتدابير الوقائية، مثل العناية الواجبة للعملاء وحفظ السجلات والإبلاغ عن التعاملات المشبوهة، والعقوبات والتدابير التنفيذية الأخرى؛ والتعاون الدولي (انظر الملحق أ).

٧. تبني الفاتف هذا الدليل الإرشادي في اجتماعه العام في شهر يونيو ٢٠١٩ م.

٨. إن هذا الدليل المحدث يتوسع بشكل أكبر في الدليل الإرشادي الصادر عام ٢٠١٥ م بشأن الأصول الافتراضية ويشرح تطبيق المنهج القائم على المخاطر في تدابير مكافحة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالأصول الافتراضية؛ كما يحدد الكيانات التي تقوم بأنشطة أو عمليات تتعلق بالأصول الافتراضية - أي مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛ ويوضح تطبيق توصيات الفاتف على الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها. ويهدف هذا الدليل إلى مساعدة السلطات الوطنية في فهم وتطوير الاستجابات التنظيمية لأنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بما في ذلك من خلال تعديل القوانين الوطنية، حيثما ينطبق ذلك، في ولاياتها القضائية، من أجل معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها.

٩. وتم عمل الدليل الإرشادي أيضاً من أجل مساعدة كيانات القطاع الخاص التي تسعى للانخراط في أنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية على النحو المحدد في فهرس الفاتف وفهم التزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أفضل وكيف يمكنهم الامتثال بشكل فعال لمتطلبات الفاتف. كما يوفر إرشادات للدول والسلطات المختصة والجهات لتصميم وتنفيذ إطار تنظيمي وإشرافي قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بما في ذلك تطبيق الإجراءات الوقائية مثل العناية الواجبة للعملاء وحفظ السجلات والإبلاغ عن التعاملات المشبوهة، من بين تدابير أخرى.

١٠. يشتمل الدليل على الشروط التي اعتمدها مجموعة العمل المالي (فاتف) في شهر أكتوبر ٢٠١٨ م، ويُحال القراء إلى فهرس الفاتف من أجل تعريف مصطلح "الأصول الافتراضية" و "مزود خدمة الأصول الافتراضية" (الملحق أ).

١١. يسعى الدليل إلى شرح كيفية تطبيق توصيات الفاتف على أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية؛ ويقدم أمثلة، عندما تكون ذات صلة أو من المحتمل أن تكون مفيدة للغاية؛ ويحدد العوائق التي تحول دون تطبيق التدابير التي تؤدي إلى تخفيف المخاطر مع تقديم الحلول المحتملة لتلك العوائق. كما يسعى الدليل إلى أن يكون بمثابة مكمل للتوصية (١٥) ومذكرتها التفسيرية بشأن التقنيات الجديدة، التي تصف النطاق الكامل للالتزامات المنطبقة على مزودي

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

خدمات الاصول الافتراضية والأصول الافتراضية بموجب توصيات الفاتف، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بـ "الممتلكات"، "المتحصلات"، "الأموال"، "الأموال أو الأصول الأخرى"، و "القيمة المقابلة". وعند القيام بذلك، ويدعم الدليل التنفيذ الفعال للتدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتنظيم ومراقبة مزودي الخدمات الافتراضية (وكذلك الكيانات الأخرى الملزمة) وأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة التي يشاركون فيها وتطوير فهم مشترك لما يتضمنه المنهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٢. في حين تلاحظ مجموعة العمل المالي (FATF) أن بعض الحكومات تدرس مجموعة من الاستجابات التنظيمية المتعلقة بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، إلا أن العديد من الولايات القضائية لا يوجد لديها حتى الآن أطر فعالة قائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية بشكل خاص، حتى مع تطور أنشطتها على الصعيد العالمي وعمل مزودي خدمات الاصول الافتراضية بشكل متزايد في جميع الدول. وبالتالي فإن التطور السريع، والتوظيف والتبني المتزايد لها، وطبيعتها العالمية العابرة للحدود تجعل من الإجراءات العاجلة التي تتخذها البلدان للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأنشطة التي تقدمها الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها أولوية رئيسية لمجموعة العمل المالي. على الرغم من أن هذا الدليل يهدف إلى تسهيل تنفيذ المنهج القائم على المخاطر لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة ومزودي خدماتها، إلا أن الفاتف يدرك أن الأنواع الأخرى من السياسات قد تلعب دوراً في تشكيل استجابة تشريعية لقطاع مزودي خدمات الاصول الافتراضية في السلطات القضائية.

نطاق الدليل الارشادي

١٣. تطلب توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) من جميع الدول والسلطات القضائية فرض متطلبات محددة قائمة على أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن المؤسسات المالية، والمهين والأعمال غير المالية المحددة وضمن امتثالها لتلك الالتزامات. اتفقت مجموعة العمل المالي على أن جميع التوصيات ذات العلاقة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

بالأموال أو القيمة في توصيات مجموعة العمل المالي (مثل "الملكية" و "العائدات" و "الأموال" و "الأموال أو الأصول الأخرى" و الأنواع الأخرى من "القيمة المقابلة") تتضمن الأصول الافتراضية وأنه يجب على البلدان تطبيق جميع التدابير بموجب توصيات مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها. ينصب التركيز الأساسي للدليل الإرشادي على وصف كيفية تطبيق التوصيات على أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها لمساعدة الدول على فهم أفضل لكيفية تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي بفعالية.

١٤. علاوة على ذلك، يركز الدليل على الأصول الافتراضية القابلة للتحويل لأموال أو قيمة أخرى، بما في ذلك كل من الأصول الافتراضية القابلة للتحويل إلى أصول افتراضية أخرى وكذلك الأصول الافتراضية القابلة للتحويل إلى عملات رسمية أو التي تتقاطع مع النظام المالي الرسمي، مع مراعاة التعريفات ذات الصلة بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها. ولا يتطرق الدليل الإرشادي إلى المسائل التنظيمية الأخرى التي قد تكون ذات صلة بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها (على سبيل المثال، حماية المستهلك، والسلامة الاحترازية والأمان، أو الضرائب، أو قضايا مكافحة الاحتيال أو التلاعب بالسوق، أو معايير أمان شبكة تكنولوجيا المعلومات، أو مخاوف الاستقرار المالي).

١٥. يقر الدليل الإرشادي بأن اتباع منهج فعال قائم على المخاطر سيعكس طبيعة وتنوع ونضج قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية في بلد ما، وملف المخاطر للقطاع، وملف المخاطر للأفراد الذين يعملون في كمزودي خدمات الأصول الافتراضية والمنهج القانوني والتنظيمي في البلد، أخذاً بالاعتبار الطبيعة العابرة للحدود والقائمة على الإنترنت والوصول العالمي لمعظم أنشطة الأصول الافتراضية. إن هذا الدليل يحدد العناصر المختلفة التي يجب أن تأخذها البلدان ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ منهج قائم على المخاطر. عند النظر في المبادئ العامة الموضحة في الدليل، سيتعين على السلطات الوطنية أن تأخذ في الاعتبار سياقها الوطني، بما في ذلك المنهج الإشرافي والإطار القانوني وكذلك

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

المخاطر الموجودة في ولايتها القضائية، وذلك في ضوء الوصول العالمي المحتمل لأنشطة الأصول الافتراضية.

١٦. يأخذ الدليل في الاعتبار أنه مثلما يمكن للفاعلين غير الشرعيين إساءة استخدام أي مؤسسة تشارك في أنشطة مالية، فيمكن أن يقوموا أيضاً بإساءة استخدام خدمات توفير الأصول الافتراضية التي تقوم بالاشتراك في أنشطة الأصول الافتراضية، من أجل القيام غسل اسل الأموال، تمويل الإرهاب، التحايل على العقوبات، الاحتيال، وغيرها من الأهداف الشائنة. إن الدليل الإرشادي الصادر عام ٢٠١٥م، حول الأصول الافتراضية، والورقة المقدمة من مجموعة الاتجاهات والمخاطر والأساليب الصادرة عام ٢٠١٨م حيال هذا الموضوع، وتقارير مجموعة العمل المالي (فاتف) والبيانات ذات الصلة المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالأصول الافتراضية وأنشطتها، و/أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية، على سبيل المثال، جميعها تسلط الضوء وتوفر سياق إضافي فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية. في حين أن الأصول الافتراضية قد توفر شكل آخر من القيمة من أجل القيام بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تخدم أنشطة الأصول الافتراضية كآلية أخرى للقيام بالتحويل غير المشروع للقيمة أو الأموال، إلا أنه لا ينبغي على الدول وضع أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية في التصنيف العالي للمخاطر في مجال غسل الاموال وتمويل الإرهاب بشكل تلقائي. ومع ذلك، فيمكن للدول تقييم مخاطرها بناء على الطبيعة العابرة للحدود، والعلاقات التجارية والتعاملات غير المباشرة، وإخفاء الهوية المحتمل، التي توفرها أنشطة الأصول الافتراضية. يؤثر مدى ونوعية الإطار التنظيمي والإشرافي للبلد بالإضافة إلى تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر وتدابير الحد من المخاطر التي يشكلها مزودي خدمات الأصول الافتراضية على المخاطر بشكل عام، والتهديدات المرتبطة بالأنشطة المرتبطة بالأصول الافتراضية المغطاة. إن الدليل الإرشادي يقر أنه على الرغم من هذه التدابير، قد لا تزال هناك بعض المخاطر المتبقية، والتي يجب على السلطات المختصة ومقدمي خدمات القيمة المضافة أخذها في الاعتبار عند وضع الحلول المناسبة.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٧. يقر الدليل الإرشادي بأن التقنيات أو الآليات "الجديدة" أو المبتكرة للانخراط في أنشطة الأصول الافتراضية أو التي تسهل نشاطها المالي قد لا تشكل مناهج "أفضل" بشكل تلقائي، وأنه يجب على السلطات القضائية أيضاً تقييم المخاطر الناشئة عنها والحد منها بشكل مناسب مثل الأساليب الجديدة التي تقوم بالأنشطة المالية التقليدية أو التي سبق تشريعها، مثل استخدام الأصول الافتراضية في سياق خدمات الدفع أو أنشطة الأوراق المالية أيضاً.

١٨. يجب على أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية (FI) وغيرها من الكيانات الملزمة التي تقدم خدمات مصرفية إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، أو للعملاء المشتركين في أنشطة الأصول الافتراضية أو تقديم خدمات الأصول الافتراضية النظر أيضاً في العوامل المذكورة أعلاه. يجب على المؤسسات المالية (FI) تطبيق منهج قائم على المخاطر عند النظر في إنشاء أو استمرار العلاقات مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو العملاء المشاركين في أنشطة الأصول الافتراضية، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء علاقة العمل، وتقييم إمكانية تخفيف هذه المخاطر وإدارتها بشكل مناسب (انظر القسم الرابع). من المهم أن تقوم المؤسسات المالية (FI) بتطبيق المنهج القائم على المخاطر بشكل صحيح ولا تلجأ إلى إنهاء البيع بالجملة أو استبعاد علاقات العملاء داخل قطاع تقديم خدمات الأصول الافتراضية دون إجراء تقييم مناسب للمخاطر.

١٩. عند النظر في الدليل الإرشادي، يجب على الدول ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية أن تتذكر المبادئ الأساسية التي يقوم عليها تصميم وتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) ذات الصلة بسياق الأصول الافتراضية: أ) التكافؤ التوظيفي و منهج قائم على الأهداف. توافق متطلبات مجموعة الفاتف، بما في ذلك أنها تنطبق على الأصول الافتراضية، مع مجموعة متنوعة من الأنظمة القانونية والإدارية المختلفة، وكونها تشرح بشكل عام ما يجب القيام به ولكن ليس بطريقة مفصلة تصل لتحديد كيفية تنفيذها من أجل السماح بخيارات مختلفة، حيثما كان ذلك مناسباً. ينبغي أن لا يطلب من السلطات القضائية التي قامت بتبني تدابير كافية للوصول لأهداف

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

توصيات الفاتف أن تغيير شكل قوانينها وتشريعاتها. يسعى الدليل إلى دعم التنفيذ المستند إلى الأهداف أو القائم على الأهداف لتوصيات الفاتف ذات الصلة بدلاً من فرض نظام تنظيمي جامد وصارم واحد يناسب الجميع عبر جميع الولايات القضائية. (ب) حيادية التقنيات وصلاحياتها المستقبلية. تنطبق المتطلبات المطبقة على الأصول الافتراضية، كقيمة أو أموال، على الأنشطة التي تغطيها الأصول الافتراضية، وعلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية بغض النظر عن المنصة التقنية المعنية. وبالمثل، لا يُقصد من المتطلبات إعطاء الأفضلية لمنتجات أو خدمات أو حلول معينة يقدمها مقدمو الخدمات التجارية، بما في ذلك حلول التنفيذ التقنية التي تهدف إلى مساعدة مقدمي الخدمات على الامتثال للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدلاً من ذلك، تهدف المتطلبات إلى أن تكون لديها مرونة كافية بحيث يمكن للبلدان والكيانات ذات الصلة تطبيقها على التقنيات الحالية وكذلك على التقنيات المتطورة والناشئة دون الحاجة إلى مراجعات إضافية. (ج) ملعب متكافئ. يجب على الدول وسلطاتها المختصة أن تتعامل مع جميع مقدمي خدمات القيمة المضافة على قدم المساواة من منظور تنظيمي وإشرافي لتجنب المراجعة القضائية. كما هو الحال مع المؤسسات المالية والمهنة والأعمال غير المالي، يجب على البلدان إخضاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تكون معادلة وظيفياً للكيانات الأخرى عندما تقدم منتجات وخدمات مماثلة وتستند إلى الأنشطة التي تشارك فيها الكيانات.

٢٠. هذا الدليل غير ملزم ولا يبطل اختصاص السلطات الوطنية، بما في ذلك تقييمها وتصنيفها لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية، الأصول الافتراضية، أنشطة الأصول الافتراضية، وفقاً للظروف الوطنية أو الإقليمية، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب السائدة، وعوامل سياقية أخرى. ويستند الدليل إلى تجارب البلدان والقطاع الخاص ويهدف إلى مساعدة السلطات المختصة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمؤسسات المالية ذات الصلة (على سبيل المثال، البنوك المنخرطة في أنشطة الأصول الافتراضية)، في التنفيذ الفعال لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) باستخدام منهج قائم على المخاطر.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الهيكال

٢١. تم تنظيم هذا الدليل على النحو التالي: يشرح القسم الثاني كيفية تطابق أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية مع توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف)، ويصف القسم الثالث تطبيق توصيات الفاتف على البلدان والسلطات المختصة؛ فيما يشرح القسم الرابع تطبيق توصيات الفاتف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة المشتركة في تقدير أنشطة الأصول الافتراضية، بما في ذلك المؤسسات المالية مثل البنوك، وتجار سماسرة الأوراق المالية، من بين آخرين؛ ويقدم القسم الخامس أمثلة على المقاربات أو المناهج القضائية في تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية (وغيرها من الكيانات الملزمة) والرقابة عليها وإنفاذها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٢. تتضمن المرفقات (أ) و (ب) و (ج) الموارد ذات الصلة التي تعزز هذا الدليل الإرشادي، بما في ذلك، الدليل الإرشادي للفاتف بشأن "العملات الافتراضية - شهر يونيو ٢٠١٤م، وكذلك التعريفات الرئيسية وورقة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة، والدليل الإرشادي الصادر عام ٢٠١٥م، بشأن الأصول الافتراضية، والنص المحدث للتوصية (١٥) ومذكرتها التفسيرية، وتعريفات "الأصول الافتراضية" و "مزودي خدمة الأصول الافتراضية ضمن فهرسة الفاتف.

القسم الثاني - نطاق معايير مجموعة العمل المالي

٢٣. يناقش القسم الثاني قابلية تطبيق المنهج القائم على المخاطر على أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، ويشرح الطريقة التي يجب أن تخضع لها هذه الأنشطة ومقدمي خدماتها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب المعايير الدولية. وكما هو موضح في الفقرة (٢) من التوصية (١٥)، يخضع مزودي خدمات الأصول الافتراضية للتدابير ذات الصلة بموجب توصيات (الفاتف) بناءً على أنواع الأنشطة التي يشاركون فيها. وبالمثل، تخضع الأصول الافتراضية للتدابير ذات الصلة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

بموجب توصيات الفاتف التي تتعلق بالأموال أو القيمة، بشكل عام، أو التي تشير على وجه التحديد إلى الأموال أو المصطلحات التي تشير إلى القيمة.

٢٤. ينبغي التأكيد على أنه عندما ينخرط مزودي خدمات الأصول الافتراضية في أنشطة رسمية فقط أو معاملات من عملات رسمية إلى عملات رسمية (والتي تقع خارج نطاق التعاملات من الأصول الافتراضية إلى مثيلتها أو من أصول افتراضية إلى عملات رسمية والتي يغطيها تعريف مزودي خدمات الأصول الافتراضية "VASP")، فإنها بطبيعة الحال تخضع لنفس التدابير مثل أي مؤسسة أو كيان تقليدي آخر مكافئ سيكون عادة تحت معايير مجموعة العمل المالي (فاتف).

التقييم الأولي للمخاطر

٢٥. لا تحدد توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) مسبقًا أي قطاع على أنه عالي المخاطر. تحدد المعايير القطاعات التي قد تكون معرضة لخطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ ومع ذلك، يجب تحديد الخطر العام من خلال تقييم القطاع - وفي هذه الحالة، قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية - على المستوى الوطني. قد تشكل الكيانات المختلفة داخل القطاع مخاطر عالية أو خفيفة وذلك اعتمادًا على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك المنتجات والخدمات والعملاء والجغرافيا وقوة برنامج الامتثال للكيان. تحدد التوصية (١) نطاق تطبيق المنهج القائم على المخاطر على النحو التالي: من الذي يجب أن يخضع للنظام الخاص بالدولة؛ كيف يجب الإشراف على الأشخاص الخاضعين لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو مراقبتهم للتأكد من امتثالهم للنظام؛ ما هي الطريقة المطلوبة للامتثال لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والنظر في المشاركة في علاقات العملاء من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وغيرها من الكيانات الملزمة المشاركة في أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة. علاوة على ذلك، لا تدعم مجموعة العمل المالي الوقف الكامل أو تقييد العلاقات التجارية مع قطاع معين (على سبيل المثال، علاقات المؤسسات المالية مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية، حيثما كان ذلك مناسبًا) لتجنب المخاطر بدلاً من إدارتها بما يتماشى مع منهج مجموعة العمل المالي (فاتف) القائم على المخاطر.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٢٦. وقد قيمت مجموعة العمل المالي (فاتف) وجود مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأصول الافتراضية، والأنشطة المالية للأصول الافتراضية، والعمليات التشغيلية، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، بما يتوافق مع المنهج القائم على المخاطر وكذلك بما يتماشى مع الفقرة (٢) من التوصية (١٥)، (ينبغي على البلدان تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن هذا المجال، وتركيز جهودها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عمليات تقييم المخاطر العالية المحتملة للأصول الافتراضية، وأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. وبالمثل، ينبغي أن تطلب البلدان من مزودي خدمات الأصول الافتراضية تحديد وتقييم واتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (بالإضافة إلى الكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة أو عمليات مالية في الأصول الافتراضية أو تقدم منتجاتها أو خدماتها).

٢٧. يجب أن يراعي تقييم مخاطر قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية جميع عوامل الخطر التي يعتبرها ذلك القطاع وكذلك السلطات المختصة ذات صلة، بما في ذلك أنواع الخدمات أو المنتجات أو التعاملات المعنية؛ ويشمل ذلك مخاطر العملاء؛ العوامل الجغرافية؛ ونوع (أنواع) الأصول الافتراضية المتبادلة، من بين العوامل الأخرى.

٢٨. كما هو الحال مع العديد من طرق الدفع المالي، يمكن للأصول الافتراضية، على سبيل المثال، تمكين علاقات تجارية غير مباشرة. علاوة على ذلك، يمكن استخدام الأصول الافتراضية لنقل الأموال بسرعة على مستوى العالم ولتيسير مجموعة من الأنشطة المالية - من خدمات تحويل الأموال أو القيمة إلى الأوراق المالية أو السلع أو الأنشطة المتعلقة بالمشتقات، من بين أمور أخرى. وبالتالي، قد يشير غياب الاتصال (وجهاً لوجه) في أنشطة الأصول الافتراضية المالية أو عملياتها إلى ارتفاع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالمثل، فإن منتجات أو خدمات الأصول الافتراضية التي تسهل التعاملات باسم مستعار أو تعاملات تعزز إخفاء الهوية، تشكل أيضاً مخاطر أعلى لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة إذا كانت تمنع قدرة مزودي خدمات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الأصول الافتراضية على تحديد المستفيد. ويثير النوع الأخير أعلاه القلق بشكل خاص في سياق الأصول الافتراضية، والتي هي ذات طبيعة عابرة للحدود. إن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تزداد إذا ما كانت إجراءات تحديد هوية العميل والتحقق منه لا تعالج بشكل كاف المخاطر المرتبطة بالمعاملات غير المباشرة أو الغامضة، كما تزداد صعوبة تتبع الأموال المرتبطة وتحديد الأطراف المقابلة في التعاملات.

٢٩. ينبغي على الدول أيضاً عند تحديد مستوى المخاطر أن تنظر في مدى قدرة المستخدمين على استخدام الأصول الافتراضية أو مزودي خدماتها على مستوى العالم لتسديد الدفعات أو تحويل الأموال. على سبيل المثال، قد يستفيد المستخدمون غير الشرعيين من الأصول الافتراضية من الوصول العالمي وسرعة المعاملات التي توفرها الأصول الافتراضية بالإضافة إلى التنظيم أو الإشراف غير الكافي للأنشطة المالية للأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها عبر الولايات القضائية، مما يخلق مجالاً قانونياً وتنظيمياً غير متناسق في نظام الأصول الافتراضية. كما هو الحال مع خدمات وآليات الدفع الأخرى عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت التي يمكن استخدامها لتحويل الأموال على مستوى العالم أو في منطقة جغرافية واسعة مع عدد كبير من الأطراف المقابلة، يمكن أن تكون الأصول الافتراضية أكثر جاذبية للمجرمين لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب من نماذج الأعمال المحلية البحتة.

٣٠. بالإضافة إلى ذلك، قد يعرض مزودي خدمات الأصول الافتراضية منتجاتها وخدماتها إلى عملاء متواجدين في ولايات قضائية أخرى حيث قد يخضعون للالتزامات وإشراف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مختلف. هذا أمر يثير القلق حيث أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية قد يتواجدون في سلطات قضائية لديها انعدام أو ضعف في الرقابة المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وبالمثل، فإن النطاق الهائل من مقدمي الخدمات في فضاء الأصول الافتراضية ووجودهم عبر العديد من السلطات القضائية، إن لم يكن كلها تقريباً، يمكن أن يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بها وبأنشطتها المالية بسبب الفجوات المحتملة في المعلومات المتعلقة بالعملاء والتعاملات. ويشكل ذلك مصدر قلق خاص يتعلق بالتعاملات العابرة للحدود عندما يكون هناك نقص في وضوح الكيانات والأشخاص

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

(الطبيعيين أو الاعتباريين) المرتبطين بالتعاملات في سياق المعاملات عبر الحدود وعندما يكون هناك نقص في الوضوح بشأن الكيانات أو الأشخاص (الطبيعيين أو القانونيين) المشاركين في التعاملات الذين يخضعون لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي الدول هي المسؤولة عن التنظيم (بما في ذلك الترخيص و/أو التسجيل) والإشراف على هذه الكيانات ومراقبتها للتأكد من امتثالها للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣١. بالإضافة إلى استشارة المعنيين في مجموعة العمل المالي الذين سبق وأن عملوا على هذا الموضوع، عند تحديد وتقييم وتحديد أفضل السبل للتخفيف من المخاطر المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة وأحكام مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومنتجاتها يجب على الدول ومزودي خدمات الأصول الافتراضية النظر في العناصر التالية:

أ) المخاطر الأعلى المحتملة المرتبطة بكل من الأصول الافتراضية التي تنقل القيمة إلى أو خارج العملات الرسمية والنظام المالي التقليدي وتحويلها إلى تعاملات بين أصول افتراضية إلى أصول افتراضية.

ب) المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال مزودي خدمات الأصول الافتراضية المركزية واللامركزية؛

ج) الأنواع المحددة من الأصول الافتراضية التي يقدمها مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو يخطط لتقديمها وأي ميزات فريدة لكل عملة أو أصول افتراضية، مثل العملات المشفرة شديدة الغموض أو الخالطات (Mixers و Tumblers) أو المنتجات والخدمات الأخرى التي قد تمثل مخاطر أعلى من خلال الاخفاء المحتمل للمعاملات أو تقويض قدرة مزودي خدمات الأصول الافتراضية على معرفة عملائها وتنفيذ العناية الواجبة للعملاء (CDD) وغيرها من تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

د) نموذج العمل المحدد لمزودي خدمات الأصول الافتراضية وما إذا كان نموذج العمل هذا يقدم أو يفاقم مخاطر محددة؛

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

هـ) ما إذا كان مزودي خدمات الأصول الافتراضية يعمل بالكامل عبر الإنترنت (على سبيل المثال، التبادلات القائمة على المنصة) أو بشكل شخصي (على سبيل المثال، منصات التداول التي تسهل التبادل من نظير إلى نظير أو التبادلات القائمة على الكشك)؛
و) التعرض لإخفاء بروتوكول الإنترنت (IP) مثل جهاز التوجيه ("The Onion Router TOR") أو مشروع الإنترنت غير المرئي (I2P)، مما قد يؤدي إلى المزيد من التعقيم على التعاملات أو الأنشطة ويمنع قدرة مزودي خدمات الأصول الافتراضية من معرفة عملائها وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
ز) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة المرتبطة باتصالات بمزودي خدمات الأصول الافتراضية وروابطها مع العديد من الولايات القضائية؛
ح) طبيعة ونطاق حساب الأصول الافتراضية أو المنتج أو الخدمة (على سبيل المثال، حسابات التوفير ذات القيمة الصغيرة وحسابات التخزين التي تمكن العملاء المستبعدين ماليًا بشكل أساسي من تخزين قيمة محدودة)؛

ط) طبيعة ونطاق نظام أو قناة الدفع للأصول الافتراضية (على سبيل المثال، أنظمة أو أنظمة الحلقة المغلقة مقابل الحلقة المغلقة التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الصغيرة أو المدفوعات الحكومية للأشخاص أو من الأشخاص للجهات الحكومية)؛ وكذلك،
ي) أي أسس أو مقاييس معمول بها قد تؤدي إلى تقليل تعرض المزود للمخاطر (سواء كان مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو كيان آخر ملتزم يشارك في أنشطة الأصول الافتراضية أو يقدم منتجات وخدمات الأصول الافتراضية، مثل القيود على المعاملات أو رصيد الحساب).

٣٢. قد تقرر بعض البلدان حظر أنشطة الأصول الافتراضية أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية، استنادًا إلى تقييمها للمخاطر والسياق التنظيمي الوطني أو من أجل دعم أهداف السياسة الوطنية الأخرى التي لم يتم تناولها في هذا الدليل (على سبيل المثال، حماية المستهلك والسلامة والأمان أو السياسة النقدية). في مثل هذه الحالات، لن يتم تطبيق بعض المتطلبات المحددة في التوصية (١٥)، ولكن لا تزال السلطات القضائية بحاجة إلى تقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة أو مقدمي خدمات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الأصول الافتراضية المغطاة، وأن يكون لديها الأدوات والسلطات اللازمة لاتخاذ إجراءات لغير الممثلين بالحظر (انظر القسم الفرعي ٣.١.١).
تعريفات مجموعة العمل المالي (فاتف) وخصائص قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية ذات الصلة بأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٣٣. تطالب توصيات الفاتف من جميع الولايات القضائية فرض متطلبات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية و المهين والأعمال غير المالية وضمان امتثالها لتلك الالتزامات. في قاموس المصطلحات ، يعرف الفاتف: (أ) "مؤسسة مالية" مثل أي شخص طبيعي أو اعتباري يمارس نشاطاً تجارياً واحداً أو أكثر من العديد من الأنشطة أو العمليات المحددة لصالح العميل أو نيابة عنه؛ (ب) "الأصول الافتراضية" باعتبارها تمثيلاً رقمياً للقيمة التي يمكن تداولها أو نقلها رقمياً ويمكن استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار. لا تتضمن الأصول الافتراضية تمثيلات رقمية للعملات الرسمية والأوراق المالية والأصول المالية الأخرى التي تمت تغطيتها بالفعل في مكان آخر في توصيات الفاتف؛ (ج) "مزود خدمة الأصول الافتراضية" بصفته أي شخص طبيعي أو اعتباري غير مشمول في مكان آخر بموجب التوصيات وكونه يقوم بعمل واحد أو أكثر من الأنشطة أو العمليات التالية أو نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر: أولاً: التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الرسمية؛ ثانياً: التبادل بين واحد أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية؛ ثالثاً: نقل الأصول افتراضية؛ رابعاً. حفظ و/أو إدارة الأصول أو الأدوات الافتراضية التي تمكن من السيطرة على الأصول الافتراضية؛ خامساً: المشاركة في وتقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض المصدر و/أو بيع أصل افتراضي.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٣٤. ومن الجدير بالذكر أن نطاق تعريف الفاتف يشمل كلاً من التعاملات الافتراضية إلى الافتراضية والتعاملات الافتراضية إلى العملات الرسمية أو الانشطة المالية أو العمليات.

٣٥. تبعاً لأنشطتها المالية الخاصة، يشتمل قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية على تبادل الأصول الافتراضية وخدمات التحويل. بعض موفري محفظة الأصول الافتراضية، مثل أولئك الذين يستضيفون محافظاً أو يحتفظون بالوصاية أو يتحكمون في الأصول الافتراضية لشخص طبيعي أو اعتباري و/أو محفظة (محافظ) و/أو مفتاح (مفاتيح) خاصة؛ مقدمي الخدمات المالية المتعلقة بإصدار أو عرض أو بيع الأصول الافتراضية (مثل ICO)؛ ونماذج الأعمال الممكنة الأخرى.

٣٦. عند تحديد ما إذا كان نشاط أو كيان معين يقع ضمن نطاق تعريف الفاتف وبالتالي يخضع للتنظيم، ينبغي أن تنظر البلدان في مجموعة واسعة من خدمات الأصول الافتراضية أو نماذج الأعمال المختلفة الموجودة في النظام البيئي (الايكوسستم) للأصول الافتراضية، وعلى وجه الخصوص، النظر في الوظائف أو الأنشطة المالية التي يقومون بتسهيلها في سياق أنشطة الأصول الافتراضية المشمولة (أي البنود أولاً إلى خامساً) الموضحة في تعريف مزودي خدمات الأصول الافتراضية (أعلاه). علاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر البلدان فيما إذا كانت الأنشطة تشمل شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً يقوم بصفته نشاطاً تجارياً بالأنشطة الوظيفية الخمسة الموصوفة أو نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر، وكلاهما عناصر أساسية للتعريف وينطوي الأخير منها على مستوى معين من "الوصاية" أو "السيطرة" على الأصول الافتراضية، أو "القدرة على تسهيل النشاط المالي بفعالية" من جانب الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يدير الأعمال لعميل ما.

٣٧. إن التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الرسمية (البند (١)، التبادل بين واحد أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية - البند (٢)، نقل الأصول الافتراضية - البند (٣)، بما في ذلك من أحد المحافظ المستضيفة إلى محفظة أخرى يملكها نفس الشخص، من المحتمل على سبيل المثال أن ينطبق على أنشطة تبادل وتحويل الأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية المختلفة. يمكن أن تكون هناك أشكال للتبادل أو المتبادلين ونماذج أعمال مختلفة، وبشكل عام توفر خدمات الطرف الثالث والتي تمكن عملائها من شراء وبيع خدمات القيمة المضافة مقابل العملات الرسمية التقليدية، أو غيرها، أو الأصول أو السلع الأخرى. يمكن أن تشتمل النماذج على تبادلات الأصول الافتراضية "التقليدية" أو خدمات تحويل الأصول الافتراضية التي تسهل بنشاط تبادل الأصول الافتراضية للعملات الحقيقية أو أشكال أخرى من الأصول الافتراضية و/أو المعادن الثمينة مقابل أجر (على سبيل المثال مقابل رسوم أو عمولة أو فرق سعر أو فائدة أخرى). عادة ما تقبل هذه النماذج مجموعة واسعة من طرق الدفع، بما في ذلك النقدية والتحويل البرقي، وبطاقات الائتمان و الأصول الافتراضية. يمكن أن تكون خدمات تبادل أو تحويل الأصول الافتراضية التقليدية تابعة أو غير تابعة أو موفر من جهة خارجية. قد يندرج مزودو الأكشاك - التي يطلق عليها غالبًا "أجهزة الصراف الآلي" أو "أجهزة صراف البيتكوين" أو "أجهزة الصراف الآلي بيتكوين" أو "آلات البيع" - في التعريفات المذكورة أعلاه لأنها توفر أو تسهل بنشاط أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة عبر المحطات الإلكترونية المادية (الأكشاك) التي تمكن المالك/المشغل من تسهيل تبادل الأصول الافتراضية للعملات الرسمية أو الأصول الافتراضية الأخرى.

٣٨. قد تشكل خدمات الأصول الافتراضية أو نماذج الأعمال الأخرى أيضًا أنشطة تبادل أو تحويل استنادًا إلى البنود (أولاً) و (ثانياً) و (ثالثاً) من التعريف أعلاه، وبالتالي فإن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقفون وراء هذه الخدمات أو النماذج سيكونون مزودي خدمات الأصول الافتراضية إذا قاموا بإجراء أو تسهيل النشاط كشركة نيابة عن شخص آخر. يمكن أن يشمل ذلك: خدمات ضمان للأصول الافتراضية، بما في ذلك الخدمات التي تنطوي على تكنولوجيا العقود الذكية، والتي يستخدمها المشتري لتلك الأصول لإرسال أو تحويل العملات الرسمية مقابل الأصول الافتراضية، عندما يكون للجهة التي تقدم الخدمة الوصاية على الأموال؛ وخدمات الوساطة التي تسهل إصدار وتداول الأصول الافتراضية نيابة عن عملاء الشخص الطبيعي أو الاعتباري؛ خدمات دفتر الطلبات "التي تجمع بين طلبات للمشتري والبائعين، عادةً عن طريق تمكين المستخدمين من العثور على الأطراف المقابلة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

واكتشاف الأسعار والتجارة، من خلال استخدام محرك مطابق يتطابق مع أوامر الشراء والبيع من المستخدمين؛ وخدمات تداول متطورة تسمح للمستخدمين بشراء محافظ الأصول الافتراضية والوصول إلى تقنيات تداول أكثر تعقيداً، مثل التداول على الهامش أو التداول القائم على الخوارزمية.

٣٩. إن منصات التداول من "النظير إلى النظير" (peer-to-peer) هي مواقع إلكترونية تمكّن المشترين والبائعين بالأصول الافتراضية من العثور على بعضهم البعض. كما تسهل بعض منصات التداول الصفقات كوسيط. اعتماداً على الإطار القانوني الوطني للولاية القضائية، إذا كانت منصة تداول الأصول الافتراضية تقدم فقط منتدى حيث يمكن للمشترين والبائعين بالأصول الافتراضية نشر مناقصاتهم وعروضهم (مع أو بدون التفاعل التلقائي للأوامر)، ويتداول الأطراف أنفسهم في مكان خارجي (إما من خلال المحافظ الفردية أو المحافظ الأخرى التي لا تستضيفها منصة التداول على سبيل المثال، تعاملات من مستخدم إلى مستخدم)، فإنها لا تعتبر وفقاً للتعريف أعلاه كمزود خدمة للأصول الافتراضية. ومع ذلك، عندما تُسهل المنصة التبادل أو التحويل أو أي نشاط مالي آخر ينطوي على أصول افتراضية (كما هو موضح في البنود (١) إلى (٥))، بما في ذلك عن طريق شراء الأصول الافتراضية من البائع عند مطابقة المعاملات أو المناقصات والعروض على منصة التداول وبيع المنصة إلى مشترٍ، فإن المنصة هي مزود خدمات أصول افتراضية تقوم بإجراء نشاطاً للتبادل و/أو التحويل كعمل تجاري نيابة عن عملائها.

٤٠. قد تحدث خدمات التبادل أو التحويل من خلال التبادلات أو المنصات اللامركزية. "التطبيق (الموزع) اللامركزي (DApp)"، على سبيل المثال، هو مصطلح يشير إلى البرامج التي تعمل على شبكة نظير إلى نظير من أجهزة الكمبيوتر التي تشغل منصة "سلسلة الحواجز" blockchain - وهو نوع من دفاتر الحسابات العامة للموزع الذي يسمح بتطوير "سلسلة حواجز" ثانوية - مصممة بحيث لا يتم التحكم فيها من قبل شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، وبالتالي ليس لديها مسؤول يمكن تحديده. يجوز لمالك / مشغل التطبيق اللامركزي بنشره للقيام بمجموعة متنوعة من الوظائف، بما في ذلك العمل كمنظمة غير مدمجة، مثل وكالة البرمجيات، لتوفير

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

أنشطة الأصول الافتراضية. بشكل عام، يجب على مستخدم التطبيق اللامركزي دفع رسوم إلى التطبيق اللامركزي، والتي يتم دفعها عادة بالأصول الافتراضية، لتحقيق أقصى فائدة للمالك/المشغل من أجل تشغيل البرنامج. عندما تسهل التطبيقات اللامركزية أو تقوم بتبادل أو نقل القيمة (سواء بالقيمة الافتراضية أو بالعملة الورقية التقليدية)، قد يقع التطبيق اللامركزي أو مالكيها / مشغليها أو كليهما تحت تعريف "مزودي خدمات الأصول الافتراضية" "VASP". وبالمثل، قد يكون الشخص الذي يطور نظام دفع لامركزي للأصول الافتراضية هو من مزودي خدمات أصول افتراضية، عندما ينخرط كشركة في تسهيل أو تنفيذ الأنشطة التي سبق وصفها نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر.

٤١. في سياق البند "٤" من تعريف "مزودي خدمات الأصول الافتراضية، و/أو حفظ الأصول و/أو إدارة الأصول أو الأدوات الافتراضية التي تمكّن من السيطرة على الأصول الافتراضية، ينبغي أن تأخذ البلدان في الاعتبار الخدمات أو نماذج الأعمال التي تجمع بين وظيفة حماية قيمة الأصول الافتراضية للعميل مع القدرة على إدارة أو إرسال الأصول الافتراضية بشكل مستقل عن المالك، على افتراض أن مثل هذه الإدارة والنقل سيتم فقط وفقاً لتعليمات المالك/العميل. تشمل خدمات الحفظ والإدارة الأشخاص الذين لديهم سيطرة حصرية أو مستقلة على المفتاح الخاص للأصول الافتراضية المرتبطة بشخص آخر أو السيطرة الحصرية والمستقلة على العقود الذكية التي ليسوا طرفاً فيها والتي تشتمل على أصول افتراضية تعود إلى شخص آخر.

٤٢. الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يسهّلون بنشاط عرض أو إصدار وتداول الأصول الافتراضية، بما في ذلك قبول أوامر الشراء والتمويل وشراء الأصول الافتراضية من مُصنّع لإعادة بيع وتوزيع الأموال أو الأصول، قد يندرجون أيضاً في نطاق البنود (١) و (ثانياً) و (ثالثاً) وكذلك ضمن البند (خامساً)، المشاركة في، وتوفير الخدمات المالية المتعلقة بعرض جهة مصدّرة و/أو بيع أصل افتراضي. على سبيل المثال، تعتبر عمليات الطرح الأولي للعملات (ICOs) بشكل عام وسيلة لزيادة قد توفر الأموال للمشاريع الجديدة من الداعمين الأوائل والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الذين يسهلون بنشاط إصدار قد يوفر خدمات لأنشطة تبادل أو تحويل وكذلك عرض الإصدار و/أو نشاط البيع.

٤٣. إن التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السارية في أي ولاية قضائية والتي تحكم مقدمي الخدمات الذين يشاركون في أو يقدمون خدمات مالية تتعلق بعرض و/أو بيع المُصدّر، كما هو الحال في سياق عمليات الطرح الأولي للعمليات (ICO)، قد تتضمن لوائح تحويل الأموال الخاصة بالولاية القضائية وكذلك اللوائح التي تحكمها أنشطة الأوراق المالية أو السلع أو المشتقات.

٤٤. قد يندرج مزودي خدمات الأصول الافتراضية في واحدة أو أكثر من فئات النشاط أو العملية الخمس الموضحة تحت تعريف مزودي خدمات الأصول الافتراضية (أي "تبادل" الأصول الافتراضية / عملة رسمية، "تبادل" الافتراضية / الافتراضية، "نقل" ، "حفظ و/أو الإدارة، و" المشاركة في وتقديم الخدمات المالية المتعلقة بعرض المُصدّر و/أو البيع").

٤٥. على سبيل المثال، قد ينطبق تعريف التبادل و/أو كيان مرتبط بالأوراق المالية التي تتعامل مع الأصول الافتراضية وهي "أوراق مالية" بموجب الإطار القانوني الوطني لعدد من الولايات على عدد من المنصات عبر الإنترنت التي توفر آلية للمتاجرة بالأصول، بما في ذلك الأصول الافتراضية المعروضة والمباعة في العرض الأولي للعمليات (ICOs). قد يكون للولايات القضائية الأخرى نهج مختلف قد يشمل الرموز المميزة للدفع. يجب على السلطات المختصة ذات الصلة في الولايات القضائية أن تسعى جاهدة لتطبيق نهج وظيفي يأخذ بعين الاعتبار الحقائق والظروف ذات الصلة للمنصة والأصول والنشاط الذي يتم العمل فيه، من بين عوامل أخرى، في تحديد ما إذا كان الكيان يستوفي تعريف "التبادل" أو كيان آخر ملزم (مثل الكيان المرتبط بالأوراق المالية) في إطاره القانوني الوطني وما إذا كان الكيان يقع ضمن تعريف معين. وعند التوصل إلى القرار، يجب على الدول والسلطات المختصة النظر في الأنشطة والوظائف التي يؤديها الكيان المعني، بغض النظر عن التكنولوجيا المرتبطة بالنشاط أو التي يستخدمها الكيان.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٤٦. يعتمد ما إذا كان الشخص الطبيعي أو الاعتباري المنخرط في أنشطة الأصول الافتراضية هو مزودي خدمات الأصول الافتراضية في شأن كيفية استخدام الشخص للأصول الافتراضية ولصالح من يستخدمها. وكما تم التأكيد عليه أعلاه، إذا كان شخص (طبيعي أو اعتباري) منخرطاً كشركة في أي من الأنشطة الموضحة في تعريف الفاتف (أي العناصر (أولاً- خامساً) لصالح أو نيابة عن شخص آخر، فإنه يعتبر "مزود خدمات أصول افتراضية"، بغض النظر عن التكنولوجيا التي يستخدمونها لإجراء أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة. علاوة على ذلك، يتم اعتبارهم مزودي خدمات أصول افتراضية سواء كانوا يستخدمون منصة لا مركزية أو مركزية، أو عقداً ذكياً، أو بعض الآليات الأخرى. ومع ذلك، لا يمارس الشخص نشاطاً تجارياً لصالح أو نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر في الأنشطة المذكورة أعلاه (على سبيل المثال، الشخص الذي لديه أصول افتراضية ويستخدمها لشراء السلع أو الخدمات نيابة عن نفسه أو يقوم بتبادل أو تحويل لمرة واحدة) لا يعتبر من مزودي خدمات الأصول الافتراضية "VASP".

٤٧. مثلما أن مجموعة العمل المالي (FATF) لا تسعى إلى تنظيم المستخدمين الفرديين (الذين لا يعملون كشركة تجارية) للأصول الافتراضية على أنهم مزودي خدمات الأصول الافتراضية - على الرغم من اعتبارهم خاضعين لالتزامات الامتثال بموجب إطار عمل العقوبات أو الإنفاذ للسلطة القضائية - إلا أن الفاتف وبالمثل لا تسعى لأنواع العناصر ذات الحلقة المغلقة غير القابلة للتحويل وغير القابلة للتبادل وغير القابلة للاستبدال. قد تتضمن هذه العناصر أميال طيران أو مكافآت بطاقات الائتمان أو مكافآت أو نقاط برامج ولاء مماثلة، والتي لا يمكن للفرد بيعها في السوق الثانوية. بدلاً من ذلك، تهدف تعريفات الأصول الافتراضية و مزودي خدمات الأصول الافتراضية إلى التقاط أنشطة ووظائف مالية محددة (أي، النقل، التبادل، الحفظ والإدارة، الإصدار، إلخ.) والأصول القابلة للاستبدال - سواء كانت افتراضية - افتراضية، أو افتراضية - رسمية.

٤٨. وكذلك لا تسعى مجموعة العمل المالي (فاتف) إلى تنظيم التكنولوجيا التي تكمن وراء أنشطة الأصول الافتراضية أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية، بل بالأحرى

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقفون وراء هذه التكنولوجيا أو تطبيقات البرامج التي قد تستخدم التكنولوجيا أو تطبيقات البرامج لتسهيل النشاط المالي أو القيام بأعمال تجارية كما هو مذكور سابقاً بشأن أنشطة الأصول الافتراضية نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر. وبالتالي، أي شخص يقوم بتطوير أو بيع أي تطبيق برنامج لمنصة أصول افتراضية جديدة (أي مطور برامج) لا يعتبر من مزودي خدمات الأصول الافتراضية عندما يقوم بتطوير أو بيع التطبيق أو المنصة فقط، ولكن قد يعتبر من مزودي خدمات الأصول الافتراضية إذا كان يستخدم أيضاً تطبيق أو منصة للمشاركة كعمل تجاري في تبادل أو تحويل الأموال أو إجراء أي نشاط مالي آخر موصوف أعلاه نيابة عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر. علاوة على ذلك، لا تسعى مجموعة العمل المالي (فاتف) لتنظيم مزودي خدمات الأصول الافتراضية كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين لمن يقدمون خدمات أو منتجات مساعدة لشبكة أصول افتراضية، بما في ذلك مصنعي محافظ الأجهزة والمحافظ غير الحاضنة، إلى الحد الذي لا ينخرطون فيه أو يسهلون الأعمال التجارية نيابة عن عملائها أي من الأنشطة المرتبطة بالأصول الافتراضية المغطاة المذكورة أعلاه.

٤٩. الأهم من ذلك، في المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥)، لا تعفي مجموعة العمل المالي أصولاً محددة بناءً على مصطلحات قد تفتقر إلى فهم مشترك عبر الولايات القضائية أو حتى بين الصناعة (على سبيل المثال، "رموز المنفعة")، حتى تظل التوصية (١٥) ومذكرتها التفسيرية محايدة من الناحية التكنولوجية. وبدلاً من ذلك، فإن صياغة التوصيات، بما في ذلك التوصية (١٥)، تستند إلى النشاط وتركز على الوظائف من أجل تزويد السلطات القضائية بالمرونة الكافية.

٥٠. إن المرونة لها أهمية خاصة في سياق أنشطة الأصول الافتراضية، التي تنطوي على مجموعة من المنتجات والخدمات في فضاء سريع التطور. قد تكون بعض العناصر - أو الرموز المميزة - التي لا تبدو في ظاهرها أنها تعتبر أصول افتراضية بأنها في الواقع أصول افتراضية تتيح نقل أو تبادل القيمة أو تسهيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، بعض أنواع الطرح الأولي للعملات ICOs، تتعلق أو تتضمن "رموز الألعاب"، ويمكن استخدام "الرموز المميزة الأخرى للألعاب" لإخفاء تدفقات المعاملات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

بين رمز مميز داخل اللعبة وتبادلته أو تحويله إلى أصول افتراضية. توجد الأسواق الثانوية أيضًا في كل من قطاعي الأوراق المالية والسلع لـ "البضائع والخدمات" القابلة للاستبدال والقابلة للتحويل. على سبيل المثال، يمكن للمستخدمين تطوير وشراء عناصر افتراضية معينة تعمل كمخزن للقيمة وفي الحقيقة القيمة أو التسعيرة المستحقة وتلك التي يمكن بيعها مقابل قيمة في فضاء الأصول الافتراضية.

٥١. كما نوقش أعلاه، ينبغي أن تركز البلدان على السلوك أو النشاط المالي المحيطة بالأصول الافتراضية أو تقنياتها الأساسية وكيفية تشكيلها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (على سبيل المثال، إمكانية تعزيز إخفاء الهوية، والغموض وعدم وجود وساطة في معاملاتها وانخفاض الشفافية أو التكنولوجيا والمنصات أو الأصول الافتراضية التي تقوض قدرة مزودي خدمات الأصول الافتراضية على القيام بمكافحة غسل الأموال أو العناية الواجبة المعززة) وتطبيق التدابير وفقًا لذلك.

٥٢. ينبغي أن تتصدى البلدان لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية، سواء عندما تتقاطع تلك الأنشطة مع النظام المالي للعمليات الرسمية الخاضعة للوائح، حسب الاقتضاء ضمن أطرها القانونية الوطنية، والتي قد تقدم خيارات مختلفة لتنظيم هذا النشاط، وكذلك في الحالات التي قد لا تتضمن هذه الأنشطة النظام المالي للعمليات الرسمية ولكنها تتكون فقط من معاملات "افتراضية إلى افتراضية" (على سبيل المثال، كما هو الحال في حالة التبادل بين واحد أو أكثر من أشكال الأصول الافتراضية).

٥٣. وبالمثل، ستطبق لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، بغض النظر عن نوع الأصول الافتراضية المنخرط في النشاط المالي (على سبيل المثال، مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذي يستخدم أو يقدم العملات المشفرة شديدة الغموض (AECs) لعملائه في المعاملات المالية المختلفة)، أو التكنولوجيا الأساسية، أو الخدمات الإضافية التي قد تتضمنها المنصة (مثل الخالطات (Mixers و Tumblers أو غيرها من الميزات المحتملة للتعتيم).

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٥٤. يخضع مزودي خدمات الأصول الافتراضية بناءً على أنواع الأنشطة التي يشاركون فيها لتدابير الفاتف ذات الصلة والتي تنطبق بالمثل على الكيانات الأخرى الخاضعة للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب توصيات مجموعة العمل المالي، بغض النظر عن المصطلح القضائي لمقدمي تلك الخدمات. علاوة على ذلك، كما هو موضح في المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥)، تنطبق التدابير المطبقة على "الممتلكات"، و"العوائد"، و"الأموال"، و"الأموال أو الأصول"، و"القيمة المقابلة" الأخرى بموجب توصيات الفاتف على خدمات الأصول الافتراضية (على سبيل المثال، التوصيات ٣-٨، ٣٠، ٣٣، ٣٥، و٣٨).

القسم الثالث - تطبيق معايير الفاتف على البلدان والسلطات المختصة

٥٥. يشرح القسم الثالث كيفية تطبيق توصيات الفاتف المتعلقة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية على البلدان والسلطات المختصة ويركز على تحديد وتخفيف المخاطر المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة، وتطبيق التدابير الوقائية، تطبيق متطلبات الترخيص والتسجيل، وتنفيذ الإشراف الفعال جنباً إلى جنب مع الإشراف على الأنشطة المالية ذات الصلة من المؤسسات المالية، وتوفير مجموعة من العقوبات الفعالة والرادعة، وتسهيل التعاون الوطني والدولي. ترتبط جميع توصيات الفاتف تقريباً ارتباطاً مباشراً لفهم كيفية استخدام البلدان للسلطات الحكومية والتعاون الدولي لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، في حين أن التوصيات الأخرى أقل ارتباطاً بشكل مباشر أو صريح بها، على الرغم من كونها ذات صلة وقابلة للتطبيق.

٥٦. تخضع الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها لكامل الالتزامات بموجب توصيات الفاتف، كما هو موضح في التوصية (١٥)، بما في ذلك تلك الالتزامات المنطبقة على الكيانات الأخرى الخاضعة لتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بناءً على الأنشطة المالية التي يشارك فيها مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومراعاة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية المغطاة.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٥٧. يستعرض هذا القسم أيضا تطبيق النهج القائم على المخاطر من قبل المشرفين في قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

تطبيق التوصيات في سياق التنسيق الوطني والمنهج القائم على المخاطر على الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

٥٨. التوصية الأولى: توضح توصيات الفاتف أنه ينبغي للبلدان أن تطبق نهجاً قائماً

على المخاطر للتأكد من أن تدابير منع أو تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المخاطر المحددة في ولاياتها القضائية. وبناء على المنهج القائم على المخاطر، ينبغي أن تعزز البلدان المتطلبات في الحالات أو الأنشطة ذات المخاطر العالية التي تشتمل على الأصول الافتراضية. عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبط بالأصول الافتراضية، ستكون هناك عوامل رئيسية محتملة سيتم النظر فيها وهي: الأنواع المعنية من الأنشطة المالية للأصول الافتراضية، والأنشطة والعمليات لمزودي خدمات الأصول الافتراضية، والفرق بين الأصول الافتراضية المركزية واللامركزية، كما هو موضح في الدليل الإرشادي الخاص بالعملة الافتراضية الصادر عام ٢٠١٥ م. ونظراً لاحتمال زيادة إخفاء أو غموض التدفقات المالية للأصول الافتراضية، والتحديات المرتبطة بإجراءات التحقق وتحديد هوية العميل بشكل فعال، فسيتم اعتبار الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية بشكل عام كعالية مخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي قد تتطلب تطبيق العناية الواجبة المعززة، حيثما كان ذلك مناسباً.

٥٩. تطلب التوصية رقم (الأولى): من الدول تحديد وفهم وتقييم مخاطرها في مجال

غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ إجراءات تهدف إلى التخفيف من هذه المخاطر بشكل فعال. ينطبق المتطلب فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة بموجب التوصية رقم (١٥)، بما في ذلك الأصول الافتراضية والمخاطر المرتبطة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية التي تشارك أو توفر أنشطة أو عمليات أو منتجات أو خدمات الأصول الافتراضية المغطاة. قد يساعد التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيثما كان ذلك مناسباً وقابلاً للتطبيق، السلطات المختصة في تطوير سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

(على سبيل المثال، مدفوعات الأصول الافتراضية، وتحويلات الأصول الافتراضية، وإصدار الأصول الافتراضية، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الابتكارات في تقنيات الأصول الافتراضية ذات الصلة والمنتجات والخدمات الناشئة. قد يساعد التعاون أيضًا البلدان في تخصيص وتحديد أولويات موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل السلطات المختصة.

٦٠. ينبغي للسلطات الوطنية التنسيق عند إجراء تقييم لمخاطر أنشطة ومنتجات وخدمات الأصول الافتراضية، وكذلك المخاطر المرتبطة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية وقطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية في بلدهم، إن وجد. يجب على تقييم المخاطر: (١) تمكين جميع السلطات ذات الصلة من فهم كيفية عمل منتجات وخدمات الأصول الافتراضية المحددة، وتناسبها والتأثير عليها في جميع السلطات التنظيمية ذات الصلة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (على سبيل المثال، آليات تحويل الأموال والدفع، وأكشاك (ATM) الأصول الافتراضية، وبيع الأصول الافتراضية، الأوراق المالية للأصول الافتراضية أو أنشطة إصدار الأصول الافتراضية ذات الصلة، وما إلى ذلك، كما هو موضح في تعريف مزودي خدمات الأصول الافتراضية). و (٢) التعزيز والمعالجة المشابهة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمنتجات والخدمات المتشابهة مع ملفات تعريف المخاطر المماثلة.

٦١. مع تطور قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية، ينبغي أن تنظر البلدان في دراسة العلاقة بين تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأنشطة الأصول الافتراضية المغطاة وغيرها من التدابير التنظيمية والإشرافية الأخرى (مثل حماية المستهلك والسلامة الاحترازية والأمان، وأمن شبكة تكنولوجيا المعلومات، والضرائب، وما إلى ذلك)، حيث أن التدابير المتخذة في مجالات أخرى قد تؤثر على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر البلدان في القيام بأعمال سياسية قصيرة وطويلة الأجل لتطوير أطر تنظيمية وإشرافية شاملة لأنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها (بالإضافة إلى الكيانات الأخرى الملزمة العاملة في مجال الأصول الافتراضية) مع استمرار الاعتماد على نطاق واسع لأنشطة الوصول.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٦٢. ينبغي أن تطلب البلدان أيضاً من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (وكذلك غيرها من الكيانات الملزمة) تحديد وتقييم واتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتقديم أو المشاركة في أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة أو المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات معينة. وحيثما يسمح القانون الوطني بمزودي الأصول الافتراضية، يجب على البلدان و مزودي خدمات الأصول الافتراضية وكذلك المؤسسات المالية و المؤسسات والمهن غير المالية المحددة - بما في ذلك المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة التي تشارك في، أو تقدم منتجات أو خدمات الأصول الافتراضية - أن تقوم بتقييم مخاطر غسل الأموال تمويل الإرهاب ذات الصلة وتطبيق منهج قائم على المخاطر لضمان تنفيذ التدابير المناسبة لمنع أو تخفيف تلك المخاطر.

٦٣. تتمتع الولايات القضائية بحرية القيام بحظر أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، استناداً إلى تقييمها للمخاطر والسياق التنظيمي الوطني أو من أجل دعم أهداف السياسة الأخرى التي لم يتم تناولها في هذا الدليل (على سبيل المثال، حماية المستهلك والسلامة والأمان أو السياسة النقدية). عندما تنظر البلدان في حظر أنشطة الأصول الافتراضية أو مزودي خدماتها، يجب أن تأخذ في الاعتبار التأثير الذي قد يكون لهذا الحظر على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بغض النظر عما إذا كانت الدولة تختار حظر أو تنظيم القطاع، فقد تكون التدابير الإضافية مفيدة في التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكلية. على سبيل المثال، إذا كان البلد يحظر أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها، يجب أن تتضمن التدابير تحديد مزودي خدمات الأصول الافتراضية (أو الكيانات الأخرى الملزمة التي قد تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية) التي تعمل بشكل غير قانوني في الولاية القضائية وتطبق عقوبات متناسبة وراذعة على هذه الكيانات. استناداً إلى ملف تعريف المخاطر في الدولة، ويجب أن يتطلب الحظر إجراءات توعوية وتنفيذية من قبل الدولة بالإضافة إلى استراتيجيات تخفيف المخاطر التي تأخذ بالاعتبار عنصر "العابر للحدود" لأنشطة الأصول الافتراضية (على سبيل المثال، مدفوعات الأصول الافتراضية أو نقلها عبر الحدود) وعمليات مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٦٤. تتطلب التوصية رقم (الثانية:) تعاوناً وتنسيقاً وطنياً فيما يتعلق بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك في قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وبالتالي فهي تنطبق بشكل غير مباشر على البلدان في سياق التنظيم والإشراف على أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة. ينبغي أن تنظر البلدان في وضع آليات، مثل مجموعات العمل أو فرق العمل المشتركة بين الوكالات، لتمكين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمشرفين ووحدة الاستخبارات المالية (FIU) وسلطات إنفاذ القانون من التعاون مع بعضها البعض وأي سلطات مختصة أخرى ذات صلة من أجل وضع وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة وتدابير أخرى للتصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها. يجب أن يشمل هذا التعاون والتنسيق بين السلطات ذات الصلة لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية وغيرها من الأحكام المماثلة (مثل أمان / توطين البيانات). يعتبر التعاون والتنسيق الوطنيان مهمين بشكل خاص في سياق الأصول الافتراضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى طبيعتها المتمثلة في كونها سريعة التنقل وعابرة الحدود، وبسبب نمط أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة أو المنظمة التي قد تنطوي على هيئات تنظيمية متعددة (على سبيل المثال، السلطات المختصة التي تنظم أنشطة تحويل الأموال والأوراق المالية والسلع والمشتقات). علاوة على ذلك، يعد التعاون الوطني المتعلق بقضايا الأصول الافتراضية أمراً حيوياً في سياق تعزيز التحقيقات والاستفادة من مختلف الأدوات المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بمعالجة النظام السيبراني و/أو النظام البيئي للأصول الافتراضية.

معالجة الأصول الافتراضية: تفسير الأموال أو مصطلحات القيمة

٦٥. لأغراض تطبيق توصيات الفاتف، ينبغي على البلدان أن تنظر في جميع مصطلحات الأموال أو القيمة في التوصيات، مثل "الممتلكات" و "العائدات" و "الأموال" و "الأموال أو الأصول الأخرى" وغيرها من "القيمة المقابلة"، بما في ذلك الأصول الافتراضية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تطبق البلدان التدابير ذات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الصلة بموجب التوصيات من (٣ إلى ٨ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٨)، والتي تحتوي جميعها على إشارات إلى الشروط السالفة الذكر المتعلقة بالتمويل أو القيمة أو غيرها من المصطلحات المماثلة، في سياق مراكز تقديم الخدمات في من أجل منع إساءة استخدام الأصول الافتراضية لأغراض تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وتمويل انتشار الأسلحة، واتخاذ إجراءات ضد جميع عائدات الجريمة التي تنطوي على الأصول الافتراضية. التوصيات المذكورة أعلاه - والتي قد لا يبدو بعضها في البداية قابلة للتطبيق مباشرة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة بالمثل ولكنها في الواقع قابلة للتطبيق في هذا المجال - تتعلق بجرائم غسل الأموال والمصادرة والتدابير المؤقتة وجرائم تمويل الإرهاب، والعقوبات المالية المستهدفة، المنظمات غير الربحية، سلطات إنفاذ القانون، العقوبات، والتعاون الدولي.

٦٦. التوصية (الثالثة): لأغراض تنفيذ التوصية رقم (٣)، ينبغي أن تمتد جريمة غسل الأموال إلى أي نوع من الممتلكات، بصرف النظر عن قيمتها، التي تمثل عائدات للجريمة بشكل مباشر، بما في ذلك في سياق الأصول الافتراضية. عندما تثبت أن الممتلكات هي عائدات الجريمة، لا ينبغي أن يكون من الضروري إدانة شخص بارتكاب جريمة أصلية، بما في ذلك في حالة العائدات المتعلقة بالأصول الافتراضية. ولذلك ينبغي على البلدان أن توسع تدابيرها المتعلقة بالجرائم غير القانونية المطبقة لتشمل عائدات الجرائم التي تنطوي على الأصول الافتراضية.

٦٧. التوصية (الرابعة): وبالمثل، فإن المصادرة والتدابير المؤقتة المتعلقة بـ "أ) الممتلكات المغسولة، ب) العائدات من، أو الأدوات المستخدمة أو المعدة للاستخدام في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية، ج) الممتلكات المستخدمة في، أو الذي قُصد بها، أو المخصصة للاستخدام في تمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية، د) أو الممتلكات ذات القيمة المقابلة"، يتم تطبيقها أيضاً على الأصول الافتراضية.

٦٨. أما فيما يتعلق بالمصادرة أو التدابير المؤقتة المنطبقة على العملات والسلع الورقية، فينبغي أن تكون سلطات إنفاذ القانون قادرة على طلب تجميد مؤقت للأصول عندما تكون هناك أسباب لإثبات أنه تم إنشاؤه أو عند إنشائها، أنها تعود من

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

نشاط إجرامي. لتمديد مدة التجميد أو طلب مصادرة الأصول، يجب أن تحصل الهيئات القانونية المحلية على أمر من المحكمة.

٦٩. التوصية (الخامسة): وبالمثل، يجب أن تمتد جرائم تمويل الإرهاب التي تم وصفها في التوصية الخامسة إلى "أي أموال أو أصول أخرى"، بما في ذلك الأصول الافتراضية، سواء من مصدر شرعي أو غير شرعي (انظر المذكرة التفسيرية للتوصية "الخامسة").

٧٠. التوصية (السادسة): ينبغي على البلدان أيضا أن تجمد دون إبطاء الأموال أو الأصول الأخرى - بما في ذلك الأصول الافتراضية - للأشخاص أو الكيانات المعينة، وأن تضمن عدم إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى - بما في ذلك الأصول الافتراضية - للأشخاص أو الكيانات المحددة أو لصالحهم فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب.

٧١. التوصية (السابعة): في سياق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بانتشار التسليح، ينبغي على البلدان أن تجمد دون إبطاء الأموال أو الأصول الأخرى - بما في ذلك الأصول الافتراضية - لأشخاص أو كيانات محددة وأن تتأكد من عدم إتاحة أي أموال أو أصول أخرى - بما في ذلك تلك الأصول الافتراضية - إلى أو لصالح الأشخاص أو الكيانات المعينة.

٧٢. التوصية (الثامنة): ينبغي على البلدان أيضا أن تطبق تدابير تتماشى مع المنهج القائم على المخاطر، لحماية المنظمات غير الربحية من إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب، على النحو المنصوص عليه في التوصية الثامنة، بما في ذلك عندما يكون التحويل السري للأموال إلى المنظمات الإرهابية ينطوي على الأصول الافتراضية. (انظر التوصية ٨ الفقرة (ج)).

٧٣. تنطبق التوصية (الثلاثون): على أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية المغطاة في سياق قابلية تطبيق جميع المصطلحات المستندة إلى الأموال أو القيمة التي يتم تناولها في القسم الفرعي (٣.١.٢) من هذا الدليل. كما هو الحال مع أنواع أخرى من الممتلكات أو العائدات الإجرامية، يجب على الدول التأكد من أن السلطات المختصة تتحمل المسؤولية عن تحديد وتعقب وبدء إجراءات لتجميد والاستيلاء على الممتلكات ذات الصلة بالأصول الافتراضية التي تكون، أو قد

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

تصبح، عرضة للمصادرة أو يشتبه في أنها كونها عائدات الجريمة. ينبغي على البلدان تنفيذ التوصية الثلاثين، بغض النظر عن كيفية تصنيف السلطة القضائية للمقيمين في إطارها القانوني الوطني (أي بغض النظر عن التصنيف القانوني للأصول الافتراضية فيما يتعلق بقوانين الممتلكات في الولاية القضائية).

٧٤. التوصية (الثالثة والثلاثون): ينبغي أن تتضمن الإحصاءات التي تحتفظ بها البلدان إحصاءات عن تقارير المعاملات المشبوهة التي تتلقاها السلطات المختصة وتشرها وكذلك عن الممتلكات التي تجمدها السلطات المختصة وتحجزها وتصادرهما. لذلك، ينبغي على البلدان أيضاً تنفيذ التوصية رقم (الثالثة والثلاثون) في سياق أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية والأصول الافتراضية والمحافظة على إحصاءات بشأن تقارير المعاملات المشبوهة التي تتلقاها السلطات المختصة من مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومن الكيانات الملزمة الأخرى، مثل البنوك، التي تقدم تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بأنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية والأصول الافتراضية. كما هو الحال مع التوصيات الأخرى التي تحتوي على مصطلحات تستند إلى الأموال أو القيمة (على سبيل المثال، التوصيات من ٣ إلى ٨ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٨)، يجب على البلدان أيضاً الاحتفاظ بإحصاءات حول أي من مراكز تقديم الخدمات التي تقوم السلطات المختصة بتجميدها أو حجزها أو مصادرتها، بغض النظر عن كيفية تصنيف السلطة القضائية لأصول الافتراضية فيما يتعلق بقوانين الملكية في إطارها القانوني الوطني. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر البلدان في تحديث تقارير المعاملات المشبوهة والإحصاءات المرتبطة بها لتضمن مؤشرات الأصول الافتراضية التحقيقات والتحليلات المالية.

٧٥. توجه التوصية الخامسة والثلاثون البلدان إلى توفير مجموعة من العقوبات الفعالة والمنتاسبة والرادعة (الجنائية أو المدنية أو الإدارية) للتعامل مع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشمولين بالتوصيتين (٦ و ٨ إلى ٢٣) الذين لا يمثلون بمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على النحو المطلوب في الفقرة (٦) من المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥)، ويجب على الدول كذلك أن تفرض عقوبات للتعامل مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية (وغيرها من الكيانات الملزمة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية) التي تفشل في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما هو الحال مع المؤسسات المالية والمهنة والأعمال غير المالية المحددة والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الآخرين، يجب أن تنطبق هذه العقوبات ليس فقط على مزودي خدمات الأصول الافتراضية ولكن أيضاً على مديريهم والإدارة العليا، حيثما ينطبق ذلك.

٧٦. تحتوي التوصية الثامنة والثلاثون أيضاً على مصطلحات قائمة على الأموال أو القيمة، وتنطبق في سياق خدمات الأصول الافتراضية، ولكن يتم تناولها بمزيد من التفصيل في القسم الفرعي (٣.١.٨) بشأن التعاون الدولي وتنفيذ التوصيات من (٣٧ إلى ٤٠)، كما هو موضح في الفقرة ٨ من المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥).

٧٧. ينبغي أن تعين البلدان سلطة أو أكثر تتولى مسؤولية ترخيص و / أو تسجيل مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

٧٨. وفقاً للمذكرة التفسيرية للتوصية (١٥) - الفقرة (٣)، كحد أدنى، يجب أن يطلب من مزودي خدمات الأصول الافتراضية أن يكون مرخصاً أو مسجلاً في البلد (الولاية القضائية) المنشأ. تشمل الإشارات إلى إنشاء شخص اعتباري تأسيس الشركات أو أي آلية أخرى تستخدم محلياً لإضفاء الطابع الرسمي على وجود كيان قانوني، مثل التسجيل في السجل العام، أو السجل التجاري، أو أي سجل مكافئ للشركات أو الكيانات القانونية؛ تعريف كاتب العدل أو أي موظف عام آخر؛ إيداع النظام الأساسي للشركة أو عقد التأسيس؛ تخصيص رقم ضريبي للشركة، إلخ.

٧٩. في الحالات التي يكون فيها مزودي خدمات الأصول الافتراضية هو شخصاً طبيعياً، يجب أن يُطلب منه أن يكون مرخصاً أو مسجلاً في الولاية القضائية التي يقع فيها مكان عمله - وقد يتضمن تحديدها عدة عوامل لتتنظر فيها البلدان. يمكن تمييز مكان عمل الشخص الطبيعي بالموقع الرئيسي الذي يتم فيه تنفيذ العمل أو حيث يتم الاحتفاظ بدفاتر وسجلات العمل وكذلك مكان إقامة الشخص الطبيعي (أي، حيث يكون الشخص الطبيعي موجوداً فعلياً، أو يقع أو يقيم). عندما يقوم شخص طبيعي بإدارة أعمال من محل إقامته، أو مكان عمل لا يمكن تحديدها، فقد يُعتبر مكان

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

إقامته/ها الأساسي مكان عمله/ها، على سبيل المثال. ومن المحتمل أن يتم النظر في عامل موقع خادم الأعمال كمحدد لمكان العمل.

٨٠. يجب أن يُطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المرخصين أو المسجلين تلبية معايير الترخيص والتسجيل المناسبة التي تضعها السلطات المختصة. يجب على السلطات فرض مثل هذه الشروط على مزودي خدمات الأصول الافتراضية المرخصة أو المسجلة لتكون قادرة على الإشراف بشكل فعال على مزودي خدمات الأصول الافتراضية. يجب أن تسمح مثل هذه الشروط بسيطرة إشرافية كافية ويمكن أن تشمل، اعتمادًا على حجم وطبيعة أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية، طلب وجود مدير تنفيذي مقيم، أو وجود إداري جوهري، أو متطلبات مالية محددة.

٨١. قد تتطلب السلطات القضائية أيضًا من مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين يقدمون منتجات و/أو خدمات للعملاء فيها، أو الذين يجرون عمليات منها أو في نطاق تلك السلطات أن يحصلوا على ترخيص أو تسجيل في الولاية القضائية. لذلك قد تطلب السلطات القضائية المضيفة التسجيل أو الترخيص من مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين يمكن الوصول إلى خدماتهم أو يوفرون تلك الخدمات للأشخاص المقيمين أو الذين يعيشون داخل ولايتها القضائية.

٨٢. ينبغي للسلطات المختصة أن تتخذ التدابير القانونية أو التنظيمية اللازمة لمنع المجرمين أو شركائهم من حيازة مصلحة أو سيطرة بارزة، أو أن يكونوا المستفيد الحقيقي. يجب أن تتضمن هذه الإجراءات مطالبة مزودي خدمات الأصول الافتراضية طلب الموافقة المسبقة من السلطات على التغييرات الجوهرية في المساهمين والعمليات التجارية والهياكل.

٨٣. ينبغي أن تتخذ البلدان إجراءات لتحديد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقومون بأنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية بدون الترخيص أو التسجيل المطلوب وتطبيق العقوبات المناسبة، بما في ذلك في سياق الكيانات الملزمة التقليدية التي قد تشارك في أنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية (على سبيل المثال، البنك الذي يقدم الأصول الافتراضية لعملائه). يجب أن يكون لدى السلطات الوطنية آليات لرصد قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية وكذلك الكيانات الملزمة الأخرى التي

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

قد تشارك في أنشطة أو عمليات الأصول الافتراضية المشمولة أو تقدم منتجاتها أو خدماتها وتضمن وجود القنوات المناسبة لإبلاغ مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة بالتزاماتها للتسجيل أو التقدم بطلب للحصول على ترخيص مع السلطة المختصة. يجب على الدول أيضاً تعيين سلطة مسؤولة عن تحديد ومعاينة مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصة أو غير المسجلة (بالإضافة إلى الكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية). كما نوقش أعلاه في الإرشادات، يجب على الدول بما في ذلك التي تختار حظر أنشطة الأصول الافتراضية أو مزودي خدماتها في ولايتها القضائية أن يكون لديها أدوات وسلطات لتحديد واتخاذ إجراءات ضد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين لا يمثلون لالتزاماتهم القانونية، كما هو مطلوب بموجب التوصية (١٥).

٨٤. من أجل تحديد الأشخاص الذين يعملون بدون ترخيص و/أو تسجيل، ينبغي أن تنظر البلدان في مجموعة الأدوات والموارد التي قد تكون لديها للتحقيق في وجود مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المسجلين أو المرخص لهم. على سبيل المثال، يجب على الدول أن تنظر في الاستخلاص من الإنترنت والمعلومات من المصادر المفتوحة لتحديد الإعلانات عبر الإنترنت أو الطلبات المحتملة للأعمال التجارية من قبل كيان غير مسجل أو غير مرخص؛ معلومات من الدوائر الصناعية (بما في ذلك من خلال إنشاء قنوات لتلقي التعليقات العامة) بشأن وجود بعض الشركات التي قد تكون غير مرخصة أو غير مسجلة؛ وحدة المعلومات المالية أو غيرها من المعلومات من المؤسسات المبلغة، مثل تقارير المعاملات المشبوهة أو خيوط التحقيق المقدمة من البنك والتي قد تكشف عن وجود شخص طبيعي أو قانوني غير مرخص أو غير مسجل يقوم بتزويد خدمات الأصول الافتراضية؛ المعلومات غير المتاحة للجمهور، مثل ما إذا كان الكيان قد تقدم بطلب سابق للحصول على ترخيص أو تسجيل أو تم سحب ترخيصه أو تسجيله وتقارير إنفاذ القانون والاستخبارات؛ فضلاً عن أدوات أو قدرات التحقيق الأخرى.

٨٥. من المهم التنسيق بين مختلف السلطات الوطنية المشاركة في تنظيم وترخيص أو تسجيل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، كما هو موضح سابقاً في سياق التوصية

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

(الثانية) ، نظراً لأن السلطات المختلفة قد تحتفظ بمعلومات تتعلق بمزودين أو أنشطة غير مصرح بهم. ينبغي أن يكون لدى الدول القنوات ذات الصلة لتبادل المعلومات حسب الاقتضاء لدعم تحديد ومعاينة مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين أو المسجلين.

الإشراف أو المراقبة

٨٦. التوصيتان (٢٦ و ٢٧): كما هو مبين أدناه، تطلب التوصية رقم (١٥) من الدول إخضاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية لنظم إشرافية فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو رصدتها. وبالمثل، على النحو المبين في التوصية رقم (٢٦) و(٢٧) والفقرة (٥) من المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥)، يُطلب من الدول التأكد من أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية يخضعون أيضاً للتنظيم والإشراف المناسبين أو مراقبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنهم يطبقون توصيات (الفاثف) بشكل فعال، بما يتماشى مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن يخضع مزودي خدمات الأصول الافتراضية لأنظمة فعالة لرصد وضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية. يجب أن تقوم سلطة مختصة، وليس هيئة ذاتية التنظيم (SRB)، بالمراقبة والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية بناء على منهج قائم على المخاطر. كما يجب أن يتمتع المشرفون بسلطات كافية للإشراف أو المراقبة وضمان الامتثال من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية (وكذلك الكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية) لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك سلطة إجراء عمليات التفتيش وإجبار إنتاج المعلومات وفرض مجموعة من العقوبات التأديبية والمالية، بما في ذلك صلاحية سحب أو تقييد أو تعليق ترخيص أو تسجيل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، حيثما ينطبق ذلك.

٨٧. وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود لأنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتوفير الخدمات والتحديات المحتملة المتعلقة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية معينين في ولاية قضائية ما، فإن التعاون الدولي بين المشرفين المعنيين له أهمية خاصة أيضاً، كما هو موضح في الفقرة (٨) من المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥) (انظر أيضاً

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

القسم الفرعي (٣.١.٨). ويمكن للسلطات أن تنظر لهيئات وضع المعايير الدولية الأخرى للحصول على إرشادات مفيدة في هذا الصدد، مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ولجنة بازل للإشراف المصرفي.

٨٨. كما نوقش بمزيد من التفصيل في القسم الفرعي (٣.١.٩) من هذا التوجيه، عندما تشارك المهن والأعمال غير المالية المحددة في نشاط تقديم خدمات الأصول الافتراضية، فيجب على الدول إخضاع الكيان لجميع التدابير ذات الصلة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية المنصوص عليها في توصيات الفاتف، بما في ذلك فيما يتعلق بالإشراف أو المراقبة.

إجراءات وقائية

٨٩. توضح الفقرة (٧) من المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥) أن جميع التدابير الوقائية الواردة في التوصيات من (١٠ إلى ٢١) تنطبق على كل من البلدان والكيانات الملزمة في سياق الأنشطة المالية للأصول الافتراضية. ومع ذلك، فإن التوصيات من (٩ و ٢٢ و ٢٣) لها أيضًا قابلية للتطبيق غير المباشر في هذا المجال وستتم مناقشتها أدناه أيضًا. وبناءً على ذلك، يقدم القسم الفرعي التالي شرحًا لكل توصية على حدة لمساعدة البلدان في مواصلة النظر في كيفية تنفيذ التدابير الوقائية في سياق خدمات تقييم القيمة. وبالمثل، ويقدم القسم الفرعي (٤.١) إرشادات خاصة بمقدمي خدمات القيمة المضافة والكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية حول كيفية تنفيذ التدابير الوقائية الموضحة أدناه بالإضافة إلى تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأخرى في جميع توصيات الفاتف.

٩٠. الغرض من التوصية (التاسعة): هو ضمان ألا تمنع قوانين سرية المؤسسات المالية تنفيذ توصيات الفاتف. كما هو الحال مع المؤسسات المالية (FI)، ويجب على الدول بالمثل التأكد من أن قوانين السرية لا تمنع تنفيذ توصيات الفاتف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية، على الرغم من أن التوصية (التاسعة) لا تتضمن أو تذكر بشكل صريح "مزودي خدمات الأصول الافتراضية".

٩١. التوصية (العاشرة): ينبغي على الدول والكيانات الملزمة أن تصمم عمليات العناية الواجبة بالعملاء للوفاء بمعايير الفاتف والمتطلبات القانونية الوطنية، وأن تساعد

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

عملية العناية الواجبة مزودي خدمات الأصول الافتراضية (وكذلك الكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية) في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية أو العلاقات التجارية أو المعاملات العرضية التي تتجاوز الحد الأدنى. تتضمن العناية الواجبة بالعملاء الأولية تحديد العميل، وحيثما ينطبق ذلك، والمستفيد الحقيقي للعميل والتحقق من هوية العميل على أساس المخاطر وعلى أساس معلومات أو بيانات أو وثائق موثوقة ومستقلة على الأقل بالقدر الذي تقتضيه الأطر القانونية أو التنظيمية المعمول بها. تتضمن عملية العناية الواجبة بالعملاء أيضًا فهم الغرض من العلاقة التجارية وطبيعتها المقصودة، حيثما كان ذلك مناسبًا، والحصول على مزيد من المعلومات في حالات المخاطر العالية.

٩٢. من الناحية العملية، عادةً ما يفتح مزودي خدمات الأصول الافتراضية حسابات ويحتفظون بها (أي يقيم علاقة مع العملاء) ويجمع معلومات العناية الواجبة بالعملاء ذات الصلة عندما يقدمون خدمات أو يشاركون في أنشطة الأصول الافتراضية المغطاة نيابة عن عملائهم. ومع ذلك، في الحالات التي يقوم فيها مزودي خدمات الأصول الافتراضية بإجراء معاملة عرضية، فإن الحد المعين الذي يتطلب من مزودي خدمات الأصول الافتراضية إجراء العناية الواجبة بالعملاء أعلاه هو ١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو، وفقًا للفقرة ٧ - (أ) من المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥).

٩٣. بغض النظر عن طبيعة العلاقة أو المعاملة، يجب على الدول التأكد من أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية لديها إجراءات فعالة مبنية على المخاطر لتحديد هوية العميل والتحقق منه، بما في ذلك عند إقامة علاقات تجارية مع ذلك العميل؛ حيث قد يكون لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية شكوك حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بغض النظر عن أي إعفاء في الحد الأدنى؛ وكذلك شكوك حول صحة أو كفاية بيانات التعريف التي تم الحصول عليها سابقًا.

٩٤. قد تنظر بعض السلطات القضائية في استخدام أكشاك الأصول الافتراضية كمعاملة عرضية (التي قد يشير إليها البعض باسم "أجهزة الصراف الآلي" الخاصة بـ الأصول الافتراضية كما هو موضح في القسم أعلاه حول خدمات الأصول الافتراضية

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

ونماذج الأعمال التجارية)، حيث يستخدم بموجها المزود أو المالك / المشغل للكشك والعميل معاملات الكشك لمرة واحدة. قد تتطلب السلطات القضائية الأخرى مالكي / مشغلي هذه الأكشاك (أي مزودي الكشك) للتسجيل كمزود خدمة أصول افتراضية أو مؤسسة مالية أخرى (على سبيل المثال، كمحولين أموال) وقد لا تعتبر هذه المعاملات عرضية.

٩٥. كما نوقش من قبل، فإن للأصول الافتراضية خصائص معينة قد تجعلها أكثر عرضة لإساءة الاستخدام من قبل المجرمين، وغاسلي الأموال، والممولين الإرهابيين، والجهات الفاعلة غير المشروعة الأخرى، تتضمن تلك الخصائص مدى انتشارها على الصعيد العالمي، والقدرة على التسوية السريعة، والقدرة على تمكين "معاملات من المستخدم الفردي إلى مستخدم فردي آخر (يشار إليها أحياناً باسم "نظير إلى نظير")، واحتمال زيادة إخفاء الهوية والتعتيم على تدفقات المعاملات والأطراف النظيرة. في ضوء هذه الخصائص، قد تذهب الدول إلى أبعد مما تتطلبه التوصية (العاشرة) من خلال طلب العناية الواجبة الكاملة للعملاء لجميع المعاملات التي تنطوي على خدمات الأصول الافتراضية أو التي يقوم بها مزودي خدمات الأصول الافتراضية (وكذلك الكيانات الأخرى الملزمة، مثل البنوك التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية)، بما في ذلك "التعاملات العرضية" تحت حد ١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو، بما يتماشى مع أطرها القانونية الوطنية. ويتوافق هذا النهج مع النهج القائم على المخاطر المنصوص عليه في التوصية (١)، شريطة أن يكون مبرراً على أساس تقييم البلد للمخاطر (على سبيل المثال، من خلال تحديد المخاطر الأعلى). بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات القضائية، عند إنشاء أنظمتها الرقابية والإشرافية، أن تأخذ في الاعتبار كيف يمكن لمزودي خدمات الأصول الافتراضية تحديد وضمان أن إجراء المعاملات في الواقع لمرة واحدة أو على أساس عرضي بدلاً من كونها بشكل مستمر (أي غير عرضي).

٩٦. كما هو موضح في المذكرة التفسيرية للتوصية رقم (العاشرة)، هناك ظروف تكون فيها مخاطر عالية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وحيث يجب اتخاذ تدابير معززة للعناية الواجبة للعملاء. على سبيل المثال، في سياق الأنشطة ذات الصلة بالأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية ومزودي خدماتها، فينبغي على الدول أن تأخذ في الاعتبار عوامل الخطر التي تمثلها الدولة أو عوامل الخطر الجغرافية المحددة. يمثل مزودي خدمات الأصول الافتراضية من دول معينة، أو تحويلات الأصول الافتراضية من بعض الدول على مخاطر أعلى محتملة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب (انظر المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥)، الفقرة ١٥ (ب)).

٩٧. على الرغم من عدم وجود تعريف أو منهجية متفق عليها عالمياً لتحديد ما إذا كان الاختصاص القضائي، الذي يعمل فيه مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو التي قد تنشأ عنها معاملات الأصول الافتراضية، يمثل خطراً أكبر على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن النظر في المخاطر الخاصة بكل بلد، بالاقتران مع عوامل الخطر الأخرى، يوفر معلومات مفيدة لمزيد من تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة. وتشمل مؤشرات المخاطر العالية ما يلي:

(أ) البلدان أو المناطق الجغرافية التي حددتها مصادر موثوقة على أنها تقدم التمويل أو الدعم للأنشطة الإرهابية أو التي صنفت منظمات إرهابية تعمل داخلها؛

(ب) البلدان التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة على أنها تحتوي على مستويات كبيرة من الجريمة المنظمة أو الفساد أو أي نشاط إجرامي آخر، بما في ذلك بلدان المصدر أو بلدان العبور للمخدرات غير المشروعة والاتجار بالبشر والتهريب والمقاومة غير القانونية؛

(ج) الدول التي تخضع للعقوبات أو عمليات الحظر أو التدابير المماثلة الصادرة عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة؛

(د) البلدان التي تم تحديدها من قبل مصادر موثوقة على أنها لديها ضعف في الحوكمة، وإنفاذ القانون، وأنظمة تنظيمية، بما في ذلك البلدان التي حددتها بيانات الفاتف على أنها لديها أنظمة ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يجب على المؤسسات المالية أن تولي اهتماماً خاصاً للعلاقات والمعاملات التجارية.

٩٨. ينبغي على الدول أيضاً الأخذ بالاعتبار أسباب المخاطر المتعلقة بمنتج الأصول الافتراضية وخدماتها وحوالاتها أو قنوات إيصالها. بما في ذلك إذا كانت تتضمن اسماً مستعاراً أو "حوالات مجهولة" و"العلاقات التجارية أو الحوالات عن بعد" أو الدفعات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

- الواردة من مصدر مجهول، وأيضاً الأمثلة على مؤشرات الخطر عالية أو قليلة المخاطر المذكورة في النقطة (٣١) من هذا التقرير. وحيثُ أن كل الأصول الافتراضية تقريباً تحتوي على واحدة أو أكثر من هذه السمات أو الخصائص قد يسبب في أن الدول تقرر بأن الأنشطة في هذا المجال عالية المخاطر في النهاية، بناءً على طبيعة منتجات الأصول الافتراضية وخدماتها وحوالاتها وآليات إيصالها.
٩٩. في هذه الحالات وغيرها، تشمل تدابير العناية الواجبة المعززة، التي قد تخفف من المخاطر العالية المحتملة المرتبطة بالعوامل المذكورة أعلاه ما يلي:
- أ- التأكد من معلومات الهوية المستلمة من العميل، مثل رقم الهوية الوطنية، من خلال المعلومات في قواعد بيانات الطرف الثالث، أو مصادر أخرى موثوقة.
- ب- احتمالية تتبع عنوان الآي بي للعميل و
- ت- البحث في الإنترنت للتأكد من أن معلومات النشاط تتوافق مع الملف التعريفي للعميل، شريطة أن يكون جمع البيانات متماشياً مع تشريعات الخصوصية الوطنية.
١٠٠. يجب على الدول أيضاً النظر في تدابير العناية الواجبة المعززة للعميل والمفصلة في الملاحظة التفسيرية العاشرة، الفقرة (٢٠)، بما في ذلك الحصول على معلومات إضافية عن العميل والطبيعة المقصودة للعلاقة التجارية، والحصول على معلومات حول مصدر أموال العميل، والحصول على معلومات حول أسباب الحوالات المقصودة أو المنفذة، وإجراء رصد معزز للعلاقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول النظر في التدابير المطلوبة للمؤسسات المالية التي ينخرطون في النشاط الواسع للعمليات الورقية عن بعد (كخدمات الجوال)، أو التي يمكن مقارنتها مع تعاملات الأصول الافتراضية في تقييمهم للمخاطر، وتطويرهم أدوات القياس بناءً على ذلك.
١٠١. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تطلب البلدان من مزودي خدمات الأصول الافتراضية وغيرها من الكيانات الملزمة التي تشارك في، أو تقدم منتجات وخدمات الأصول الافتراضية بالمحافظة على المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم جمعها أثناء إجراء عملية العناية الواجبة للعميل، وأن تكون محدثة وذات صلة من خلال إجراء مراجعات للسجلات الحالية، لا سيما بالنسبة للعملاء أو فئات منتجات أو

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

خدمات الأصول الافتراضية عالية المخاطر، والاستمرار في إجراء العناية الواجبة (انظر القسم الرابع لمزيد من الاطلاع حول العناية الواجبة المستمرة ومتطلبات الالتزام بمراقبة مزودي خدمات الأصول الافتراضية وغيرها من الكيانات الملزمة). إن مراجعة مثل تلك العمليات والتسجيلات ضرورية للإشراف الفعال.

١٠٢. التوصية ١١: يُطلب من الدول التأكد من أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية يحتفظون بجميع سجلات المعاملات وتدابير العناية الواجبة للعميل، لمدة خمس سنوات على الأقل، بحيث يمكن إعادة بناء المعاملات الفردية وتقديم العناصر ذات الصلة بسرعة إلى السلطات المختصة. ويجب على الدول أن تطلب من مزودي خدمات الأصول الافتراضية وغيرها من الكيانات الملزمة المشاركة في أنشطة الأصول الافتراضية بالاحتفاظ بسجلات المعاملات المتعلقة بالمعاملات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة للعميل، بما في ذلك: المعلومات المتعلقة بتحديد الأطراف ذات الصلة، والمفاتيح العامة (أو المعرفات الأخرى المماثلة)، أو العناوين أو الحسابات المعنية (أو المعلومات الأخرى المماثلة)، وطبيعة المعاملة وتاريخها، والمبلغ المحول. قد توفر المعلومات العامة حول السلسلة الإلكترونية أو دفتر المعاملات الموزع ذي الصلة الخاص بشركة أصول افتراضية معينة أساسًا أوليًا لحفظ السجلات، بشرط أن تتمكن المؤسسات من تحديد عملائها بشكل ملائم. ومع ذلك، فإن الاعتماد فقط على السلسلة الإلكترونية أو أي نوع آخر من دفتر المعاملات الموزع الذي تقوم عليه الأصول الإلكترونية في حفظ السجلات لا يكفي للامتثال للتوصية (١١).

١٠٣. على سبيل المثال، يمكن للمعلومات المتاحة على السلسلة الإلكترونية أو أي نوع آخر من دفتر الأموال الموزع تمكين السلطات ذات الصلة من تتبع المعاملات مرة أخرى إلى عنوان المحفظة، على الرغم من أنها قد لا تربط بسهولة عنوان المحفظة باسم فرد ما. ويحتوي عنوان المحفظة على رمز مستخدم يعمل كتوقيع رقمي في شكل سلسلة فريدة من الأرقام والحروف في دفتر الأموال الموزع (أي مفتاح خاص). ومع ذلك، ستكون المعلومات الإضافية ضرورية لربط العنوان بشخص حقيقي أو طبيعي.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٠٤. التوصية ١٢: يُطلب من الدول تنفيذ تدابير تتضمن الطلب من الكيانات الملزمة مثل مزودي خدمات الأصول الافتراضية أن يكون لديها أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العملاء أو المستفيدون الحقيقيون هم أشخاص سياسيين أجنبى معرضون للمخاطر متعلقون أو متصلون بهم، وإذا كان الأمر كذلك، اتخاذ تدابير إضافية تتجاوز أداء العناية الواجبة للعميل العادية (على النحو المحدد في التوصية ١٠) لتحديد ما إذا كانوا يتعاملون معهم ومتى يقومون بذلك، بما في ذلك تحديد مصدر الأموال عند الاقتضاء.

١٠٥. التوصية (١٣): تنص على أنه ينبغي على البلدان أن تطلب من المؤسسات المالية تطبيق بعض الالتزامات الأخرى بالإضافة إلى تنفيذ تدابير العناية الواجبة للعميل العادية عندما تنخرط في علاقات مراسلة عبر الحدود. منفصلة وبصرف النظر عن المؤسسات المالية التقليدية التي قد تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية المشمولة والتي تنطبق عليها جميع تدابير التوصية (١٣) بالفعل، قد يكون لبعض العلاقات التجارية الأخرى أو أنشطة الأصول الافتراضية المشمولة في قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية خصائص مشابهة للعلاقات المصرفية عبر الحدود. وتنص الملاحظة التفسيرية (١٣) على أنه بالنسبة للمراسلات البنكية والعلاقات الأخرى العابرة للحدود المماثلة، فيجب على المؤسسات المالية تطبيق المعايير (أ) إلى (هـ) من التوصية (١٣)، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير العناية الواجبة العادية للعميل. تشمل "العلاقات المماثلة الأخرى" خدمات تحويل الأموال أو القيمة عندما يعملون كوسطاء لمزودي الخدمات المالية الآخرين، أو عند قيام مقدم خدمات تحويل الأموال إلى الخدمات المصرفية أو الخدمات المماثلة بالدخول من خلال حساب عميل لمقدمي خدمات تحويل مالي آخر لدى لبنك (انظر دليل FATF لعام ٢٠١٦ على العلاقات المراسلة المصرفية).

١٠٦. إلى الحد الذي تكون فيه للعلاقات في قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية حاليًا أو قد يكون لها في المستقبل خصائص مشابهة للعلاقات المصرفية عبر الحدود، يجب على الدول تنفيذ التدابير الوقائية المنصوص عليها في التوصية ١٣ مزودي

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

خدمات الأصول الافتراضية (وغيرها من الكيانات الملزمة العاملة في مجال الأصول الافتراضية). التي تطور مثل هذه العلاقات.

١٠٧. التوصية ١٤: توجّه الدول إلى تسجيل أو ترخيص الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات تحويل الأموال أو القيمة في البلد، وضمان امتثالهم لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة. كما هو موضح في دليل العملات الافتراضية لعام ٢٠١٥، ويشمل ذلك إخضاع خدمات تحويل الأموال أو القيمة العاملة في الدولة للمراقبة من أجل الامتثال للتسجيل أو الترخيص وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأخرى السارية. ومع ذلك، تنطبق متطلبات التسجيل والترخيص للتوصية (١٥) على جميع خدمات الأصول الافتراضية، وتشمل أولئك الذين يشاركون في أنشطة خدمات تحويل الأموال أو القيمة (على سبيل المثال، الكيانات المحلية التي توفر خدمات تبادل الأصول الافتراضية قابلة للتحويل بين العملات الافتراضية والعملات الورقية في ولاية قضائية).

١٠٨. التوصية ١٥: في أكتوبر ٢٠١٨، اعتمدت مجموعة العمل المالي تحديثات للتوصية ١٥، والتي تعزز المنهج الأساسي القائم على المخاطر، والالتزامات ذات الصلة للدول والكيانات الملزمة في سياق التقنيات الجديدة، من أجل توضيح تطبيقها في مجال الأصول الافتراضية، والأنشطة المالية للأصول الافتراضية المشمولة، و مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وتطلب التوصية (١٥) من الدول تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات تجارية، بما في ذلك آليات التسليم الجديدة، واستخدام تكنولوجيات جديدة أو متطورة للمنتجات الجديدة والقائمة على حد سواء. والجدير بالذكر أنه يتطلب أيضًا من الدول التأكد من أن المؤسسات المالية المرخصة من قبل الولاية القضائية أو التي تعمل فيها بأن تتخذ التدابير المناسبة لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المرتبطة بها قبل إطلاق منتجات جديدة أو ممارسات تجارية أو استخدام أو تطوير تقنيات جديدة (انظر الملحق أ).

١٠٩. تماشيًا مع روح التوصية (١٥)، يوضح تحديث أكتوبر ٢٠١٨م بشكل إضافي أنه ينبغي على الدول إدارة المخاطر الناشئة عن الأصول الافتراضية وتخفيفها، والتأكد

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

من أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية يتم تنظيمها لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن تكون مرخصة أو مسجلة، وخاضعة لأنظمة رقابية فعالة، و ضمان الامتثال للتدابير ذات الصلة المطلوبة في توصيات مجموعة العمل المالي. توضح الملاحظة التفسيرية (١٥)، التي اعتمدها مجموعة العمل المالي في يونيو ٢٠١٩، بشكل أكبر التوصية (١٥)، وتحدد بشكل أكثر تحديدًا كيفية تطبيق متطلبات مجموعة العمل المالي في فيما يتعلق الأصول الافتراضية وأنشطتها المشمولة ومقدمي خدماتها، بما في ذلك في سياق: تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المرتبطة بها؛ والترخيص أو التسجيل؛ والإشراف أو المراقبة وتدابير وقائية مثل العناية الواجبة للعميل، وحفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، من بين أمور أخرى؛ والعقوبات والتدابير التنفيذية الأخرى؛ والتعاون الدولي (انظر الملحق أ).

١١٠. في سياق أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها، يجب على الدول التأكد من أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية المرخصين من قبلها أو الذين يعملون في ولايتها القضائية أن ينظروا فيما إذا كانوا قادرين على إدارة وتخفيف المخاطر عند الانخراط في الأنشطة التي تنطوي على استخدام تقنيات أو آليات لتعزيز إخفاء الهوية، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، العملات المشفرة شديدة الغموض والخالطات والتقنيات الأخرى التي تجعل هوية المرسل أو المستلم أو الحامل أو المستفيد الحقيقي للأصول الافتراضية غامضة. وإذا كان مزودي خدمات الأصول الافتراضية لا يستطيعون إدارة وتخفيف المخاطر التي يشكلها الانخراط في مثل هذه الأنشطة، فينبغي عدم السماح لها بالمشاركة في مثل هذه الأنشطة.

١١١. التوصية (١٦): طُورت هذه التوصية بهدف منع الإرهابيين والمجرمين الآخرين من الوصول غير المقيد إلى تحويلات الأموال التي يتم تيسيرها إلكترونيًا - والتي كانت تسمى وقت كتابة مسودة مجموعة العمل المالي بـ "التحويلات البرقية" - لنقل أموالهم والكشف عن إساءة الاستخدام هذه عند حدوثها. ويحدد متطلبات الدول المتعلقة بالتحويلات البنكية والرسائل ذات الصلة وينطبق على كل من التحويلات البرقية المحلية والعبارة للحدود. وتعرف التوصية (١٦) "التحويلات البرقية" بأنها أي معاملة تتم باسم المنشئ من خلال مؤسسة مالية بالوسائل الإلكترونية بغية إتاحة مبلغ من

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الأموال للشخص المستفيد في مؤسسة مالية مستفيدة، بغض النظر عما إذا كان المنشئ و المستفيد هو نفس الشخص.

١١٢. وفقاً للمنهج الوظيفي لتوصيات مجموعة العمل المالي، تنطبق المتطلبات المتعلقة بالتحويلات البنكية والرسائل ذات الصلة بموجب التوصية ١٦ على جميع مقدمي هذه الخدمات، بما في ذلك مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين يقدمون خدمات أو يشاركون في أنشطة، مثل عمليات تحويل الأصول الافتراضية، والتي تكون مماثلة من الناحية الوظيفية للتحويلات البرقية. وينبغي على الدول تطبيق التوصية (١٦) بغض النظر عما إذا كانت قيمة التحويل البرقي التقليدي أو الأصول الافتراضية محسوبة بالعملة الورقية أو الأصول الافتراضية. ومع ذلك، قد تعتمد البلدان حدًا أدنى لتحويلات الأصول الافتراضية بقيمة ١٠٠٠ يورو/دولار، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعديد من الأصول الافتراضية وأنشطتها المشمولة.

١١٣. وبالتالي، يجب أن تنطبق متطلبات التوصية (١٦) على مزودي خدمات الأصول الافتراضية كلما كانت معاملاتهم، سواء بالعملة الورقية أو الأصول الافتراضية، تتضمن: (أ) تحويل إلكتروني تقليدي، أو (ب) تحويل أصول افتراضية أو رسالة تشغيلية أخرى ذات صلة بين مزودي خدمات الأصول الافتراضية وكيان ملزم آخر (على سبيل المثال، بين اثنين من مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو بين مزود خدمات أصول افتراضية وكيان آخر ملزم، مثل البنك أو مؤسسة مالية أخرى). في السيناريوهات الأخيرة (أي المعاملات التي تنطوي على تحويلات أصول افتراضية)، وفقاً للملاحظة التفسيرية للتوصية (١٦)، ينبغي أن تعامل الدول جميع التعاملات في الأصول الافتراضية كتحويلات سلكية عابرة الحدود، بدلاً من كونها تحويلات برقية محلية، نظراً إلى الطبيعة العابرة للحدود لأنشطة الأصول الافتراضية وعمليات مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

١١٤. كما هو موضح في الفقرة ٧ (ب) من الملاحظة التفسيرية (١٥)، تنطبق جميع المتطلبات المنصوص عليها في التوصية (١٦) على مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو الكيانات الملزمة الأخرى التي تشارك في عمليات تحويل الأصول الافتراضية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالحصول على معلومات المنشئ والمستفيد المطلوبة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

والاحتفاظ بها ونقلها من أجل تحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، ومراقبة توفر المعلومات، واتخاذ إجراءات التجميد، وحظر المعاملات مع الأشخاص والكيانات المصنفة. لذلك ينبغي على الدول التأكد من أن المؤسسات مقدّمة الطلب (سواء كانوا مزودي خدمات أصول افتراضية أو غيرها من الكيانات الملزمة مثل المؤسسات المالية) التي تشارك في نقل الأصول الافتراضية تقوم بالحصول والاحتفاظ بالمعلومات الدقيقة والمطلوبة عن المنشئ والمستفيد وتقديم تلك المعلومات إلى المؤسسات المستفيدة (سواء كانوا مزودي خدمات أصول افتراضية أو كيان ملزم مثل المؤسسات المالية (إن وجد)). علاوة على ذلك، يجب على الدول التأكد من أن المؤسسات المستفيدة (سواء كانت مزودي خدمات أصول افتراضية أو كيان آخر ملزم) تقوم بالحصول والاحتفاظ بالمعلومات الدقيقة والمطلوبة عن المنشئ (ليست بالضرورة دقيقة) والحصول على المعلومات الدقيقة والمطلوبة عن المستفيد، كما هو موضح في الملاحظة التفسيرية (١٦). تتضمن المعلومات المطلوبة: (١) اسم المنشئ (أي العميل المرسل)؛ (٢) رقم حساب المنشئ حيث يتم استخدام هذا الحساب لمعالجة المعاملة (على سبيل المثال، محفظة أصول افتراضية)؛ (٣) عنوان المنشئ (الجغرافي) الفعلي، أو رقم الهوية الوطنية، أو رقم هوية العميل (أي ليس رقم المعاملة) الذي يحدد المنشئ بشكل فريد للمؤسسة التي تطلب ذلك، أو تاريخ ومكان الميلاد؛ (٤) اسم المستفيد؛ و (٥) رقم حساب المستفيد حيث يتم استخدام هذا الحساب لمعالجة المعاملة (على سبيل المثال، محفظة أصول افتراضية). ليس من الضروري إرفاق المعلومات مباشرة بنقل الأصل الافتراضي. ويمكن تقديم المعلومات إما بشكل مباشر أو غير مباشر، كما هو موضح في الملاحظة التفسيرية (١٥).

١١٥. من الأهمية بمكان أن تضمن البلدان أن موفري تحويلات الأصول الافتراضية - سواء أكانوا مزودي خدمات أصول افتراضية أو غيرها من الكيانات الملزمة - ينقلون معلومات المنشئ والمستفيد المطلوبة على الفور وبشكل آمن، خاصة بالنظر إلى الطبيعة السريعة والعبارة للحدود لتحويلات الأصول الافتراضية، وتماشياً مع أهداف التوصية (١٦) (بالإضافة إلى المتطلب التقليدي في التوصية (١٦) لمعلومات المنشئ والمستفيد "بمرفق [...] التحويلات البرقية" التي تنطوي على عملات بعملة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

رسمية/ورقية). ويُقصد "بشكل آمن" في سياق الملاحظة التفسيرية (١٥)، الفقرة ٧ (ب) الايضاح بأنه يجب على مقدمي الخدمات حماية سلامة وتوافر المعلومات المطلوبة لتسهيل حفظ السجلات (من بين متطلبات أخرى)، واستخدام هذه المعلومات من خلال مزودي خدمات الأصول الافتراضية المستقبلية (للتحويل) أو غيرها من الكيانات الملزمة وكذلك الحماية من الكشف غير المصرح به. ليس المقصود من استخدام المصطلح إعاقة أهداف التوصية (١٦) أو التوصية ٩. ويُقصد بـ"فوراً" - في سياق الملاحظة التفسيرية ١٥، الفقرة ٧ (ب) وبالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود، والامتداد العالمي، وسرعة حوالات الأصول الافتراضية- الايضاح بأنه يجب على مقدمي الخدمات تقديم المعلومات المطلوبة في وقت واحد أو بالتزامن مع النقل نفسه. (انظر القسم الرابع للحصول على معلومات إضافية حول هذه القضايا الخاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة).

١١٦. ينبغي على البلدان أن تطلب من كل من المؤسسات مقدمة الطلب والمستفيدة بموجب أطرها الوطنية، إتاحة المعلومات المطلوبة أعلاه للسلطات المختصة عند الطلب. وعلاوة على ذلك، يجب أن تطلب من المؤسسات المستفيدة والطالبة أن تقوم بالتجميد الإجراءات وحظر المعاملات مع الأشخاص والكيانات المعينة (أي فحص العملاء من أجل الامتثال للالتزامات العقوبات المالية المستهدفة). وبناءً على ذلك، يجب أن تمتلك المؤسسة صاحبة الطلب المعلومات المطلوبة حول عميلها والمنشئ ويجب على المؤسسة المستفيدة أن يكون لديها المعلومات المطلوبة حول عميلها والمستفيد بما يتماشى مع متطلبات العناية الواجبة الخاصة بالعميل المنصوص عليها في التوصية (١٠).

١١٧. تدرك مجموعة العمل المالي أنه على عكس التحويلات البرقية التقليدية، قد لا تتضمن كل تحويلات الأصول الافتراضية (أو يتم حجزها من قبل) كيانيين ملزمين، سواء كانوا مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو كيان آخر ملزمًا مثل المؤسسات المالية. في الحالات التي ينطوي فيها تحويل الأصول الافتراضية على كيان واحد ملزم فقط في أي من طرفي التحويل (على سبيل المثال، عندما يرسل طلب مزودي الأصول الافتراضية أو كيان آخر ملزم نيابة عن عميله، المنشئ، إلى مستفيد ليس عميلًا

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

لمؤسسة مستفيدة ولكن إلى مستخدم الأصول الافتراضية الفردي الذي يتلقى نقل الأصول الافتراضية باستخدام برمجيات تقنية دفتر الأموال الموزعة الخاصة به، مثل المحفظة غير المستضافة)، فإنه يجب على الدول التأكد من التزام الكيان الملزم بمتطلبات التوصية ١٦ فيما يتعلق بعملائه (المنشئ أو المستفيد حسب مقتضى الحال). ولا تتوقع مجموعة العمل المالي أن يُقدم مزودي الخدمات الافتراضية والمؤسسات المالية، عند إنشاء تحويل الأصول الافتراضية، والمعلومات المطلوبة للمستخدمين الفرديين الذين ليسوا كيانات ملزمة. ويجب أن يحصل مزودي الخدمات الافتراضية الذين يتلقون تحويل الأصول الافتراضية من كيان ليس مزود لخدمات الأصول الافتراضية أو كيان آخر ملزم (على سبيل المثال، من مستخدم الأصول الافتراضية الفردي الذي يستخدم برنامج دفتر أموال موزع الخاص به، مثل المحفظة غير المستضافة)، على معلومات المنشئ المطلوبة من العملاء.

١١٨. وبالمثل، قد تكون هناك سيناريوهات نقل الأصول الافتراضية، إما الآن أو في المستقبل القريب، والتي تنطوي على وجود مزودي خدمات الأصول الافتراضية وسطاء" أو كيانات أخرى ملزمة أو مؤسسة مالية وسيطة ملزمة لتسهيل نقل الأصول الافتراضية كعنصر وسيط في سلسلة من تحويلات الأصول الافتراضية. ويجب على الدول ضمان تلك المؤسسات الوسيطة (سواء كانوا مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو كيان آخر ملزم) بأن تمتثل أيضاً لمتطلبات التوصية (١٦)، على النحو المنصوص عليه في الملاحظة التفسيرية (١٥)، بما في ذلك معاملة جميع عمليات نقل الأصول الافتراضية على أنها عمليات مؤهلة عابرة للحدود. تماماً مثلما يجب على المؤسسات المالية التقليدية الوسيطة معالجة التحويلات بالعملة الرسمية العابرة للحدود معالجة الوسيط في المؤسسات المالية التقليدية للتحويل البرقي بالعملة من خلال ضمان الاحتفاظ بجميع معلومات المنشئ والمستفيد المطلوبة المصاحبة للتحويل البرقي معه، فيجب أيضاً على مزود خدمات الأصول الافتراضية الوسيط أو المؤسسة الوسيطة المماثلة أن تسهل تحويلات الأصول الافتراضية للتأكد من أن المعلومات المطلوبة يتم نقلها على طول سلسلة عمليات تحويل الأصول الافتراضية وكذلك الاحتفاظ بالسجلات اللازمة وإتاحة المعلومات للسلطات المختصة عند

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الطلب. لدى المؤسسات الوسيطة الضالعة في تحويلات الأصول الافتراضية وأيضًا الالتزامات بموجب التوصية (١٦) لتحديد المعاملات المشبوهة، واتخاذ إجراءات التجميد، وحظر المعاملات مع الأشخاص والكيانات المصنّفة - بنفس الالتزامات لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية صاحبة الطلب أو المستفيدة (أو غيرها من الكيانات الملزمة صاحبة الطلب أو المستفيدة التي تسهل تحويلات الأصول الافتراضية).

١١٩. بما يتوافق مع نهج مجموعة العمل المالي المحايد للتكنولوجيا، لا يلزم توصيل المعلومات المطلوبة كجزء من النقل (أو دمجها فيه) على السلسلة الإلكترونية أو منصة دفتر الأموال الموزعة الأخرى. وقد يكون تقديم المعلومات إلى مزود الخدمة المستفيد عملية مستقلة تمامًا عن عملية التسلسل الإلكتروني أو نقل دفتر الأموال الموزع الآخر. ويُقبل أي حل تكنولوجيا أو برنامج، شريطة أن يمكّن الحل المؤسسات الطالبة والمستفيدة من الامتثال لمتطلبات التوصية (١٦) (ولا يعيق بالطبع قدرتها على الامتثال للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأخرى بموجب توصيات مجموعة العمل المالي). وينبغي أن تتشارك الدول مع قطاعاتها الخاصة في شأن التطبيقات المحتملة للتكنولوجيا المتاحة أو الحلول الممكنة للامتثال للتوصية ١٦ (انظر القسم الرابع للحصول على تفاصيل إضافية خاصة بمقدمي الخدمات والكيانات الملزمة الأخرى في سياق التوصية ١٦).

١٢٠. التوصية ١٧: تسمح للبلدان بالسماح للكيانات الملزمة بالاعتماد على أطراف ثالثة لتقديم الأعمال و / أو تنفيذ جزء من عملية العناية الواجبة، بما في ذلك تحديد هويات العملاء والتحقق منها. مع ذلك، يجب أن يكون الطرف الثالث كيانًا منظمًا تشرف عليه السلطات المختصة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتراقبها، مع وضع تدابير للامتثال لمتطلبات العناية الواجبة للعمليات وحفظ السجلات.

١٢١. يجوز للدول أن تسمح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بالعمل كأطراف ثالثة، وفقًا لتصنيفها بموجب التوصية (١٥). بالإضافة إلى التحقق من التصنيفات المنظمة للطرف الثالث، يجب على الكيانات الملزمة بالإبلاغ إجراء اختبارهم على أساس المخاطر. في سياق مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من طرف ثالث، يجب على

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الدول والكيانات الملزمة مراعاة المخاطر التي قد يشكلها الطرف الثالث، وطبيعة العمل أو العملية، وعملائها أو الأسواق المستهدفة، وشركائهم التجاريين، حيثما كان ذلك مناسبًا. وعندما يعتمد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على مزود خدمة آخر لإدخال الأعمال أو في إجراء العناية الواجبة للعميل، فيجب أن يكون اعتمادها فيما يتعلق بالقيام بالعناية الواجبة بالعميل، بطريقة متسقة ومتوافقة مع متطلبات التوصية (١٦)، خاصة في سياق تحويلات الأصول الافتراضية.

١٢٢. التوصية (١٨): تقتضي أن تقوم الدول بالطلب من الكيانات الملزمة، مثل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وضع ضوابط داخلية قائمة من أجل تحديد فعالية سياسات وعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجودة إدارة المخاطر عبر عملياتها وإداراتها وفروعها والشركات التابعة لها، محليًا وفي الخارج، حيثما كان ذلك مناسبًا. ويجب أن تتضمن هذه الضوابط الداخلية ترتيبات حوكمة مناسبة حيث يتم تحديد المسؤولية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل واضح ويتم تعيين مسؤول الامتثال على مستوى الإدارة؛ وضوابط لمراقبة نزاهة الموظفين، التي يتم تنفيذها وفقا للتشريعات المحلية المعمول بها؛ والتدريب المستمر للموظفين؛ ووظيفة مراجعة مستقلة (خارجية أو داخلية) لاختبار النظام.

١٢٣. التوصية (١٩): تقتضي أن تقوم الدول بالطلب من الكيانات الملزمة، مثل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على العلاقات التجارية والمعاملات مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من الدول الأكثر عرضة للمخاطر، والتي تشمل البلدان التي تطلب مجموعة العمل المالي منها القيام بتدابير معززة للعناية الواجبة. ويتم ذلك لوجود ذو صلة محددة لأنشطة الأصول الافتراضية و مزودي خدماتها، بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود لأنشطتهم.

١٢٤. التوصية (٢٠): تقتضي من جميع المؤسسات المالية التي تشتبه أو لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي عائدات إجرامية أو أنها تتعلق بتمويل الإرهاب للإبلاغ عن شكوكها على الفور إلى وحدة الاستخبارات المالية ذات الصلة. وبناءً على ذلك، يجب على الدول التأكد من أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية وكذلك أي كيانات أخرى ملزمة تشارك في أنشطة تقارير المعاملات المشبوهة الخاصة بالأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية المشمولة أن تقوم بتقديم تقارير التعاملات المشبوهة (انظر القسم الرابع للحصول على معلومات إضافية خاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة).

١٢٥. تمشيا مع الفقرة (٧) من الملاحظة التفسيرية (١٥) فيما يتعلق بتطبيق التدابير الوقائية وكما هو موضح أعلاه في سياق التوصية (١٦) ، يجب على البلدان أيضاً مطالبة مزودي خدمات الأصول الافتراضية بالامتثال لجميع المتطلبات ذات الصلة للتوصية (١٦) في البلدان التي تعمل فيها (مرة أخرى، انظر القسم الرابع للاطلاع على معلومة إضافية).

١٢٦. في بعض الولايات القضائية التي تنفذ بالفعل التزامات شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية، فقد أثبتت بأن تقارير المعاملات المشبوهة التي تشير إلى الأصول الافتراضية أنها غير مجدية في تعزيز جهود التحقيق في إنفاذ القانون بالإضافة إلى تحسين قدرة وحدة الاستخبارات المالية على فهم وتحليل مقدمي الخدمات وأنشطتها في النظام البيئي الأصول الافتراضية ويجب على الدول أن تنظر الدول فيما إذا كان هناك ضرورة لتحديث آلية الإبلاغ القائمة لتمكين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة بأن تقوم بالإبلاغ عن مؤشرات محددة قد تكون مرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية، مثل عناوين الأجهزة، وعنوان مزود خدمة الإنترنت (IP address) مع الطابع الزمني المرتبط بها، وعناوين محفظة الأصول الافتراضية وعناوين التحويلات/ التعاملات.

١٢٧. التوصية ٢١: تتعلق بتدابير التنبيه والسرية الواجب تطبيقها على المؤسسات المالية بموجب توصيات مجموعة العمل المالي. ويجب على البلدان أيضاً تطبيق مثل هذه التدابير على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة (٧) من الملاحظة التفسيرية للتوصية (١٥)، والمتعلقة بتطبيق التدابير الوقائية. ويجب حماية مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومديروهم وموظفهم، حيثما ينطبق ذلك، بموجب القانون من المسؤولية الجنائية والمدنية عن خرق أي

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

قيود عند الإفصاح عن المعلومات وأن يتم منعهم بموجب القانون من الكشف (أو التنبيه) عن تقارير الإبلاغ المشبوهة، كما هو مفصل في التوصية (٢١).

الشفافية والمستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتباريين والترتيبات

١٢٨. التوصيتين (٢٤) و (٢٥): تعرف مجموعة العمل المالي مقدمي خدمات الأصول الافتراضية كأى شخص طبيعي أو اعتباري يعمل في الأعمال والأنشطة أو العمليات المحددة في تعريف مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وتشير التوصيتان أعلاه صراحة إلى أنه ينبغي على الدول اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما هو الحال مع المؤسسات المالية والمهين والأعمال غير المالية المحددة، يجب على البلدان اتخاذ تدابير لمنع سوء استخدام مزودي خدمات الأصول الافتراضية، والنظر في تدابير لتسهيل الوصول إلى المستفيد الحقيقي ومراقبة المعلومات من خلال قيام مزودي خدمات الأصول الافتراضية بالمتطلبات المنصوص عليها في التوصيتين (١٠) و (٢٢).

النواحي التشغيلية وإنفاذ القانون

١٢٩. التوصية (٢٩): يجب تقديم تقارير المعاملات المشبوهة التي (يقدمها مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو غيرها من الكيانات الملزمة مثل المؤسسات المالية التقليدية التي قد تعمل في مساحة الأصول الافتراضية أو المشاركة في أنشطتها المشمولة) بموجب التوصية (٢٠) إلى وحدة التحريات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون وحدات التحريات المالية قادرة على الحصول على معلومات إضافية من الكيانات المبلغة في ولايتها القضائية، والتي تشمل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، ويجب أن يكون لديها إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المالية والإدارية ومعلومات إنفاذ القانون التي تطلبها وحدة التحريات المالية للاضطلاع بوظائفها بشكل صحيح.

١٣٠. ينبغي أن يلاحظ قراء هذا الدليل أن التوصية (٣٠) تم تناولها أعلاه في قسم المصطلحات القائمة على الأموال أو القيمة.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٣١. التوصية (٣١): كما هو الحال مع المؤسسات المالية والمهين والأعمال غير المالية المحددة، يجب أن تكون البلدان والجهات المختصة قادرة على الوصول إلى جميع الوثائق والمعلومات اللازمة، بما في ذلك صلاحيات لاستخدام التدابير الإلزامية لاستخراج السجلات، التي لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية وأن يكون لديها آليات فعالة قائمة لتحديد ما إذا كان لدى الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين يملكون أو يسيطرون على حسابات الأصول الافتراضية أو المحافظ وآليات لضمان أن السلطات المختصة لديها قدرة لتحديد الأصول، بما في ذلك الأصول الافتراضية - بدون إخطار مسبق للمالك - . إن تطبيق التوصية (٣١) مهم بشكل خاص للدول وسلطاتها المختصة لمعالجة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية وأنشطتها المشمولة.

١٣٢. التوصية (٣٢): ينبغي أن تتبع الولايات القضائية نهجاً قائماً على المخاطر عند النظر في ما إذا كان ينبغي تطبيق التوصية (٣٢) على أنشطة الأصول الافتراضية المشمولة ومقدمي خدماتها. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تنظر السلطات القضائية في المنهج القائم على المخاطر إذا ما كان يتضمن (أ) ما إذا كانت أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها تقع تحت معايير نقل الأدوات النقدية، و(ب) كيفية التطبيق العملي لمتطلبات الإفصاح وأنظمة الكشف عن النقل العابر للحدود لمثل تلك الأصول، وأيضاً كيفية تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ولايتها القضائية.

١٣٣. كما هو الحال مع التوصية (٣٠)، ينبغي على قارئ هذا الدليل ملاحظة أن التوصية (٣٣)، شُرحت في قسم المصطلحات القائمة على الأموال والقيمة.

١٣٤. التوصية (٣٤): إن التوصية (٣٤) عنصر حيوي في نهج الدول لتحديد ومعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها، وكذلك فيما يتعلق بالأصول الافتراضية نفسها. وينبغي للسلطات المختصة ذات الصلة أن تضع مبادئ توجيهية وتوفر تغذية راجعية من شأنها أن تساعد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (وكذلك الكيانات الأخرى الملزمة، بما في ذلك المؤسسات المالية التقليدية) في تطبيق التدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

ولا سيما في الكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها - سواء افتراضية / ورقية أو افتراضية / افتراضية.

التعاون الدولي

١٣٥. التوصيات من ٣٦ إلى ٤٠. بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود والمتنقلة لأنشطة الأصول الافتراضية وقطاع مقدمي خدماتها ، فإن التعاون الدولي وتنفيذ التوصيات من ٣٦ إلى ٤٠ من قبل الدول والسلطات المختصة أمر بالغ الأهمية ، لا سيما التدابير المطبقة على الدول والسلطات المختصة في التوصيات من (٣٧ إلى ٤٠). علاوة على ذلك ، فإن التنفيذ الفعال للمتطلبات المتعلقة بالتعاون الدولي أمر مهم للحد من قدرة مقدمي أنشطة الأصول الافتراضية في ولاية قضائية واحدة من الحصول على ميزة تنافسية غير عادلة على مقدمي تلك الخدمات في ولايات قضائية أخرى قد تكون أكثر تنظيماً. وتحد من المراجعة التنظيمية أو التنقل.

١٣٦. إدراكاً بأن التنظيم والإشراف الفعال في تنفيذ المتطلبات المتعلقة بقطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضي ، يتطلب نهجاً عالمياً وإطاراً تنظيمياً مستويًا عبر الولايات القضائية ، فإن الفقرة (٨) من الملاحظة التفسيرية (١٥) تؤكد على أهمية تطبيق التوصيات من (٣٧ إلى ٤٠) للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية المشمولة وأنشطتها ومزودي خدماتها. وينبغي أن تمتلك الدول الأدوات اللازمة للتعاون فيما بينها ، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة (التوصية ٣٧) ؛ والمساعدة في تحديد وتجميد وضبط ومصادرة عائدات الجريمة وأدواتها التي قد تتخذ شكل خدمات أصول افتراضية وكذلك الأصول التقليدية الأخرى المرتبطة بأنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية (التوصية ٣٨) ؛ وتقديم مساعدة فعالة لتسليم المجرمين في سياق الجرائم المتعلقة بالأصول الافتراضية أو الجهات الفاعلة غير المشروعة التي تشارك في أنشطة غير مشروعة (التوصية ٣٩) ، وغيرها من القدرات الدولية الأخرى.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٣٧. وكما هو الحال بالنسبة للتوصيات الأخرى التي تتضمن مواد تستند إلى الأموال أو القيمة، ينبغي على الدول أن تطبق المصادرة والتدابير المؤقتة المتعلقة "بالممتلكات المغسولة من ، أو المتحصلات من ، أو الأدوات المستخدمة في ، أو الأدوات المخصصة للاستخدام في غسل الأموال، أو الجرائم الأصلية، أو تمويل الإرهاب؛ أو الملكية ذات القيمة المقابلة في سياق الأصول الافتراضية.

١٣٨. الفقرة (٨) من الملاحظة التفسيرية (١٥) تطلب على وجه التحديد من المشرفين على خدمات الأصول الافتراضية تبادل المعلومات بشكل سريع وبناء مع نظرائهم الأجانب، بغض النظر عن طبيعة المشرفين أو وضعهم أو اختلافاتهم في المسميات أو حالة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (انظر الأقسام الفرعية ٣.١.٤ و ٣.١.٨ أعلاه).

١٣٩. كما أن التعاون الدولي مهم أيضاً في سياق رغبة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بتسجيل خدماتهم أو ترخيصهم في ولاية قضائية معينة ولكنهم يقدمون منتجات أو خدمات "خارجية" للعملاء المقيمين في ولايات قضائية أخرى. من المهم أن تتعاون وحدات الاستخبارات المالية وتبادل المعلومات بشأن تقارير المعاملات المشبوهة ذات الصلة مع نظرائها في الوقت المناسب ، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الأصول الافتراضية العابرة للحدود أو مقدمي خدماتها، ويمكن الإشراف الكافي والرقابة التنظيمية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الدول من تقديم المساعدة في التحقيقات وأشكال أخرى من التعاون الدولي بشكل أفضل في مجال الأصول الافتراضية. وفي الوقت الحاضر، قد يشكل الافتقار إلى القدرة على التنظيم والتحقيق في معظم الدول عقبات أمام قدرتها على تقديم تعاون دولي فعال. علاوة على ذلك ، ليس لدى العديد من الدول أطر قانونية تسمح لها بتجريم بعض أنشطة مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب المتعلقة ببعض الأصول الافتراضية ، مما قد يحد من قدرتها على تقديم مساعدة قانونية متبادلة فعالة في الحالات التي تتطلب ازدواجية التجريم.

المهن والأعمال المالية غير المحددة المنخرطة أو التي توفر أنشطة الأصول الافتراضية المشمولة.

دليل استرشادي للمهني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٤٠. عندما تشارك المهني والأعمال المالية غير المحددة في نشاط تقديم خدمات الأصول الافتراضية (على سبيل المثال ، عندما يقدم الكازينو ألعابًا تعتمد على الأصول الافتراضية أو يشارك في أنشطة أصول افتراضية أو منتجات أو خدمات أخرى مشمولة) ، يجب على الدول إخضاع الكيان لجميع التدابير الخاصة ببتلك الخدمات المنصوص عليها في توصيات مجموعة العم المالي. وينبغي أن تلاحظ الدول ، على سبيل المثال ، أن التوصيتين (٢٢ و ٢٣) تحددان العناية الواجبة للعميل ، وحفظ السجلات ، ومتطلبات أخرى لأنواع معينة من المهني والأعمال المالية غير المحددة في الحالات التالية: (أ) الكازينوهات ، (ب) وكلاء العقارات ، (ج) تجار المعادن الثمينة والأحجار ، (د) المحامون وكتاب العدل وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين والمحاسبين ، و (هـ) مقدمي خدمات الأوقاف وخدمات الشركات. وتشير التوصية (٢٢) على وجه التحديد إلى أن المتطلبات الواردة في التوصيات (١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٧) تنطبق على المهني والأعمال المالية غير المحددة. وبالتالي ، عند النظر في كيفية تنظيم التدابير الوقائية والإشراف عليها وتطبيقها على المهني والأعمال المالية غير المحددة التي تشارك في أنشطة خدمات الأصول الافتراضية ، ينبغي أن تشير البلدان إلى تطبيق التوصيات (١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٧) ، من بين التوصيات الأخرى ذات الصلة بتلك الخدمات ، والقيام بالتطبيق المناسب للعناية الواجبة للعميل ، وحفظ السجلات ، وغيرها من التدابير وفقا لذلك.

١٤١. وبالمثل ، تتطلب التوصية (٢٨) من البلدان والسلطات المختصة إخضاع المهني والأعمال المالية غير المحددة للتدابير التنظيمية والإشرافية ، على النحو المنصوص عليه في توصيات مجموعة العمل المالي. وكما ذكرنا سابقًا ، يجب على الدول أيضاً إخضاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية ، بما في ذلك المهني والأعمال المالية غير المحددة التي تشارك في أنشطة خدمات الأصول الافتراضية ، ووضعها في مستوى من الإشراف والتنظيم على قدم المساواة مع المؤسسات المالية وليس للإشراف على مستوى المهني والأعمال المالية غير المحددة عند مشاركة المهني والأعمال المالية غير المحددة في أنشطة خدمات الأصول الافتراضية المشمولة (على سبيل المثال ، كازينو يوفر منتجات وخدمات الأصول الافتراضية أو المشاركة في أنشطتها المغطاة) ، فينبغي

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

على الدول إخضاع المهين والأعمال المالية غير المحددة إلى مستوى إشراف أعلى (على سبيل المثال: إشراف إضافي) بما يتوافق مع المستوى العالي من الإشراف لجميع مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وهو ما يعادل المستوى الإشراف والتنظيم للوسطاء الماليين على النحو المنصوص عليه في التوصيتين (٢٦ و ٢٧). في مثل هذه الحالات، يكون الكيان -في جوهره- هو مزود خدمة للأصول الافتراضية يشارك في أنشطة مالية محددة وليس مهين والأعمال المالية غير المحددة، بغض النظر عن تسمية الدول مثل هذا الكيان أو المؤسسة أو المنتج أو مقدم الخدمة. وسيساعد هذا النهج الذي تتبعه الدول في ضمان مستوى تنظيمي متساوي عبر قطاع خدمات الأصول الافتراضية عالميًا ومستوى إشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية يكون متنسقًا ومناسبًا لأنواع الأنشطة التي يشاركون فيها.

النهج القائم على المخاطر في المراقبة والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية

فهم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب

١٤٢. يهدف النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى تطوير تدابير الوقاية أو التخفيف من تلك المخاطر بما يتناسب مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحددها الدول والكيانات الملزمة ذات الصلة. في حالة الإشراف، ينطبق النهج القائم على المخاطر على الطريقة التي تقوم السلطات الإشرافية بتخصيص مواردها، كما ينطبق على المشرفين الذين يؤدون وظائفهم بطريقة تؤدي إلى تطبيق النهج القائم على المخاطر من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

١٤٣. ينبغي أن يعكس النظام الفعال القائم على المخاطر سياسة البلد ونهجه القانوني والتنظيمي. يجب أن تعكس السياسة الوطنية والإطار القانوني والتنظيمي السياق الأوسع لأهداف سياسة القطاع المالي التي تسعى إليها الدولة، بما في ذلك الشمول المالي، والاستقرار المالي، والنزاهة المالية، وأهداف حماية المستهلك المالية، والنظر لها كعوامل المنافسة في السوق. ويجب أن يعكس مدى الإطار الوطني الذي يسمح لمزودي

دليل استرشادي للنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

خدمات الأصول الافتراضية بتطبيق نهج قائم على المخاطر كطبيعة وتنوع ونضج قطاع خدمات الأصول الافتراضية وملف بيانات المخاطر الخاص به بالإضافة إلى ملف المخاطر المرتبط بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنتجات أصولها الافتراضية المحددة، وخدماتها أو أنشطتها.

١٤٤. يجب على المشرفين أيضاً تطوير فهم عميق لسوق خدمات الأصول الافتراضية وهيكله ودوره في النظام المالي واقتصاد البلد لتحقيق تقييمهم للمخاطر في القطاع بشكل أفضل. وقد يتطلب هذا الاستثمار في التدريب أو الموظفين أو الموارد الأخرى التي تمكن المشرفين من اكتساب المهارات العملية والخبرة اللازمة لتنظيم والإشراف على مجموعة من مقدمي خدمات وأنشطة الأصول الافتراضية الموصوفة في خدماتها أو نماذج الأعمال في بداية هذا الدليل.

١٤٥. ينبغي أن يعتمد المشرفون على مجموعة متنوعة من المصادر لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المرتبطة بمنتجات وخدمات وأنشطة الأصول الافتراضية وكذلك مع مزودي خدماتها. يجب أن تشمل هذه المصادر، على سبيل المثال لا الحصر، تقييمات المخاطر الوطنية أو التي تقوم بها القطاعات، والأنواع المحلية والدولية والخبرات الإشرافية، والأدلة الاسترشادية لوحدة التحريات المالية وتغذيتها العكسية. عندما لا تفهم السلطات المختصة بشكل كاف قطاع خدمات الأصول الافتراضية أو النظام البيئي الأوسع لتلك الأصول في البلد، فقد يكون من المناسب للسلطات المختصة إجراء تقييم للمخاطر يستهدف بشكل أكبر قطاع خدمات الأصول الافتراضية و / أو بيئة الأصول الافتراضية من أجل تطوير الفهم على المستوى الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة وتشكيل التقييم المؤسسي الذي يجب أن يجريه مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

١٤٦. يعد الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب من الأمور الأساسية للنهج الفعال القائم على المخاطر. وتتطلب التوصية (١) (انظر الملاحظة التفسيرية ١.٣) من الدول، بما في ذلك المشرفين، اتخاذ الخطوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب للبلد على أساس مستمر من أجل إتاحة المعلومات لعمليات تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

التي تجربها المؤسسات المالية و المهين والأعمال المالية غير المحددة ، بما في ذلك مزودي خدمات الأصول الافتراضية . وينبغي على البلدان، بما في ذلك المشرفين، أن تبقي تقييمات المخاطر محدثة، وأن يكون لديها آليات لتقديم المعلومات المناسبة عن النتائج لجميع السلطات المختصة، والمؤسسات المالية، و المهين والأعمال المالية غير المحددة، بما في ذلك مزودي خدمات الأصول الافتراضية في المواقف التي يكون فيها لدى بعض أجزاء قطاع مزودي تلك الخدمات قدرة محدودة على تحديد مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب المرتبطة بمنتجات وخدمات أو أنشطة الأصول الافتراضية، ويجب على الدول، بما في ذلك المشرفين، العمل مع القطاع لفهم مخاطره ومساعدة القطاع الخاص في تطوير فهمها الخاص للمخاطر. اعتمادًا على قدرة قطاع خدمات الأصول الافتراضية، فقد تكون هناك حاجة إلى معلومات عامة أو معلومات ودعم أكثر دقة.

١٤٧. عند دراسة مزودي خدمات الأصول الافتراضية أو منتجات أو خدمات أو أنشطة الأصول الافتراضية الخاصة، يجب على المشرفين مراعاة مستوى المخاطر المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها ونماذج الأعمال وترتيبات حوكمة الشركات والمعلومات المالية والمحاسبية وقنوات التسليم وملفات العملاء، والموقع الجغرافي، والدول التي يتم التشغيل فيها، ومستوى امتثال مزودي خدمات الأصول الافتراضية لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن المخاطر المصاحبة لرموز الأصول الافتراضية المميزة أو المنتجات التي من المحتمل أن تزيد من غموض المعاملات أو تقوض قدرة مزود الخدمة والمشرفين على تنفيذ تدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال. يجب أن ينظر المشرفون أيضاً إلى الضوابط الموجودة في خدمات الأصول الافتراضية، بما في ذلك جودة سياسة إدارة المخاطر الخاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية أو عمل آليات الرقابة الداخلية. معلومات أخرى قد تكون ذات صلة في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشمل مدى ملاءمة وظائف الإدارة والامتثال الخاصة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

١٤٨. يمكن الحصول على بعض المعلومات المذكورة أعلاه من خلال المشرفين الحصريين في البلدان التي يخضع فيها مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الكيانات الملزمة الأخرى التي تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية المشمولة للوائح الاحترازية (أي ، حيث يكون مقدمي خدمات الأصول الافتراضية عبارة عن مؤسسة مالية تقليدية تخضع للمبادئ الأساسية: مثل البنوك، وشركات التأمين، ومقدمي الأوراق المالية، أو شركات الاستثمار)، والتي تتضمن بالتالي مشاركة المعلومات المناسبة والتعاون بين مشرفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة عندما تنتمي المسؤوليات إلى وكالات منفصلة. في النماذج التنظيمية الأخرى، مثل تلك التي تركز على ترخيص أو تسجيل مزودي خدمات الأصول الافتراضية على المستوى الوطني ولكنها تشاركت في الإشراف والتطبيق على مستوى الدولة ، يجب أن يتضمن تبادل المعلومات مشاركة تلك النتائج.

١٤٩. عند الاقتضاء، قد تكون المعلومات الواردة من المعنيين، مثل المشرفين (بما في ذلك المشرفين عن بعد والمشرفين على أنظمة الدفع وأدواتها وكذلك الأوراق المالية والسلع ومشتقاتها)، ووحدة التحريات المالية ووكالات إنفاذ القانون مفيدة للمشرفين في تحديد مدى إدارة مزودي خدمات الأصول الافتراضية بشكل فعال لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرضون لها. وبعض الأنظمة ، مثل تلك التي تتطلب التسجيل فقط (بدون اختبار شامل للخلفية) قد تستمر في تمكين جهات إنفاذ القانون والمنظمين من إدراك وجود خدمات الأصول الافتراضية، وخطوط عملها، ومنتجات وخدمات الأصول الافتراضية الخاصة بها، و / أو مصالحتها.

١٥٠. يجب على المشرفين مراجعة تقييمهم لموجزات المخاطر لقطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها بشكل دوري، وعندما تتغير ظروفها بشكل مادي أو تظهر تهديدات جديدة ذات صلة. ويمكن العثور على أمثلة الممارسات الإشرافية الدولية الحالية لتلك الخدمات أو قطاعها الأوسع نطاقاً وكذلك أمثلة دولية تتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المرتبطة بمنتجات أو خدمات الأصول الافتراضية الخاصة أو نماذج الأعمال في القسم (5) من هذا الدليل.

الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دليل استرشادي للنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٥١. تتطلب توصيات مجموعة العمل المالي من المشرفين تخصيص مزيد من الموارد الإشرافية وإعطاء الأولوية للمناطق عالية المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأعلى. وهذا يعني أن المشرفين يجب أن يحددوا تواتر وكثافة التقييمات الدورية بناءً على مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها القطاع ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يجب أن يعطي المشرفون الأولوية للمناطق المحتملة ذات المخاطر العالية، سواء داخل كيان مزود الخدمة الفردي (على سبيل المثال، للمنتجات أو الخدمات أو خطوط الأعمال التي قد يقدمها، مثل الأصول الافتراضية أو خدماتها الخاصة مثل العملات المشفرة شديدة الغموض أو الخالطات التي قد تزيد من التعقيم على المعاملات أو تقوض قدرة مزودي خدمات الأصول الافتراضية على تنفيذ تدابير العناية الواجبة للعميل) أو إلى كيانات مزودي خدمات الأصول الافتراضية التي تعمل في قطاع معين (على سبيل المثال، إلى مزودي الخدمات الافتراضية التي تسهل فقط أو غالبًا ما تقوم بأنشطة مالية افتراضية إلى افتراضية أو تقدم منتجات أو خدمات غامضة معينة لمزود خدمة آخر والذي يسهل عمليات نقل افتراضية نيابة عن عملائه للمستخدمين الفرديين الذين ليسوا عملاء لكيان منظم آخر، مثل مؤسسة مستفيدة). وإذا اختارت السلطة القضائية تصنيف قطاع بأكمله على أنه عالي المخاطر، فيجب على الدول أن تفهم وتكون قادرة على تقديم بعض التوضيحات والدقة في التصنيفات لذلك القطاع داخل كيان مزود خدمات الأصول الافتراضية بناءً على قاعدة عملائها، والبلدان التي تتعامل معها، وتطبيقها ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٥٢. من المهم أيضًا أن تدرك السلطات المختصة بأنه في النظام القائم على المخاطر، لن يعتمد جميع مقدمي خدمات تقييم الأصول ويراعون ضوابط متطابقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن الحوادث الفردية وغير المقصودة والمعزولة التي تنطوي على تحويل أو تبادل العائدات غير المشروعة لا تبطل بالضرورة سلامة ضوابط مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال الخاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية، ومن ناحية أخرى، يجب أن يفهم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أن النهج المرن

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

القائم على المخاطر لا يعفيهم من تطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الفعالة.

١٥٣. ومن أمثلة الطرق التي يمكن للمشرفين اتباعها ما يلي:

(أ) تكييف نوع الإشراف أو المراقبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يجب على المشرفين استخدام الوصول إلى جميع معلومات المخاطر والامتثال ذات الصلة سواء ميدانياً أو عن بعد، ومع ذلك، يمكن للمشرفين، إلى الحد الذي يسمح به نظامهم، تحديد المزيج الصحيح من الرقابة والإشراف الميداني أو عن بعد، على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وقد لا يكون الإشراف خارج الموقع وحده مناسباً في المواقف الأكثر خطورة. ومع ذلك، عندما تشير النتائج الإشرافية في الفحوصات السابقة (إما خارج الموقع أو الميدانية) إلى انخفاض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيمكن تخصيص المصادر للتركيز على مزودي خدمات افتراضية عالي المخاطر. في هذه الحالة، يمكن الإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية الأقل خطورة خارج الموقع، على سبيل المثال من خلال تحليل المعاملات والاستبيانات.

(ب) تكييف تواتر وطبيعة الإشراف أو المراقبة المستمرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يجب على المشرفين تكييف تكرار الفحص المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع المخاطر التي تم تحديدها، والجمع بين المراجعات الدورية والإشراف المخصص على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند ظهور المشكلات (على سبيل المثال، نتيجة الإبلاغ عن المخالفات أو المعلومات من جهات إنفاذ القانون أو تحليل التقارير المالية أو النتائج الإشرافية الأخرى). ويمكن أن تشمل المناهج الأخرى للإشراف القائمة على المخاطر النظر في الموقع الجغرافي، أو حالة التسجيل أو الترخيص، أو قاعدة العملاء، أو نوع المعاملة (على سبيل المثال، المعاملات الافتراضية / الورقية أو الافتراضية / الافتراضية)، ونوع الأصل الافتراضي، وعدد الحسابات أو المحافظ، والإيرادات، والمنتجات أو الخدمات المقدمة (على سبيل المثال، خدمات أكثر شفافية مقابل تلك المنتجات أو الخدمات التي تشوش الحوالات، مثل العملات المشفرة شديدة الغموض)، والتاريخ السابق لعدم الامتثال، و / أو التغييرات الهامة في الإدارة.

دليل استرشادي للنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

ت) تكيف شدة مراقبة أو مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يجب على المشرفين أن يقرروا النطاق أو المستوى المناسب للتقييم بما يتماشى مع المخاطر المحددة، بهدف تقييم مدى كفاية سياسات وإجراءات مزودي خدمات الأصول الافتراضية المصممة لمنع إساءة استخدام تلك الخدمات. يمكن أن تشمل أمثلة الإشراف المكثف اختبارًا تفصيليًا للنظم والملفات للتحقق من تنفيذ وكفاية تقييم مخاطر قطاع خدمات الأصول الافتراضية، وسياسات وعمليات إعداد التقارير وحفظ السجلات، والتدقيق الداخلي، ومقابلات مع موظفي العمليات والإدارة العليا ومجلس المدراء، حيثما ينطبق ذلك.

النهج العام

١٥٤. يجب على المشرفين فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها مزودي خدمات الأول الافتراضية أو المرتبطة بقطاعها. ويجب أن يكون لدى المشرفين فهم شامل للمخاطر الأعلى والأدنى لأعمال أو منتجات أو خدمات أو أنشطة أصول افتراضية معينة، مع فهم دقيق بشكل خاص للمنتجات أو الخدمات أو الأنشطة ذات المخاطر العالية.

١٥٥. يجب على المشرفين التأكد من أن موظفيهم مجهزون لتقييم ما إذا كانت سياسات وإجراءات وضوابط مزودي خدمات الأصول الافتراضية مناسبة ومتناسبة في ضوء تقييم مخاطر القطاع وإجراءات إدارة المخاطر. ولدعم فهم المشرفين للقوة الإجمالية للتدابير في ذلك القطاع، يمكن للدول النظر في إجراء تحليل مقارن لبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مزودي خدمات الأصول الافتراضية من أجل إيصال حكمها بشكل أكبر على جودة ضوابط مزودي خدمات الأصول الافتراضية الفردية.

١٥٦. وفي سياق النهج القائم على المخاطر، ينبغي أن يحدد المشرفون ما إذا كان برنامج الامتثال للمخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بـ مزودي خدمات الأصول الافتراضية كافٍ لـ (١) تلبية المتطلبات التنظيمية، و (٢) بشكل مناسب وفعال للتخفيف من المخاطر ذات الصلة وإدارتها. وعند القيام بذلك، يجب على المشرفين

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

أن يأخذوا في الاعتبار تقييم المخاطر الخاص بـ مزودي خدمات الأصول الافتراضية. ومن ناحية مزودي خدمات الأصول الافتراضية العاملين عبر ولايات قضائية مختلفة على أساس تراخيص أو وتصاريح متعددة ، بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود لأنشطة الأصول الافتراضية المشمولة، يجب على المشرف الذي يرخص أو يسجل الشخص الطبيعي أو الاعتباري أن يأخذ بالاعتبار المخاطر التي يتعرض عليها مزودي الخدمة ومدى التخفيف من تلك المخاطر بشكل كاف.

١٥٧. كجزء من إجراءات الفحص الخاصة بهم ، يجب على المشرفين إيصال نتائجهم ووجهات نظرهم حول ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بـ مزودي خدمات الأصول الافتراضية الفردية وإبلاغ توقعاتهم بوضوح عن التدابير اللازمة لهم للامتثال للقواعد القانونية والأطر التنظيمية. وفي الولايات القضائية التي قد تنطوي فيها الأنشطة المالية للأصول الافتراضية على تدخل سلطات مختصة متعددة ، يجب على النظراء الإشرافيين داخل الولاية القضائية التنسيق مع بعضهم البعض ، حيثما ينطبق ذلك ، لإبلاغ تصوّرهم بشكل فعال وواضح لمزودي خدمات الأصول الافتراضية وكذلك إلى الكيانات الأخرى الملزمة التي قد تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية ومنتجاتها أو خدماتها. وهذا مهم بشكل خاص في سياق مزودي الخدمات المشاركين في أنواع مختلفة من نشاط الأصول الافتراضية المنظم (على سبيل المثال ، أموال الأصول الافتراضية أو خدمات تحويل القيمة أو الأوراق المالية أو السلع أو الأنشطة المشتقة الأخرى) أو في الأنشطة المالية للأصول الافتراضية التي قد تنطوي على العديد من الخدمات المصرفية والأوراق المالية والسلع ، أو المنظمين الآخرين.

الدليل

١٥٨. يجب أن يوصل المشرفون توقعاتهم بشأن امتثال مزودي خدمات الأصول الافتراضية لالتزاماتهم القانونية والتنظيمية والأخذ بالاعتبار الانخراط في عملية استشارية، عند الاقتضاء، مع الملاك المعنيين. وقد يكون هذا الدليل في شكل متطلبات رفيعة المستوى تستند على النتائج المرغوبة، والالتزامات القائمة على

دليل استرشادي للنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

المخاطر ، ومعلومات حول كيفية تفسير المشرفين للتشريعات أو اللوائح ذات الصلة أو إرشادات أكثر تفصيلاً حول كيفية تطبيق مزودي الخدمات الافتراضية على أحسن وجه لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٥٩. يمكن للمشرفين والسلطات المختصة الأخرى النظر في إرشادات ومدخلات الخبراء التقنيين في الأصول الافتراضية من أجل تطوير فهم أعمق لنماذج الأعمال التجارية وعمليات مزودي خدمات الأصول الافتراضية المختصة، وتعرضهم المحتمل لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب ، وكذلك غسل الأموال / تمويل الإرهاب المخاطر المرتبطة بأنواع الأصول الافتراضية الخاصة أو أنشطة الأصول الافتراضية المحددة المغطاة واتخاذ قرار مستنير حول تدابير التخفيف القائمة أو المطلوبة.

١٦٠. كما نوقش من قبل ، يُعد تقديم الإرشادات والتغذية الرجعية لقطاع خدمات الأصول الافتراضية أمراً ضرورياً ومتطلباً بموجب التوصية ٣٤. ويمكن أن تتضمن الإرشادات أفضل الممارسات التي تمكن مزودي خدمات الأصول الافتراضية من إجراء تقييمات وتطوير أنظمة إدارة تخفيف المخاطر والامتثال لالتزاماتها القانونية والتنظيمية. ويعد دعم التواصل المستمر والفعال بين المشرفين ومزودي خدمات الأصول الافتراضية مكوناً أساسياً للتنفيذ الناجح للنهج القائم على المخاطر.

١٦١. ينبغي لمشرفي خدمات الأصول الافتراضية الأخذ في الاعتبار الاتصال مع السلطات التنظيمية والإشرافية المحلية الأخرى ذات الصلة لتوفير تفسير مُحكم للالتزامات القانونية لهم ولرفع مستوى العمل، بما في ذلك بين مزودي خدمات الأصول الافتراضية أنفسهم والكيانات الأخرى الملزمة مثل المؤسسات المالية والمهني والأعمال المالية غير المحددة. وهذا التنسيق مهم بشكل خاص عندما يكون هناك أكثر من مشرف واحد مسؤول عن الإشراف (على سبيل المثال ، عندما يكون المشرف العام ومشرفو مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في وكالات مختلفة أو في أقسام منفصلة من نفس الوكالة). كما أنها متعلقة أيضاً بشكل خاص في سياق خدمات الأصول الافتراضية التي تقدم منتجات أو خدمات مختلفة أو تشارك في أنشطة مالية مختلفة قد تقع ضمن اختصاص سلطات تنظيمية أو إشرافية مختلفة ضمن ولاية قضائية معينة. ويجب ألا تخلق مصادر الإرشاد المتعددة فرصاً لاختلاف التوازن

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

التنظيمي أو الثغرات أو الارتباك غير الضروري بين مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وعندما يكون ذلك ممكناً، ينبغي للسلطات التنظيمية والإشرافية ذات الصلة في أي ولاية قضائية أن تنظر في إعداد ارشاد مشترك.

التدريب

١٦٢. التدريب مهم لموظفي الإشراف لفهم قطاع خدمات الأصول الافتراضية ونماذج الأعمال المختلفة الموجودة. وعلى وجه الخصوص يجب على المشرفين التأكد من تدريب الموظفين على تقييم جودة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لخدمات الأصول الافتراضية والنظر في مدى كفاية الاتساق والفعالية والكفاءة في سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة الداخلية الخاصة بقطاع خدمات الأصول الافتراضية في ضوء تقييم المخاطر.

١٦٣. يجب أن يسمح التدريب للموظفين المشرفين بتشكيل أحكام سليمة حول جودة تقييمات مخاطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومدى كفاية وتناسب عناصر مراقبة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها وينبغي أن تهدف أيضاً إلى تحقيق الاتساق في النهج الإشرافي على المستوى الوطني في الحالات التي توجد فيها العديد من السلطات الإشرافية المختصة أو عندما يتم تفويض النموذج الإشرافي أو تجزئته.

١٦٤. وبالمثل، ينبغي أن تنظر الدول في فرص التدريب والتعاون بين القطاعين العام والخاص لمواصلة التعليم وزيادة الوعي بين كل من السلطات التنفيذية وغيرها من السلطات المختصة والصناعة بشأن مختلف القضايا المتعلقة بأنشطة خدمات الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها.

تبادل المعلومات

١٦٥. تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص مهم ويجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البلد لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب في سياق أنشطة الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها. ويجب على السلطات العامة مشاركة معلومات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

المخاطر، حيثما أمكن، للمساعدة بوجه أفضل في تقييم مخاطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية بما يتضمن نوع المعلومات المتعلقة بالمخاطر في مجال الأصول الافتراضية التي يمكن للقطاعين العام والخاص مشاركتها ما يلي:

(أ) تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

(ب) تصنيفات ومنهجيات كيفية إساءة مغسلي الأموال أو ممولي الإرهاب استخدام مزودي خدمات الأصول الافتراضية، وهي آلية خاصة بالأصول الافتراضية أكثر من غيرها (على سبيل المثال، أنشطة تحويل أو تبادل الأصول الافتراضية مقابل أنشطة إصدار أصول افتراضية في سياق غسل الأموال أو تمويل الإرهاب) أو الأصول الافتراضية بشكل عام؛

(ج) تعليقات عامة بشأن جودة وفائدة تقارير المعاملات المشبوهة والتقارير الأخرى ذات الصلة؛

(د) معلومات عن المؤشرات المشبوهة المرتبطة بأنشطة الأصول الافتراضية أو تحويلات مزودي خدمات الأصول الافتراضية؛

(هـ) معلومات استخباراتية غير سرية مستهدفة، عند الحاجة، وتخضع للضمانات ذات الصلة مثل اتفاقات السرية؛ و

(و) الدول أو الأشخاص أو المنظمات التي يجب تجميد أصولها أو معاملاتها وفقاً للعقوبات المالية المستهدفة كما هو مطلوب في التوصية (٦).

١٦٦. علاوة على ذلك، يجب على الدول النظر في كيفية تبادل المعلومات مع القطاع الخاص من أجل مساعدته، بما في ذلك مزودي خدمات الأصول الافتراضية، على فهم طبيعة طلبات معلومات جهات إنفاذ القانون أو الطلبات الحكومية الأخرى للحصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

على معلومات أو للمساعدة في تشكيل طبيعة الطلبات بحيث يمكن لـ مزودي خدمات الأصول الافتراضية تقديم معلومات أكثر دقة ومحددة ، حيثما ينطبق ذلك، إلى السلطات المختصة.

١٦٧. التعاون المحلي وتبادل المعلومات بين المشرفين على قطاعات البنوك والأوراق المالية والسلع والمشتقات وقطاع الأصول الافتراضية، وجهات انفاذ القانون، والاستخبارات ، ووحدة الاستخبارات المالية، ومشرفي مزودي خدمات الأصول الافتراضية ؛ وبين وحدة الاستخبارات المالية و (المشرفين) لقطاع خدمات الأصول الافتراضية ذو أهمية حيوية للرصد والإشراف الفعال عليها.

١٦٨. وبالمثل ، وتمشياً مع التوصية (٤٠)، فإن تشارك المعلومات عبر الحدود بين السلطات والقطاع الخاص مع نظرائها الدوليين أمر بالغ الأهمية في قطاع خدمات الأصول الافتراضية، مع مراعاة طبيعتها العابرة للحدود ونطاق الاختصاص القضائي المتعدد.

القسم الرابع – تطبيق معايير مجموعة العمل المالي على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى المنخرطة في نشاطات أصول افتراضية ذات الصلة.

١٦٩. تنطبق توصيات مجموعة العمل المالي على الدول وكذلك على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى التي تقدم خدمات ذات صلة بخدمات الأصول الافتراضية أو الأنشطة أو العمليات المالية ("الكيانات الملزمة الأخرى") ، والمتضمنة البنوك ، ووسطاء الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى. وفقاً لذلك، يوفر القسم الرابع إرشادات إضافية خاصة بـ مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة التي قد تشارك في أنشطة الأصول الافتراضية ذات الصلة.

١٧٠. بالإضافة إلى تحديد وتقييم واتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب ، كما هو موضح في التوصية ١ ، ويجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى على وجه الخصوص تطبيق جميع التدابير الوقائية في التوصيات من ٩ إلى ٢١ على النحو المبين أعلاه في القسم الثالث ،

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

والمتضمن العناية الواجبة للعميل ، عند الانخراط في أي أنشطة الأصول الافتراضية ذات صلة. وبالمثل ، يجب أن تكون المهن والأعمال المالية غير المحددة على دراية بالتزاماتها بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند المشاركة في أنشطة الأصول الافتراضية ذات الصلة كما هو موضح في الملاحظة التفسيرية ١٥ وكما هو موضح في القسم الفرعي ٣.١.٩.

١٧١. ينبغي أن يلاحظ المطلّعين على هذا الدليل أن الفقرات الواردة أدناه المتعلقة بالتدابير الوقائية الفردية وتوصيات مجموعة العمل المالية المتعلقة بغسل الأموال يقصد منها تقديم إرشادات محددة إضافية لمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة في حالات معينة. وعدم وجود فقرة مخصصة لكل توصيات مجموعة العمل المالي ضمن التدابير الوقائية ، على النحو المنصوص عليه في القسم الثالث على سبيل المثال ، لا يعني أن التوصيات ذات الصلة أو التدابير الوقائية الواردة فيه لا تنطبق على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في أنشطة أصول افتراضية أو توفرها.

١٧٢. تحدد التوصية ١٠ تدابير العناية الواجبة للعميل المطلوبة التي يجب أن تنفذها المؤسسات المالية لجميع العملاء ، بما في ذلك تحديد هوية العميل والتحقق من هويته باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة المصدر ؛ وتحديد المستفيد ؛ وفهم والحصول على معلومات حول الغرض والطبيعة المقصودة للعمل التجاري؛ وإجراء العناية الواجبة المستمرة بشأن صلة وموثوقية المعاملات.

١٧٣. تصف التوصية ١٠ أيضاً السيناريوهات التي يجب بموجبها على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة للعميل ، بما في ذلك من ناحية إقامة العلاقات التجارية، والقيام بمعاملات عرضية تتجاوز الحد المعين (١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو لحالات الأصول الافتراضية)، والقيام بحالات عرضية تكون تحويلات برقية على النحو المنصوص عليه في التوصية ١٦ ومذكرتها التفسيرية (وأيضاً تحويل لأصل افتراضي ببلغ ١٠٠٠ دولار/يورو)، أو عندما تشكك مؤسسة مالية في صحة أو كفاية بيانات تعريف العميل التي تم الحصول عليها سابقاً. في حين أن البلدان قد تعتمد حدًا أدنى يبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو بموجب إطارها الوطني لمعاملات الأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية التي تعتبرها عرضية (كما هو موضح في القسم الثالث) أو لتحويلاتهما ، يتم التعامل معها جميعًا على أنها تحويلات برقية مؤهلة عبر الحدود لأغراض تطبيق التوصية ١٦ ، وينبغي التأكيد على أنه يتعين على البنوك والوسطاء-المتعاملين وغيرهم من المؤسسات المالية الالتزام بالعناية الواجبة للعميل الخاصة بهم عند المشاركة في أنشطة الأصول الافتراضية ذات الصلة. وبالنسبة إلى المهن والأعمال التجارية غير المحددة، مثل الكازينوهات، التي تشارك في نشاط أصول افتراضية ذو صلة، يجب عليها تطبيق حد أدنى يبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو للمعاملات العرضية، والمعاملات العرضية التي هي تحويلات برقية كما هو موضح في القسم الثالث وكما هو موضح أدناه. وكما هو مذكور في القسم الثالث في سياق الدول، يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية عند وضع إجراءات وعمليات التشغيل الخاصة بهم وعند قبول العملاء وتسهيل المعاملات؛ النظر في كيفية تحديد وضمان إجراء المعاملات في ذي المرة الواحدة فقط أو العرضية منها. وليس على أساس أكثر اتساقًا (أي غير عرضي).

١٧٤. على الرغم من أن العقوبات المحددة أعلاه والتي تستوجب أن تقوم الكازينوهات والمتداولين في المعادن والأحجار الكريمة بإجراء العناية الواجبة للعميل للحولات والمعاملات العرضية التي هي تحويلات برقية بقيمة ٣٠٠٠ دولار/ يورو و ١٥٠٠٠ دولار/ يورو على التوالي ، ولكن عندما تشارك المهن الأعمال التجارية غير المحددة في أي أصل افتراضي ذو صلة أو أنشطة خدمات أصول افتراضية ، يجب أن تخضع لمعايير العناية الواجبة للعميل على النحو المنصوص عليه في الملاحظة التفسيرية (أي حد أدنى يبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو للمعاملات العرضية والمعاملات التي هي تحويلات برقية).

١٧٥. بغض النظر عن طبيعة العلاقة أو معاملة الأصل الافتراضي، يجب أن يكون لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى إجراءات العناية الواجبة للعميل التي يكون تنفيذها واستخدامها بشكل فعال لتحديد هوية العميل والتحقق منها على أساس المخاطر ، بما في ذلك عند إنشاء علاقات تجارية مع ذلك العميل ؛ عندما يكون لديهم شكوك بشأن غسل أموال/ تمويل إرهاب ، بغض النظر عن أي إعفاء من الإجراءات ؛ وحيث إذا كان لديهم شكوك حول صحة أو كفاية ما تم الحصول عليه سابقًا من بيانات تحديد الهوية.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٧٦. على غرار الكيانات الملزومة الأخرى ، في إجراء العناية الواجبة للعميل للوفاء بالتزاماتها بموجب التوصية ١٠ ، ينبغي أن يحصل مزودي خدمات الأصول الافتراضية على معلومات تعريف / التحقق من العملاء المطلوبة بموجب القانون الوطني والتحقق منها. وعادةً ، تحديد هوية العميل المطلوبة تتضمن المعلومات اسم العميل ومعرفات أخرى مثل العنوان الفعلي وتاريخ الميلاد ورقم معرف وطني محدد (على سبيل المثال ، رقم الهوية الوطنية أو رقم جواز السفر). اعتماداً على متطلبات اطر قانونية وطنية، ويتم أيضاً تشجيع مزودي خدمات الأصول الافتراضية على جمع معلومات إضافية لمساعدتهم في التحقق من هوية العميل عند إنشاء علاقة عمل (أي عند إضافته) ؛ كمصادقة هوية العملاء للوصول إلى الحساب ؛ والمساعدة في تحديد أعمال العميل وملف المخاطر وإجراء العناية الواجبة المستمرة بشأن علاقة العمل ؛ وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعميل والأنشطة المالية. ويمكن لمعلومات الهوية الإضافية غير الأساسية هذه ، التي تجمعها بعض مزودي خدمات الأصول الافتراضية حالياً ، أن تتضمن ، على سبيل المثال ، عنوان الآي بي مرتبط زمنياً؛ وبيانات تحديد الموقع الجغرافي ؛ ومعرفات الجهاز ؛ وعناوين محفظة الأصول الافتراضية ؛ ومعلومات تجزئة المعاملات.

١٧٧. بالنسبة لأنشطة الأصول الافتراضية ذات الصلة، ينبغي استكمال التحقق من معلومات العملاء والملكية من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية قبل أو أثناء إقامة العلاقة التجارية.

١٧٨. بناءً على نظرة شمولية للمعلومات التي تم الحصول عليها في سياق تطبيقهم لتدابير العناية الواجبة للعميل - والتي يمكن أن تشمل كل من المعلومات التقليدية والمعلومات غير التقليدية كما هو موضح أعلاه - يجب أن يكون مزودي خدمات الأصول الافتراضية وغيرها من الكيانات الملزومة قادرين على إعداد ملف تعريف مخاطر العملاء في الحالات المناسبة. وسيحدد الملف الشخصي للعميل مستوى ونوع المراقبة المستمرة التي يحتمل أن تكون ضرورية، ويدعم قرار مزود الخدمة سواء كان بالدخول في علاقة عمل جديدة أو استمرارها أو إنهاؤها. ويمكن تطبيق ملفات تعريف المخاطر على مستوى العميل (على سبيل المثال ، طبيعة وحجم نشاط التداول ،

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

وأصل الأموال الافتراضية المودعة ، وما إلى ذلك)، أو على مستوى سطحي ، حيث تعرض مجموعة من العملاء خصائص متجانسة (على سبيل المثال ، العملاء الذين يجرون أنواعًا مماثلة من معاملات الأصول الافتراضية أو التي تتضمن نفس أنواع تحويل الأصل الافتراضي)، ويجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية بشكل دوري تحديث ملفات تعريف مخاطر العملاء للعلاقات التجارية من أجل تطبيق المستوى المناسب من العناية الواجبة للعميل.

١٧٩. إذا كشف مزود خدمة أصول افتراضية عن عناوين الأصول الافتراضية التي قرر عدم إقامة أو مواصلة علاقات تجارية معها أو التعامل معها بسبب الاشتباه في غسل أموال وتمويل إرهاب ، فيجب على مزود الخدمة الأخذ في الاعتبار إتاحة قائمته "لعناوين المحافظ المدرجة في القائمة السوداء" ، وفقًا للقوانين التي تخضع لها في بلدها. ويجب أن يقوم مزود الخدمة بفحص عناوين محافظ عملائه والأطراف الأخرى مقابل عناوين المحفظة المدرجة في القائمة السوداء كجزء من مراقبته المستمرة. ويجب أن يقوم مزود خدمات الأصول الافتراضية بإجراء تقييمهم الخاص القائم على المخاطر وتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر إجراءات التخفيف أو الإجراءات الوقائية الإضافية إذا تضمنت نتائج إيجابية.

١٨٠. قد يعدل مزود خدمات الأصول الافتراضية وغيرها من الكيانات الملزمة التي تشارك في أنشطة أصول افتراضية ذات صلة، مدى تدابير العناية الواجبة للعميل، إلى الحد المسموح به أو المطلوب من قبل المتطلبات التنظيمية الوطنية، بما يتوافق مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعلاقات التجارية الفردية أو المنتجات أو الخدمات، وأنشطة الأصول الافتراضية، وكما نوقش أعلاه في إطار تطبيق التوصية ١. بالتالي يجب على مزود خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة زيادة كمية أو نوع المعلومات التي تم الحصول عليها أو مدى التحقق من هذه المعلومات عندما تكون المخاطر المرتبطة بعلاقة العمل أو أنشطة الأصول الافتراضية عالية، كما هو موضح في القسم الثالث. وبالمثل ، قد يسهل مزود خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى أيضًا مدى تدابير العناية الواجبة للعميل حيث تكون المخاطر المرتبطة المتعلقة بالأنشطة الأخرى أقل. ومع ذلك ، لا يمكن لـ مزود

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة تطبيق العناية الواجبة المبسطة أو الإعفاء من التدابير الوقائية الأخرى ببساطة على أساس أن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين اللذين يقومون بأنشطة الأصول الافتراضية أو الخدمات، على أساس عرضي أو محدود للغاية (الملاحظة التفسيرية ١.٦ (ب)). وعلاوة على ذلك ، فإن تدابير العناية الواجبة المبسطة غير مقبولة عندما يكون هناك اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو عندما تنطبق سيناريوهات محددة عالية المخاطر (انظر القسم الثالث لتوضيح المواقف التي يحتمل أن تكون عالية المخاطر).

١٨١. يعني الرصد المستمر على أساس المخاطر فحص المعاملات لتحديد ما إذا كانت هذه المعاملات متسقة مع معلومات مزود الخدمة (أو غيره من الكيانات الملزمة) حول العميل وطبيعة العلاقة التجارية والغرض منها ، حيثما كان ذلك مناسباً. وتتضمن مراقبة المعاملات أيضاً التعرف على التغييرات التي تطرأ على الملف الشخصي للعميل (على سبيل المثال ، سلوك العميل ، واستخدام المنتجات ، والمبالغ المعنية) وإبقائها محدثة ، الأمر الذي قد يتطلب تطبيق العناية الواجبة المعززة للعميل. ومراقبة المعاملات هي عنصر أساسي في تحديد المعاملات التي من المحتمل أن تكون مشبوهة ، بما في ذلك المتعلقة منها بحالات الأصول الافتراضية والمعاملات التي لا تتناسب مع السلوك المتوقع من ملف تعريف العميل ، أو التي تنحرف عن النمط المعتاد للمعاملات ، والتي قد تكون مشبوهة.

١٨٢. ينبغي أن يتم الرصد على أساس مستمر ويمكن أن ينطلق من حالات محددة. وعندما تحدث كميات كبيرة من الحوالات على أساس منتظم ، وقد تكون الأنظمة الآلية هي الطريقة الواقعية الوحيدة لرصد الحوالات ، ويجب أن تخضع المعاملات التي تم وضع علامة عليها من خلال التحليل البشري / الخبير ، لتحديد ما إذا كانت هذه المعاملات مشبوهة. ويجب أن يستوعب مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة قواعد التشغيل الخاصة بهم ، والتحقق من سلامتها على أساس منتظم ، والتحقق من أنها تمتثل لمخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال المحددة المرتبطة بخدمات الأصول الافتراضية أو المنتجات أو الخدمات أو الأنشطة المالية الخاصة بها.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٨٣. ينبغي لمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى تعديل مدى وعمق عملية الرصد بما يتوافق مع تقييم المخاطر المؤسسي وملفات التعريف ذات المخاطر للعميل. ويستوجب وجود المراقبة المعززة في المواقف الأكثر خطورة (كما هو موضح في القسمين الثاني والثالث) وتمتد إلى ما بعد الحوالة المباشرة بين مزود الخدمة أو عميلها أو الطرف الآخر. ويجب مراجعة مدى كفاية أنظمة المراقبة والعوامل التي تقود مزودي خدمات الأصول الافتراضية وغيرها الكيانات الملزمة بتعديل مستوى المراقبة بانتظام لاستمرار ارتباطها ببرنامج مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٨٤. ويتيح الرصد في إطار نهج قائم على المخاطر لمزودي خدمات الأصول الافتراضية أو الكيانات الملزمة الأخرى إنشاء عتبات نقدية أو عتبات أخرى لتحديد الأنشطة التي ستتم مراجعتها. ويجب مراجعة الحالات أو العتبات المحددة لهذا الغرض على أساس منتظم وتحديد مدى كفاية مستويات الخطر المنشأة. ويجب أن يقوم مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة بتوثيق المعايير والضوابط المستخدمة في تصفية العملاء وتوضيحها وتخصيص مستوى المخاطر لكل مجموعة من العملاء، عند الاقتضاء. ويجب أيضاً أن تكون المعايير المطبقة لتقرير تواتر وكثافة عمليات مراقبة شرائح العملاء المختلفة (أو حتى منتج الأصل الافتراضي) شفافة. وتحقيقاً لهذه الغاية؛ يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة التوثيق، والاحتفاظ، وإبلاغ الموظفين المعنيين والسلطات المختصة الوطنية بنتائج المراقبة الخاصة بهم وكذلك أي استفسارات تم طرحها وحلها.

١٨٥. التوصية ١٢. فيما يخص الشركاء السياسيين المحليين والدوليين، يجب على الكيانات الملزمة، مثل مزودي خدمات الأصول الافتراضية، اتخاذ تدابير مقبولة لتحديد ما إذا كان العميل أو المالك المستفيد هو منظمة محلية أو دولية تابعة لـ (شخصية سياسية شريكة) ثم تقييم مخاطر العلاقة التجارية. وبالنسبة للعلاقات التجارية ذات المخاطر العالية مع الأشخاص السياسيين المحليين والدوليين والمنظمات الدولية، يجب أن يأخذ مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

- الأخرى الملزمة تدابير تتوافق مع تلك المطبقة على الأشخاص السياسيين الأجانب ، بما في ذلك تحديد مصدر الثروة ومصدر الأموال في حال صلتها.
١٨٦. التوصية ١٦. كما نوّه في القسم الثالث، يجب على مزودي الخدمات في هذا المجال الامتثال لمتطلبات التوصية ١٦، بما في ذلك الالتزام بالحصول على معلومات المنشئ والمستفيد المطلوبة والمرتبطة بتحويلات الأصول الافتراضية، والاحتفاظ بها ونقلها من أجل تحديد التقارير المشبوهة والإبلاغ عنها، واتخاذ إجراءات التجميد، وحظر المعاملات مع الأشخاص والكيانات المُصنفة. وتنطبق المتطلبات على كل من مزودي خدمات الأصول الافتراضية وغيرها من الكيانات الملزمة مثل المؤسسات المالية عندما ترسل أو تتلقى تحويلات أصول افتراضية نيابة عن العميل.
١٨٧. إن مجموعة العمل المالي محايدة من الناحية التكنولوجية، ولا تفرض نهج تكنولوجي أو برنامج معين يستوجب على مزودي الخدمات استخدامه للامتثال للتوصية ١٦. وكما نوّه سابقًا، فإن أي حل تكنولوجي أو برنامج هو مقبول، طالما أنه يمكّن المؤسسة الطالبة والمستفيدة (عند وجودها في الحوالة) الامتثال لالتزاماتها بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، يمكن أن يكون حل الحصول على المعلومات المطلوبة والاحتفاظ بها وإرسالها (بالإضافة إلى الامتثال للمتطلبات الأخرى المتنوعة للتوصية ١٦)، هو رمز مضمّن في بروتوكول المعاملات الأساسي (DLT) "دفتر حسابات إلكتروني" الخاص بنقل الأصول الافتراضية أو الذي يتم تشغيله في منصات (دفاتر الحسابات الإلكترونية)، على سبيل المثال، استخدام عقد ذكي أو توافق متعددة أو أي تقنية أخرى؛ أو منصة مراسلة مستقلة (أي ليست كتقنية دفاتر الحسابات الإلكترونية) أو واجهة برنامج تطبيق (API) ؛ أو أي وسيلة فعالة أخرى للامتثال لتدابير التوصية ١٦.
١٨٨. يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة في عمليات تحويل الأصول الافتراضية، سواء كمؤسسة طالبة أو مؤسسة مستفيدة، النظر في كيفية الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة تجاريًا للامتثال لمتطلبات التوصية ١٦، وتحديدًا متطلبات الملاحظة التفسيرية ١٥، الفقرة ٧ (ب). وتتضمن الأمثلة على التقنيات الحالية التي يمكن لمزودي الخدمات أخذها في الاعتبار كأساس للتمكين من

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

تحديد المستفيدين من تحويلات الأصول الافتراضية وكذلك منشئها والمستفيدين المطلوبين في الوقت الفعلي تقريبًا قبل إجراء تحويل الأصل الافتراضي على منصة دفاتر الحسابات الإلكترونية التالي:

أ) المفاتيح العامة والخاصة، التي يتم إنشاؤها في أزواج لكل كيان مشارك في إرسال المعلومات المشفرة وغير المشفرة أثناء الجزء الأول من الإرسال بحيث لا يتمكن سوى مرسل ومستلم الإرسال من فك تشفير وقراءة المعلومات، حيث المفتاح العام متاح للجميع في حين أن المفتاح الخاص معروف فقط لمنشئ المفاتيح؛

ب) اتصالات طبقة الإرسال / طبقة المقابس الآمنة (TLS / SSL)، والتي تستخدم المفاتيح العامة والخاصة بين الأطراف عند إنشاء اتصال وتأمين جميع عمليات الإرسال تقريبًا على الإنترنت، بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني وتصفح الويب وتسجيلات الدخول، والمعاملات المالية، والتأكد من أن جميع البيانات التي تمر بين خادم الويب والمتصفح تظل خاصة وآمنة؛

ج) شهادات X.509، وهي شهادات رقمية تدار من قبل سلطات الشهادات التي تستخدم معيار X.509 PKI للتحقق من أن المفتاح العام ينتمي إلى هوية المستخدم أو الكمبيوتر أو الخدمة المسجلة في الشهادة والتي يتم استخدامها في جميع أنحاء العالم عبر القطاعين العام والخاص؛

د) شهادات السمة X.509، التي يمكنها ترميز السمات (مثل الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان ورقم المعرف الخاص)، ويتم إرفاقها بشكل مشفر بشهادة X.509، ويتم إدارتها من قبل جهات إصدارها؛

هـ) تقنية API، التي توفر إجراءات وبروتوكولات وأدوات لبناء تطبيقات برمجية وتحدد كيفية تفاعل مكونات البرامج؛ وأيضاً

و) التقنيات الأخرى المتاحة تجارياً أو برامج مشاركة البيانات المؤهلة.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٨٩. على النحو المنصوص عليه في الملاحظة التفسيرية ١٥، الفقرة ٧ (ب)، من المهم أن يقوم مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك في عمليات تحويل الأصول الافتراضية بتقديم المعلومات المطلوبة بطريقة آمنة، وذلك لحماية معلومات العملاء المرتبطين بتحويلات الأصول الافتراضية من عمليات الكشف غير المصرح بها وتمكين الكيانات المستقبلية للامتثال بفاعلية لالتزاماتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التعرف على عمليات التحويل المشبوهة، واتخاذ إجراءات التجميد، وحظر المعاملات مع الأشخاص والكيانات المصنفة. علاوة على ذلك، وكما هو موضح في القسم الثالث، من الضروري أن يقوم مزودي الخدمة بتقديم المعلومات المطلوبة على الفور - أي بشكل متزامن أو متزامن مع النقل نفسه - خاصة بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود، والامتداد العالمي، وسرعة المعاملات لأنشطة الأصول الافتراضية.

١٩٠. التوصية ١٨ - إن التنفيذ الناجح والتنفيذ الفعال لمنهج قائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعتمد على الإدارة القوية للقيادة العليا، التي تشمل الإشراف على تطوير وتنفيذ النهج القائم على المخاطر عبر قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وتتطلب التوصية ١٨ أيضاً مشاركة المعلومات داخل المجموعة، عند الحاجة، فيما يخص المعاملات أو الأنشطة غير العادية على وجه الخصوص.

١٩١. ينبغي لمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة الحفاظ على برامج وأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تكون كافية لإدارة وتخفيف مخاطرها. وستعتمد طبيعة ونطاق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عدد من العوامل، بما في ذلك طبيعة وحجم وتعدد الأعمال التجارية لمزودي خدمات الأصول الافتراضية، وتنوع عملياتها، بما في ذلك التنوع الجغرافي، وقاعدة عملائها، وملف تعريف المنتج ونشاطه، ودرجة المخاطر المرتبطة بعمليات كل منطقة، وبين عوامل أخرى.

١٩٢. التوصية ٢٠: ينبغي أن يكون لمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة التي تشارك أو تقدم أنشطة ومنتجات وخدمات الأصول الافتراضية القدرة

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

على التنويه عن المزيد من التحليل لأي تحركات غير عادية أو مشبوهة للأموال أو المعاملات - والمتضمنة تلك التي تنطوي على أو تتعلق بالأصول الافتراضية - أو نشاط يشير بخلاف ذلك إلى احتمالية التورط في نشاط غير مشروع بغض النظر عما إذا كانت المعاملات أو الأنشطة في طبيعتها هي عملات ورقية مقابل ورقية أو افتراضية إلى افتراضية أو ورقية إلى افتراضية أو افتراضي إلى ورقية. ويجب أن يكون لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزومة الأخرى أنظمة مناسبة، بحيث يتم فحص هذه الأموال أو المعاملات في الوقت المناسب وتحديد ما إذا كانت الأموال أو المعاملات مشبوهة.

١٩٣. يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة الإبلاغ فوراً الأموال أو الحوالات المشبوهة، بما في ذلك تلك التي تتضمن أو تتعلق بالأصول الافتراضية أو/و مزودي خدماتها، لوحدات التحريات المالية، وبالطريقة الموضحة من قبل الجهة المختصة. وستعكس العمليات المتخذة في سرعة الاشتباه والإبلاغ النهائي من قبل مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى ذلك. وفي حين يمكن لمزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الملزمة الأخرى تطبيق السياسات والعمليات التي تدفعهم إلى تكوين اشتباه على أساس الحساسية للمخاطر، يجب عليهم الإبلاغ عن شكوكهم بشأن غسل الأموال/ تمويل الإرهاب بمجرد تشكلها بغض النظر عن مبلغ المعاملة أو ما إذا كانت الصفقة قد اكتملت. وبالتالي، فإن التزام مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة هو بالتالي لا يستند إلى المخاطر، ولا يؤدي الإبلاغ عن إعفائهم من التزاماتهم الأخرى المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يجب أن يلتزم مزودي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الملزمة بمتطلبات تقارير المعاملات المشبوهة السارية حتى عند العمل عبر ولايات قضائية مختلفة.

١٩٤. بالتوافق مع الملاحظة التفسيرية ١٥، وفيما يتعلق بالتوصية ١٦، (في حالة مزود خدمات افتراضية أو كيان آخر ملزم) يتحكم في كل من الطلب والجانب المستفيد من أموال الأصول الافتراضية أو حوالة برقية، يجب أن يأخذ مزود الخدمة أو أي كيان آخر ملزم في الاعتبار كل المعلومات من كل من الجهات الطالبة والمستفيدة لكي يحدد

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

ما إذا كانت المعلومات تثير الشك، وعند الضرورة، تقديم تقرير معاملات مشبوهة مع وحدة التحريات المالية المختصة وجعل معلومات المعاملة متوفرة لها. وينبغي اعتبار نقص معلومات المنشئ أو المستفيد كعامل في تقييم ما إذا كان النقل الذي يتضمن أصول افتراضية أو مزود خدماتها مشبوهًا وما إذا كانت متطلبة، وبالتالي يجب إبلاغ وحدة التحريات المالية. وينطبق الشيء نفسه على الكيانات الأخرى الملزمة مثل المؤسسات المالية التقليدية المشاركة في عملية تحويل تتضمن أصول افتراضية أو مزودي خدماتها.

القسم الخامس – أمثلة الدول للنهج القائم على المخاطر في مجال الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية
ملخص لنهج الدول فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف على أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها

١٩٥. يقدم القسم الخامس نظرة عامة لعدد من مناهج الدول فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف والتنظيم على أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها، وتشمل تلك المناهج على وجود أدوات وتدابير أخرى قائمة للقيام بالعقوبات أو اتخاذ إجراءات تنفيذية ضد الأشخاص الذين لا يمثلون مع التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي قد تأخذها الدول بعين الاعتبار عند القيام بتطوير أو تطوير أطرها الوطنية الخاصة بها. إن هذه الدول لم يتم تقييم امتثالهم مع المتطلبات الواردة في المذكرة التفسيرية للتوصية (١٥).

إيطاليا

١٩٦. في دولة إيطاليا: صدر القرار رقم ٢٣١ بتاريخ ٢٠٠٧م، والذي تم تعديله بالقرار التشريعي رقم ٩٠ بتاريخ ٢٠١٧م، ويشمل مقدمي الخدمات الذين يشتركون في تبادل الخدمات بين الأصول الافتراضية والعملات الرسمية (على سبيل المثال: محوли العملات الافتراضية)، حيث تم وضعهم تحت تصنيف المواضيع الملزمة بالامتثال مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

١٩٧. يُطلب إدراج مقدمي الخدمات المتصلة بالأصول الافتراضية في قسم خاص بالسجل الذي يحتفظ به هيئة السجلات والوسطاء. التسجيل شرط مسبق لمقدمو الخدمات ذات الصلة بالأصول الافتراضية من أجل القيام بنشاطهم في إيطاليا. يجري العمل حالياً لتنفيذ التسجيل.
١٩٨. ينظر لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية باعتبارهم كيانات ملزمة ويخضعون لجميع التدابير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
١٩٩. بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٩م، تبنت دولة إيطاليا تحديث التقييم الوطني للمخاطر. ويشمل التحديث على تقييم لمخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال الناشئة من الأصول الافتراضية. ستُستخدم نتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر لتقوية الاستراتيجية الوطنية. يُطلب من الكيانات الملزمة بالإبلاغ والمصنفين (الذين تم اعتبارهم كيانات أو أشخاص اعتباريين أو طبيعيين الملزمين بالإبلاغ) أن يأخذوا بالاعتبار نتائج تحديث التقييم الوطني للمخاطر من أجل القيام بتقييمهم للمخاطر أو تحديثه.
٢٠٠. تسمح تقارير التعاملات المشبوهة والتحليل المكثف الذي تقوم به وحدة التحريات المالية الإيطالية أن تجمع معلومات عن لجمع المعلومات حول: (١) مقدمي خدمات الأصول الافتراضية العاملة في إيطاليا، بما في ذلك بيانات الأعمال (نوع الخدمة المقدمة)؛ الموقع؛ بيانات عن المستفيد الحقيقي والمسؤول والموضوعات الأخرى ذات الصلة؛ (٢) معلومات مفصلة عن المعاملات الفردية (على سبيل المثال، التاريخ، والمبلغ، والمنقذ، والنظر، وحسابات المحفظة)؛ بيانات عن الحسابات المصرفية ذات الصلة (على سبيل المثال، صاحب الحساب، التفويض، ومنشأ / استخدام الأموال، والسمات العامة للتدفقات المالية)؛ (٣) بيانات عن الملف الشخصي والاقتصادي للعميل أو صاحب المحفظة؛ معلومات يستفاد منها في مطابقة عناوين الأصول الافتراضية بهوية مالك الأصول الافتراضية؛ بيانات تعريف لا لبس فيها (مثل الرمز المالي ورقم ضريبة القيمة المضافة)؛ (٤) معلومات عن المحفظة أو الحساب (على سبيل المثال، المبلغ الإجمالي للأصول الافتراضية المملوكة لمُصنّف (سبق شرح المصنفين أعلاه) واحد أو أكثر، معلومات مفصلة عن الحركات الرئيسية للأصول

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الافتراضية التي تم تتبعها إلى نفس المصنف أو المصنفين المرتبطين في إطار زمني محدد؛ وبيان المحفظة / الحساب بتنسيق قابل للتحريك؛ و (٥) النوع والميزات الرئيسية للأصول الافتراضية.

٢٠١. منذ العام ٢٠٠٥م، قام "بنك إيطاليا" بتحذير العملاء بالمخاطر العالية المرتبطة بشراء أو امتلاك أصول افتراضية وكذلك الوسطاء الماليين الخاضعين للإشراف في شأن المخاطر المحتملة المرتبطة بالأصول الافتراضية. وبشكل خاص، فقد أصدر البنك تحذير للعملاء والوسطاء الماليين الخاضعين للإشراف (في شهر يناير ٢٠١٥م)، وكذلك تحذير جديد للعملاء يتضمن ما أصدرته السلطات الأوروبية المالية الثلاثة (هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA)، والهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)، وهيئة التأمين والمعاشات المهنية الأوروبية (EIOPA) في مارس ٢٠١٨م. وفي إطار تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، فقد قامت وحدة التحريات المالية الإيطالية بإصدار رسالة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٥م، في شأن الاستخدام الخاطئ للأصول المشفرة، خاطب بشكل خاص المؤسسات المالية (على سبيل المثال، البنوك)، وكذلك العاملين في قطاع القمار، كما شدد على أهمية أن تقوم الكيانات الملزمة بتركيز اهتمامها على التعاملات الشاذة، مثل التحويل البرقي، الإيداع والسحب النقدي، واستخدام بطاقات الدفع المسبقة، والمرتبطة بشراء أو الاستثمار في الأصول المشفرة.

٢٠٢. تقوم وحدة التحريات المالية الإيطالية بتطوير تحليلها من خلال التركيز على المخاطر الجديدة والناشئة واتجاهاتها. وقد تم إصدار رسالة محدثة في عام ٢٠١٩م لمساعدة الكيانات الملزمة بالإبلاغ على القيام بمهامها. وبشكل خاص، قامت وحدة التحريات المالية الإيطالية بتحديث رسالتها الصادرة في عام ٢٠١٥م في شأن الاستخدام الخاطئ للأصول المشفرة من خلال تقديم تفاصيل أكثر للعناصر المتكررة، وطرق التشغيل، وملفات المخاطر الخاطئة والتي تم تحديدها في تقارير التعاملات المشبوهة ذات الصلة بالأصول الافتراضية. ووضعت الرسالة تعليمات محددة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية، التعاملات، المستخدمين/العملاء، والمحافظ/الحسابات.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٢٠٣. في شهر ديسمبر ٢٠١٦ م، وشهر يوليو ٢٠١٨ م، أصدرت وحدت التحريات المالية الإيطالية عدد من الحالات المنقحة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب والناشئة في طور التحليلات المالية، بما في ذلك الأنواع المرتبطة بالاستخدام الشاذ للأصول الافتراضية.

النرويج

٢٠٤. خضع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في النرويج لنظام مكافحة غسل الأموال والتزاماته منذ تاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٨ م. وتنص الأحكام ذات الصلة في نظام مكافحة غسل الأموال على التالي:

- القسم ١-٣ تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال على الأصول الافتراضية
- (١) مقدمو خدمات التحويل بين العملة الافتراضية والعملة الرسمية هم كيانات ملزمة بالمعنى المقصود في قانون مكافحة غسل الأموال. وينطبق هذا بالمقابل على خدمات الوصاية على العملات الافتراضية.
 - (٢) يُقصد بالعملة الافتراضية تعبيراً رقمياً للقيمة، والذي لا يصدره بنك مركزي أو سلطة حكومية، والذي لا يرتبط بالضرورة بعملة منشأة قانونياً ولا يتمتع بوضع قانوني للعملة أو النقود، ولكن تم قبولها كوسيلة للتبادل، ويمكن نقلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً.
 - (٣) يقصد بخدمات الوصاية على العملات الافتراضية الوصاية على مفاتيح التشفير الخاصة نيابة عن العملاء، لأغراض نقل أو تخزين أو تداول العملات الافتراضية.
 - (٤) يجوز لهيئة الرقابة المالية الإشراف على الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال لمقدمي الخدمات المذكورين في الفقرة (١). يتم تسجيل مقدمي الخدمات كما هو مذكور في الفقرة (١) لدى هيئة الرقابة المالية. يجب تسجيل المعلومات التالية على مقدم الخدمة: (أ) الاسم، (ب) نوع المؤسسة، ورقم المنظمة، (ج) عنوان العمل، (د) الخدمة المقدمة، (هـ) الاسم وعنوان الإقامة ورقم الهوية الشخصية أو الرقم الرقمي لـ (أ) المدير العام أو الأشخاص في نفس المنصب،

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

(ب) أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء أو الأشخاص في نفس المنصب، (ج) أي نقطة اتصال شخصية أخرى.

٢٠٥. بحلول شهر يونيو ٢٠١٩م، تم تسجيل (٦) من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وقد قدم أكثر من (٢٠) مزود خدمات أصول افتراضية للتسجيل، ولكن تم تعليق تلك الطلبات بسبب القصور في سياساتهم وتدابيرهم لمكافحة غسل الأموال. وأُغلقت ثلاث أجهزة صراف آلي (ATM) في شهر نوفمبر ٢٠١٨م، بأوامر من هيئة الرقابة المالية، ولم يتم وضع أي أجهزة صراف آلي منذ ذلك الحين. ستواصل هيئة الرقابة المالية التفتيش على القطاع، ولكن بناء على طلبات التسجيل في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، فمن الواضح أن مجال مزودي خدمات الأصول الافتراضية المسجلين أو الذين يحاولون التسجيل، يشتمل على عدد كبير وبمختلف الأحجام، والتنافسية والمعرفة بقوانين مكافحة غسل الأموال، والاحترافية.

السويد

٢٠٦. في دولة السويد، اعتبرت هيئة الإشراف المالي في دولة السويد عملة البتكوين و إيثيريوم على أنها أدوات دفع منذ عام ٢٠١٣م، مما يعني بأن خدمات التحويل المحترفة تخضع لنظام التسجيل و الإشراف فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويله. إن التنظيم لا ينص بشكل صريح على تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال خدمات الأصول الافتراضية (على سبيل المثال، لم يتم النص عليهم في النظام) ولكن اعتراف ضمني بأنه ينبغي تنظيمها. وحالما يتحصل خدمات الصرافة على ترخيص، عن الأصول الافتراضية محل فإن جميع الأنشطة تخضع للتشريع والإشراف الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم القيام بالإشراف المبني على نوع المجال، ونتيجة لذلك، قام بعض المشغلين في أجزاء من القطاع بالتوقف. وقدم مزودي خدمات الأصول الافتراضية بلاغات للتعامل المشبوه إلى وحدة التحريات المالية، وتغذية عسكرية من الهيئات التشغيلية تقترح بأن المجرمين يختارون أن يقوموا بأعمالهم إلى أماكن أخرى غير منظمة.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

فنلندا

٢٠٧. بدأ العمل بنظام مقدمي العملات الافتراضية رقم (٢٠١٩/٥٧٢) بتاريخ ١ مايو ٢٠١٩م. ويُطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التسجيل لدى هيئة الإشراف المالي الفنلندية. كما أن أولئك الذين قدموا تلك الخدمات قبل سريان العمل بالنظام أعلاه أن يقوموا بالتسجيل بحلول ١ نوفمبر ٢٠١٩م. ويُطلب من مقدمي خدمات تحويل الأصول الافتراضية أن يسجلوا قبل البدء بذلك. ويشمل تعريف الأصول الافتراضية على خدمات التحويل (سواء من العملة الرسمية إلى الأصول الافتراضية أو من أصول افتراضية إلى أخرى، وكذلك الأصول الافتراضية والبضائع الأخرى مثل الذهب)، ومقدمي خدمات الوصاية على المحافظ، وعروض العملات الأولية. وتشمل متطلبات التسجيل على فحص أساسي أولي، ومتطلبات تسليم أموال العملاء، وقواعد بسيطة تتعلق بالتسويق (على سبيل المثال: الالتزام بتقديم جميع المعلومات ذات الصلة، والالتزام بالمعلومات الحقيقية). وتُعتبر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ككيان ملزم بالإبلاغ كما هو معرف في نظام مكافحة غسل الأموال رقم (٢٠١٧/٤٤٤م)، ويُطلب منهم الامتثال للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدءاً من تاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٩م. وكجزء من عملية التسجيل، يقوم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بمراجعة تقييم المخاطر الخاص بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءاتها والأدلة الإرشادية.

٢٠٨. أُعطيت هيئة الإشراف المالي الفنلندية الصلاحية لإصدار تنظيمات وأدلة إرشادية على أجزاء محددة من أنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وقامت بكتابة مسودة تنظيم للاستفادة منها. وتحتوي المسودة على تنظيمات في شأن امتلاك وحماية أموال العميل، وفصل أموال العميل عن الأموال الخاصة بها. كما أنه تم القيام بالدليل الإرشادي بما يتماشى مع تنظيمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن الهدف هو إصدار القانون خلال الصيف.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٢٠٩. وعملت هيئة الإشراف المالي الفنلندية مع منظمي عروض العملات الأولية من ناحية تشريعات أسواق الأوراق المالية والأدوات المالية (على سبيل المثال: الأوراق المالية القابلة للتحويل). ولأجل هذا الغرض، قامت الهيئة أعلاه بصياغة مسودة قائمة التدقيق والتي تستخدم في جميع الاستفسارات المتعلقة بعروض العملات الأولية. إن القائمة والأسئلة التي يتم طرحها بشكل متكرر ذات الصلة بالأصول الافتراضية متاحة على موقع هيئة الإشراف المالي الفنلندية.

٢١٠. لقد أظهرت خبرت هيئة الإشراف المالي الفنلندية بأن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الآن يسعون ومتحمسون لأن يتم تشريعهم، ويسعون للحصول على مصادقة إشرافية لأنشطتهم. إن التحدي يكمن في إبلاغ الجمهور العام بأن الترخيص لا يساوي المصادقة. لقد كانت هيئة الإشراف الفنلندية نقطة تحول كلية في سلوك مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تجاه التشريع. وفي وقت سابق، لم تكن لديهم الرغبة في أن يتم عمل تنظيم لهم، ولكنهم الآن يسعون للحصول على نماذج أعمال تساهم في أن يتم تنظيمهم. لقد واجه مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تحديات في فتح حسابات بنكية، والذي يفسر بشكل جزئي التغيير في سلوكهم تجاه التنظيم.

المكسيك

٢١١. في المكسيك، تم تعديل القانون الاتحادي لمنع وتحديد عمليات ذات الموارد من العائدات غير المشروعة في شهر مارس ٢٠١٨م، لتأسيس تبادل الأصول الافتراضية من قبل كيانات أخرى غير مؤسسات التكنولوجيا المالية ومؤسسات الائتمان كنشاط ضعيف.

٢١٢. وبالمثل، في شهر مارس ٢٠١٨م، اصدرت المكسيك قانون لتنظيم مؤسسات التكنولوجيا المالي، والتي تشير إلى أن تلك المؤسسات قد تعمل في مجال الأصول الافتراضية شريطة أن يتم ترخيصهم من قبل البنك المركزي المكسيكي ويعملون في مجال الأصول الافتراضية التي يحددها البنك.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٢١٣. ونتيجة ذلك، في شهر سبتمبر ٢٠١٨ م، تم إصدار المعايير الخاصة بالتدابير والإجراءات فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالأصول الافتراضية.

٢١٤. وفي شهر مارس ٢٠١٩ م، نشر البنك المركزي المعايير لتحديد العمليات الداخلية للمؤسسات الائتمانية ومؤسسات التكنولوجيا المالية التي تدعي بشكل مباشر أو غير مباشر أنها تنفذ عمليات الأصول الافتراضية.

٢١٥. وذكر البنك المركزي إن الأصول الافتراضية تنطوي على مخاطر كبيرة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بسبب سهولة نقل الأصول الافتراضية إلى بلدان مختلفة فضلاً عن عدم وجود ضوابط متجانسة وتدابير وقائية على المستوى العالمي. ومع ذلك، يسعى البنك المركزي إلى تعزيز استخدام التقنيات التي يمكن أن يكون لها فائدة، طالما يتم استخدام هذه التقنيات داخلياً بين مؤسسات التكنولوجيا المالية ومؤسسات الائتمان.

٢١٦. أخيراً، في وقت لاحق من شهر مارس ٢٠١٩ م، تم إصلاح التصرفات العامة المتعلقة بالمؤسسات الائتمانية، ووضع التدابير والإجراءات التي يجب على المؤسسات الائتمانية اتباعها للامتثال للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية.

اليابان

٢١٧. عدلت اليابان قانون خدمات الدفع وقانون منع تحويل العائدات الإجرامية في عام ٢٠١٦ م، ردًا على إفلاس عدد كبير من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في عام ٢٠١٤ م، وإصدار الدليل الإرشادي للأصول الافتراضية من قبل مجموعة العمل المالي في عام ٢٠١٥ م. بعد سن القوانين في أبريل ٢٠١٧ م، أنشأت هيئة الإشراف المالي في اليابان فريق مراقبة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في شهر أغسطس ٢٠١٧ م، يتألف من متخصصين تقنيين ومتخصصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٢١٨. كجزء من إجراءات التسجيل الخاصة بها، تقوم هيئة الإشراف المالي اليابانية بتقييم برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمتقدمين، مع التركيز على الاتساق بين تقييم مخاطر المتقدمين وخطة أعمالهم، من خلال التقييم القائم على المستندات والمقابلات الميدانية والخارجية معهم. (اعتباراً من شهر مارس ٢٠١٩ م، تم تسجيل (١٩) من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

٢١٩. فرضت هيئة الإشراف المالي اليابانية تقديم تقرير دوري على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للحصول على معلومات كمية ونوعية حول المخاطر والضوابط الكامنة. تستخدم هيئة الإشراف المالي اليابانية المعلومات التي تم جمعها لتقييم المخاطر الخاصة بها ورصد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. كما أجرت عمليات تفتيش ميدانية لعدد (٢٢) من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (بما في ذلك (١٣) تم اعتبارهم من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، على سبيل المثال: كيانات التي كانت تعمل بالفعل قبل سن القانون المعدل، وسمح لها بالعمل على أساس مؤقت، كما فرضت قرارات إدارية (واحد وعشرون أمراً بتحسين النشاط، وستة أوامر إنهاء عمل، ورفض واحد للتسجيل) بحلول شهر مارس ٢٠١٩ م.

٢٢٠. كما تتعاون هيئة الرقابة المالية اليابانية بشكل وثيق مع جمعية تبادل العملات الافتراضية اليابانية (JVCEA)، وهي هيئة التنظيم الذاتي التي تم اعتمادها في شهر أكتوبر ٢٠١٨ م، لتعزيز الاستجابة السريعة والمرنة للقضايا المتعلقة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وتعمل جمعية تبادل العملات الافتراضية اليابانية كهيئة تعليمية وهيئة رقابية لأعضاء مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. كما أعدت الجمعية قوانين وإرشادات الامتثال الذاتي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أجرت هيئة الرقابة المالية اليابانية، بالتشاور مع الجمعية، بالتوعية، ونفذ بعض منها بالتعاون مع السلطات الأخرى التي تتبادل المعلومات والأفكار مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والتي من شأنها أن تساهم في تحسين الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٢١. بالإضافة إلى ذلك، قامت هيئة الإشراف المالي اليابانية بالتالي:

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

- أن أنشأت (مجموعة دراسة تجارة تبادل العملات الافتراضية) في شهر مارس ٢٠١٨م لفحص الاستجابة المؤسسية لعدد من القضايا المتصلة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وفي ضوء الاقتراحات الواردة في التقرير الذي أعدته المجموعة أعلاه، قامت هيئة الإشراف المالي اليابانية بتقديم مشروع إلى مكتب البرلمان الياباني لتعديل القوانين في شهر مارس ٢٠١٩م. وتشمل التعديلات: تطبيق قانون خدمات الدفع وقانون منع تحويل العائدات الإجرامية على مقدمي الخدمات الذين يقومون بخدمة الوصاية للأصول الافتراضية، وإدخال نظام الإخطار المسبق فيما يتعلق بأي تغيير لأي من أنواع الأصول الافتراضية التي يتعامل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، أخذاً بالاعتبار غموض الأصول الافتراضية.
- أعدت وأعلنت مؤشرات المخاطر للتعاملات المشبوهة ذات الصلة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية تحديداً، في شهر أبريل ٢٠١٩م. وتغطي المؤشرات عدد من التعاملات استخدمت فيها تقنية إخفاء الهوية.

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٢٢. لدى الولايات المتحدة إطار تنظيمي ورقابي شامل ومحايد تقنياً للتنظيم والإشراف على "الأصول المالية الرقمية" لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تخضع، إلى حد كبير، مقدمي الخدمات والأنشطة المشمولة في هذا المجال إلى نفس اللوائح التي يخضع لها مقدمو الخدمات الأصول غير الرقمية في الإطار التنظيمي الحالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية الأمريكية. يعتمد نهج الولايات المتحدة على أدوات وسلطات الإدارات والوكالات المختلفة، بما في ذلك شبكة التحقيق في الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية (FinCEN)، ووحدة التحريات المالية الأمريكية ومسؤول قانون مكافحة غسل الأموال الأمريكي، قانون السرية المصرفية (BSA)، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)، دائرة الإيرادات الداخلية (IRS)، لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، لجنة تداول السلع الآجلة الأمريكية (CFTC)، وغيرها من الإدارات والوكالات. تتمتع كل من شبكة التحقيق في الجرائم المالية، ودائرة الإيرادات

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الداخلية، ولجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية ولجنة تداول السلع الآجلة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص بسلطات تنظيمية وإشرافية وتنفيذية للإشراف على أنشطة أصول رقمية معينة، تتضمن تحويل الأموال؛ الأوراق المالية، أو السلع، أو المشتقات؛ أو التي لها آثار ضريبية، ولديهم سلطة للتخفيف من إساءة استخدام الأصول الرقمية في المعاملات المالية غير المشروعة أو التهرب الضريبي.

٢٢٣. وفي حالة ضلوع شخص (سواءً شخص اعتباري أو طبيعي)، في نشاطات مالية تتضمن أصولاً رقمية، تُطبق التزامات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. وبناءً على النشاط، يخضع الشخص أو المؤسسة تحت إشراف مراقبة فينسين "الشبكة الإدارية والمالية" وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية و/أو لجنة تداول السلع الآجلة لتنظيم الشخص كمحوّل مالي، ومُصرّف عمالات ورقية وطني، وسمسار، وشركة استشارية استثمارية، وعميل حوالات، وسوق تعاقد مُصنّف، ومنشأة تبادل تنفيذية، ومنظمة مسح مشتقات، وتاجر عمولات آجلة، ومُشغل مجموعة سلع، ومستشار متاجرة سلع، وتاجر مبادلات، ومشارك مبادلات رئيسي، وتاجر صرف بالتجزئة أجنبي، أو سمسار تقديم.

٢٢٤. إذا كان الشخص يندرج تحت التعريف التنظيمي لـ "البنك" فسيكون لدى الشبكة الإدارية والمالية والوكالات البنكية الفدرالية – ومجلس محافظي النظام الفيدرالي الاحتياطي وشركات ائتمان الايداع الفيدرالي، ومكتب مراقبة حسابات العملات وإدارة اتحاد الفائدة الوطني – سلطة وأحياناً متزامنة مع تلك التي لدى منظمي المصرفية الوطنية للإشراف على وتنظيم الأشخاص حال انخراطهم في نشاط مالي يتضمن أصولاً رقمية في الولايات المتحدة لأن مصلحة الضرائب تُصنفها كـممتلكات.

حالة دراسية: المراقبة والتنظيم في الولايات المتحدة الأمريكية (تتضمن الترخيص والتسجيل) للأصول الرقمية ومزوديها ذوي العلاقة
تحويل الأموال. على المستوى الفيدرالي، تنظم الشبكة الإدارية والمالية، أي شخص يشارك في أعمال قبول وتحويل القيمة، سواء كانت مادية أو رقمية، والتي تحل محل

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

العملة (بما في ذلك العملة الافتراضية القابلة للتحويل ، سواء كانت افتراضية إلى افتراضية أو افتراضية إلى عملة ورقية أو افتراضية - إلى - قيمة أخرى) كمحوّل عملة، سواءً من شخص إلى شخص آخر أو موقع بأي وسيلة. وبموجب قانون السرية المصرفية، يجب على محوّل الأموال التسجيل لدى الشبكة الإدارية والمالية كشركات خدمات مالية وتؤسس برنامج مكافحة غسل الأموال، وإجراءات حفظ السجلات والإبلاغ، بما في ذلك تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة. وتنطبق متطلبات مكافحة غسل الأموال بشكل متساوٍ على محوّل الأموال المحليين والأجانب، حتى لو لم يكن للكيان الموجود في الخارج وجود مادي في الولايات المتحدة الأمريكية وبغض النظر عن مكان تأسيسه أو مقره، طالما أنه يمارس الأعمال التجارية كليًا أو جزئيًا في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام ٢٠١٤ ، أجرت مصلحة الضرائب والشبكة الإدارية والمالية اختبارات للعديد من مزودي الأصول الرقمية، بما في ذلك مسؤوليها، وعلى بعض أكبر مُصرفي الأموال من حيث الحجم، وتحويلات الأموال الفردية من شخص إلى شخص، ومحوّل العملات في الخارج، والأصول الرقمية / المشفرة، وتجار المعادن الثمينة، وشركات الأكشاك والعديد من منصات التداول وكذلك المؤسسات المالية المسجلة وغير المسجلة. وتتطلب قوانين الولاية المعمول بها أيضًا من الكيانات المشمولة ذات الصلة الحصول على تراخيص حكومية لتحويل الأموال في معظم الولايات التي تعمل فيها، بغض النظر عن اختصاصها العملي أو الموقع الفعلي لمكتبها الرئيسي. وقد يخضع مرسلو الأموال أيضًا لمتطلبات تنظيمية أخرى، بما في ذلك متطلبات السلامة والشفافية واحتياطي رأس المال، اعتمادًا على الولاية الأمريكية التي يتواجدون فيها أو يقومون بأعمال تجارية فيها وما إذا كانت عملياتهم تجعلهم خاضعين لأنظمة الهيئات التنظيمية الأمريكية الأخرى أم لا.

نشاط العملات. إلى الحد الذي يعتبر فيه الأصل الرقمي ورقة مالية في الولايات المتحدة ، تتمتع هيئة الأوراق المالية والبورصات بسلطة تنظيمية وإنفاذ تمتد لتشمل عرض وبيع وتداول الخدمات المالية الأخرى، والاجراءات المتعلقة بهذه الأصول الرقمية. ويجب أن تسجل المنصات التي توجد عليها الأصول الرقمية كأوراق مالية متداولة في السوق الثانوية بشكل عام، كبورصات أوراق مالية وطنية أو تعمل وفقًا

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

لإعفاءات التسجيل، كالإعفاء بموجب متطلبات هيئة الأوراق المالية والبورصات لأنظمة التداول البديلة (مثل SEC Regulation ATS)، والإبلاغ عن معلومات حول عملياتها وتداولها إلى الهيئة. وحتى إذا كانت بورصة الأوراق المالية، أو الوسيط - المتداول، أو أي كيان آخر مشابه له صلة بالأوراق المالية، شخصاً أجنبياً وليس له وجود مادي في الولايات المتحدة، فقد يخضع هذا الشخص للوائح هيئة الأوراق المالية والبورصات والاختصاص القضائي عند عرضها وبيعها، أو إصدار أوراق مالية (بما في ذلك، على الأرجح، عملات ICO معينة)، لأشخاص أو مستثمرين في الولايات المتحدة أو تؤثر بطريقة أخرى على أسواق الأوراق المالية الأمريكية. وقد يتم تطبيق التزامات الترخيص الإضافية للولاية اعتماداً على النشاط الذي يشارك فيه الكيان وعلى الحالة التي يجري فيها النشاط. وقد تظل بعض عمليات التداول في الأصول الرقمية، بما في ذلك التداول على المنصات، مؤهلة لتحويل الأموال بموجب قانون السرية المصرفية وقوانين الولاية أو اللوائح، كما نوقش أعلاه. إذا كان الأصل الرقمي عبارة عن ورقة مالية، فإنه يخضع لاختصاص هيئة الأوراق المالية والبورصات، وأي مشتق للعملات يخضع لاختصاص الهيئة.

نشاط السلع والمشتقات. في الولايات المتحدة، قد تُصنف الأصول الرقمية أيضاً كسلع أو مشتقات منها، حتى لو لم تكن ورقة مالية، وفي هذه الحالة يخضع الأشخاص الذين يتعاملون في مثل هذه الأصول الرقمية للولاية القضائية لهيئة تداول السلع الآجلة. تتمتع هيئة تداول السلع الآجلة بسلطة تنظيمية كاملة على مشتقات الأصول الرقمية التي ليست أوراقاً مالية (مثل العقود الآجلة). وتمارس هيئة تداول السلع الآجلة سلطة تنظيمية لمكافحة الغش والتلاعب في بيع هذه الأصول وتتطلب التسجيل فيما يتعلق بالتداول في العقود الآجلة أو بعض المشتقات الأخرى على هذه السلع. ووفقاً لقانون تبادل السلع واللوائح ذات الصلة، تتمتع هيئة تداول السلع الآجلة بسلطة واسعة لاتخاذ إجراءات ضد أي شخص أو كيان موجود داخل الولايات المتحدة أو خارجها مرتبط أو متورط في نشاط احتيالي أو تلاعب (على سبيل المثال قضية الهيئة ضد Blue Bit bank).

بشكل عام، يخضع الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتعامل في الأوراق المالية أو

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

السلع أو المشتقات لرقابة إضافية من قبل منظمة ذاتية التنظيم. وتتطلب أنشطة الأوراق المالية التسجيل لدى هيئة تنظيم الصناعة المالية، وتتطلب أنشطة السلع والمشتقات التسجيل لدى الرابطة الوطنية للعقود الآجلة. وبناءً على أنشطته، قد يطلب الشخص الطبيعي أو الاعتباري أيضًا تسجيلًا مزدوجًا لدى هيئة تنظيم الصناعة المالية والرابطة الوطنية للعقود الآجلة، وكلاهما له التزامات قانونية بموجب قوانين الأوراق المالية والسلع الفيدرالية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، على غرار تراخيص تحويل الأموال، يجب أن يكون الشخص الطبيعي أو الاعتباري مرخصًا له من قبل كل ولاية تنظيمية للدول التي يمارس فيها الأعمال.

بعض المسجلين في هيئة الأوراق المالية والبورصات وهيئة تداول السلع الآجلة لديهم أيضًا التزامات قانون السرية المصرفية، بما في ذلك إنشاء برامج مكافحة غسل الأموال، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة إلى الشبكة الإدارية والمالية، وتحديد هوية العميل والتحقق منها، وتطبيق العناية الواجبة المعززة لحسابات معينة تتضمن أشخاصًا أجنبًا. تقوم الهيئات التنظيمية والإشرافية ذات الصلة أيضًا بمراقبة أنشطة الأصول الرقمية وفحص المسجلين للتأكد من امتثالهم لالتزاماتهم التنظيمية، بما في ذلك (بالنسبة لبعض المسجلين) التزامات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب بموجب قانون خدمات الرقابة المالية.

تطبيق القانون الأمريكي والعقوبات وقدرات الإنفاذ الأخرى.

٢٢٥. تستخدم جهات انفاذ القانون الأمريكية معلومات الاستخبارات المالية من الشبكة الإدارية والمالية لإجراء تحقيقات تتعلق بالأصول الرقمية. ومثل هذه المعلومات - التي يتم الحصول عليها من التقارير والتحليلات التي تجمعها الشبكة الإدارية والمالية وتمررها إلى سلطات إنفاذ القانون الأمريكية المختصة - كانت مفيدة في تطوير أدلة على النشاط الإجرامي وتحديد الأفراد الذين قد يكونون متورطين في أنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وتتمتع الشبكة الإدارية والمالية بإمكانية الوصول إلى

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإدارية ومعلومات إنفاذ القانون. وتتضمن المعلومات الموجودة تحت تصرف الشبكة الإدارية والمالية جزئين رئيسيين من المعلومات التي يمكن أن تكون مفيدة في الكشف عن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب المشتبه به الذي يشمل الأصول الرقمية: (١) تقارير الأنشطة المشبوهة (أو تقارير المعاملات المشبوهة)، المقدمة من قبل المؤسسات المالية المبلغة، مثل البنوك أو الوسطاء المتداولين بالأوراق المالية على سبيل المثال، التي نقلت عملة ورقية للتحويل أو التبادل إلى أصل رقمي في مصرف أصول الرقمية أو الأعمال ذات الصلة بها أو التي تلقت عملة ورقية من مصرف أصول رقمية أو الأعمال ذات الصلة بها بعد تحويلها أو تبادلها من أصل رقمي؛ و (٢) تقارير الأنشطة المشبوهة المقدمة من مزودي الأصول الرقمية الذين ينقلون الأموال، بصفتهم مستقبلين لها، ويحولونها إلى أصل رقمي أو يسمحون بتخزين الأصول الرقمية و / أو تداولها وتبادلها. وتجمع الشبكة الإدارية والمالية أيضًا الحسابات المصرفية الأجنبية والعملة والأدوات النقدية وتقارير معاملات العملات - وكلها يمكن أن تحتوي على خيوط استقصائية والأدلة اللازمة لردع ومقاضاة النشاط الإجرامي المرتبط بالأصول الرقمية.

٢٢٦. اتخذت الإدارات والوكالات الأمريكية إجراءات إنفاذ وطنية وجنائية قوية في كل من الإجراءات الإدارية وفي المحكمة الفيدرالية لمكافحة النشاط غير المشروع المتعلق بالأصول الرقمية، مثل البحث عن أشكال مختلفة من الاعفاءات، بما في ذلك أوامر الإيقاف والكف، والأوامر الاحترازية، والإفراغ بحكم مسبق، وعقوبات مالية وطنية للانتهاكات المتعمدة وفرض عقوبات جنائية تتضمن المصادرة والسجن. ويتعاون المنظمون والمشرفون الأمريكيون على نطاق واسع مع بعضهم البعض، والهيئات التنظيمية بالولاية، ووزارة العدل الأمريكية، ووكالات إنفاذ القانون الأخرى لدعم جهود التحقيق والمقاضاة في مجال الأصول الرقمية.

٢٢٧. توجد مجموعة متنوعة من السلطات الجنائية والوطنية، وأدوات السياسة، والعمليات القانونية لمساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تحديد الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالأصول الرقمية، وإسناد المعاملات إلى فرد أو منظمة معينة، وتخفيف التهديدات، وإجراء التحليلات المتعلقة بالتنظيم، أو أدوات التحقيق

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

الجنائي. وبالنسبة لمثل هذه التحقيقات والملاحقات القضائية، تعتمد وزارة العدل على مجموعة من السلطات الجنائية والمدنية القانونية، بما في ذلك القوانين الفيدرالية التي تحكم غسل الأموال، وتسجيل شركات خدمات الأموال، ومتطلبات حفظ السجلات والإبلاغ في المؤسسات المالية، والاحتيال، والتهرب الضريبي، وبيع المواد الخاضعة للرقابة وغيرها من المواد غير القانونية والأصناف والخدمات وجرائم الكمبيوتر وتمويل الإرهاب. اتهمت الولايات المتحدة وحاكمت أفرادًا يعملون كمبادلين من نظير إلى نظير لخرقهم قانون المصرفية أو غسل الأموال، وكذلك الأشخاص الموجودين في الخارج والمنظمات الذين ينتهكون القانون الأمريكي، ومن بين محاكمات أخرى تتعلق بالأصول الرقمية.

٢٢٨. على غرار سلطات الشبكة الإدارية والمالية و هيئة الأوراق المالية والبورصات وهيئة تداول السلع الآجلة، تتمتع وزارة العدل بسلطة واسعة لمقاضاة مزودي الأصول الرقمية والأفراد الذين ينتهكون القانون الأمريكي، وعلى الرغم من أنهم قد لا يكونون موجودين فعليًا داخل الولايات المتحدة. وعندما تلامس معاملات الأصول الرقمية الأنظمة المالية أو أنظمة تخزين البيانات أو أنظمة الكمبيوتر الأخرى داخل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فإن وزارة العدل لديها اختصاص قضائي لمقاضاة الأشخاص الذين يوجهون أو يجرون تلك المعاملات. وتتمتع الولايات المتحدة أيضًا بسلطة قضائية لمقاضاة الأشخاص الموجودين في الخارج الذين يستخدمون الأصول الرقمية لاستيراد منتجات غير قانونية أو مهربة إلى الولايات المتحدة أو الذين يستخدمون شركات أو مزودي الأصول الرقمية الموجودة في الولايات المتحدة أو المؤسسات المالية لأغراض غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، قد يُقاضى الأشخاص الأجانب الذين يقدمون خدمات غير مشروعة إلى المقيمين في الولايات المتحدة أو الاحتيال عليهم أو السرقة منهم بسبب انتهاكات القانون الأمريكي.

٢٢٩. يدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، عادة بالتشاور مع الوكالات الأخرى، العقوبات المالية الأمريكية وما يرتبط بها من ترخيص ولوائح وعقوبات، وكلها تتعلق بالأصول الرقمية بالإضافة إلى معظم أنواع الأصول الأخرى. وأوضح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن التزامات الامتثال للعقوبات الأمريكية هي نفسها، بغض النظر عما إذا

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

كانت المعاملة قد تمت بالعملية الرقمية (سواء كانت عملة رقمية وطنية أو عملة رقمية غير وطنية مثل العملة الافتراضية القابلة للتحويل مثل البيتكوين)، أو العملة الورقية التقليدية، والأشخاص الأمريكيون والأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية مسؤولين عن ضمان عدم مشاركتهم في معاملات غير مصرح بها ومحظورة بموجب عقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

التعاون الدولي هو شيء رئيسي

٢٣٠. تجعل الطبيعة العالمية المتأصلة للنظام البيئي للأصول الرقمية أنشطة الأصول الرقمية مناسبة بشكل خاص لتنفيذ وتسهيل الجرائم ذات الطبيعة العابرة للحدود الوطنية. ويمكن للعملاء والخدمات التعامل والعمل مع القليل من الاهتمام بالحدود الوطنية، مما يخلق عقبات قضائية. وتتطلب مواجهة الفعالة للنشاط الإجرامي الذي ينطوي على أصول رقمية شراكات دولية وثيقة

٢٣١. تعمل الإدارات والوكالات الأمريكية، ولا سيما سلطات إنفاذ القانون الأمريكية، عن كثب مع شركاء أجنبية في إجراء التحقيقات والقيام بالاعتقالات ومصادرة الأصول الإجرامية في القضايا التي تنطوي على نشاط الأصول الرقمية. وشجعت الولايات المتحدة هذه الشراكات في دعم التحقيقات والملاحقات القضائية متعددة الاختصاصات، لا سيما تلك التي تشمل أشخاصًا مقيمين في الخارج، ومزودي الأصول الرقمية، والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود. وتظل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة آلية رئيسية لتعزيز التعاون. وبسبب أن الجهات الفاعلة غير المشروعة يمكنها بسرعة تدمير الأصول الرقمية والأدلة ذات الصلة أو تبديدها أو إخفائها، فقد طورت الولايات المتحدة سياسات للحصول على الأدلة وتقييد الأصول الموجودة في الخارج، باستيعاب أن الأصول الرقمية وبيانات المعاملات والأدلة المرتبطة بها قد يتم تخزينها أو تحديد موقعها عبر التكنولوجيا الواسعة والعمليات التي لم يتم التفكير فيها من خلال الأساليب القانونية والمعاهدات الحالية.

الملحق أ. التوصية ١٥ وملاحظتها التفسيرية وتعريف الفاتف

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

التوصية ١٥ – تقنيات جديدة

يجب على البلدان والمؤسسات المالية تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب التي قد تنشأ فيما يتعلق بـ (أ) تطوير منتجات جديدة وممارسات تجارية جديدة ، بما في ذلك آليات التسليم الجديدة، و (ب) استخدام التقنيات الجديدة أو النامية لكل من المنتجات الجديدة والموجودة مسبقًا. وفي حالة المؤسسات المالية، يجب إجراء مثل هذا التقييم للمخاطر قبل إطلاق المنتجات الجديدة أو الممارسات التجارية أو استخدام التقنيات الجديدة أو المتطورة. ويجب عليهم اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة هذه المخاطر والتخفيف منها.

لإدارة وتخفيف المخاطر الناشئة عن الأصول الافتراضية، يجب على الدول التأكد من أن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية منظمون لأغراض مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، وأن يكونوا مرخصين أو مسجلين وخاضعين لأنظمة فعالة للمراقبة وضمن الامتثال للتدابير ذات الصلة المطلوبة في توصيات مجموعة العمل المالي.

الملاحظة التفسيرية للتوصية ١٥

١. لأغراض تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي ، يجب على الدول اعتبار الأصول الافتراضية على أنها "ممتلكات" أو "عائدات" أو "أموال" أو "أموال أو أصول أخرى" أو "قيمة مماثلة" أخرى. ويجب على الدول تطبيق التدابير ذات الصلة بموجب توصيات مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

٢. وفقًا للتوصية ١ ، يجب على الدول تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية وأنشطة أو عمليات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وبناءً على هذا التقييم ، يجب على الدول تطبيق نهج قائم على المخاطر للتأكد من أن تدابير منع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع المخاطر المحددة. ويجب على الدول أن تطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تحديد وتقييم واتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

٣. يشترط أن يكون مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مرخصين أو مسجلين. ، ويجب أن يُطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أن يكونوا مرخصين أو مسجلين في الولاية (السلطات) التي تم إنشاؤها فيها، على الأقل. ١ في الحالات التي يكون فيها مزود الخدمات شخصًا طبيعيًا، يجب أن يُطلب منه أن يكون مرخص أو مسجل في الولاية القضائية التي يقع فيها مكان عمله. وقد تطلب السلطات القضائية أيضًا من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية اللذين يوفران منتجات و / أو خدمات للعملاء أو تجري عمليات من أو في ولاية قضائية معينة أن يكونوا مرخصين أو مسجلين في هذه الولاية القضائية. ويجب على السلطات المختصة اتخاذ التدابير القانونية أو التنظيمية اللازمة لمنع المجرمين أو شركائهم من امتلاك أو أن يكون المالك المستفيد لمصلحة مهمة أو مسيطرة أو تولى وظيفة إدارية في مزود خدمات أصول افتراضية. ويجب على الدول اتخاذ إجراءات لتحديد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقومون بأنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية دون الترخيص أو التسجيل المطلوب، وتطبيق العقوبات المناسبة.
٤. لا يحتاج بلد ما إلى فرض ترخيص منفصل أو نظام تسجيل فيما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المرخص لهم بالفعل أو المسجلين كمؤسسات مالية (على النحو المحدد في توصيات مجموعة العمل المالي)، داخل تلك الدولة، والتي بموجب هذا الترخيص أو التسجيل، يُسمح لها بأداء أنشطة تزويد خدمات الأصول الافتراضية والتي تخضع بالفعل لمجموعة كاملة من الالتزامات السارية بموجب توصيات مجموعة العمل المالي.
٥. يجب على الدول أن تضمن خضوع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للتنظيم والإشراف أو المراقبة الملائمة لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب وأن تنفذ توصيات مجموعة العمل المالي ذات الصلة بفعالية، للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن الأصول الافتراضية. ويجب أن يخضع مزودي خدمات الأصول الافتراضية لأنظمة فعالة لمراقبة وضمان الامتثال للمتطلبات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أن

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

يتم الإشراف أو المراقبة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية من قبل سلطة مختصة (ولا يكون كيان ذاتي التنظيم)، والتي تقوم بالإشراف أو المراقبة على أساس مبني على المخاطر. ويجب أن يتمتع المشرفون بالسلطات الكافية للإشراف أو المراقبة وضمان امتثال مزودي خدمات الأصول الافتراضية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بما في ذلك سلطة إجراء عمليات التفتيش، والإجبار على الإفصاح عن المعلومات، وفرض العقوبات. ويجب أن يتمتع المشرفون بسلطات لفرض مجموعة من العقوبات التأديبية والمالية، بما في ذلك سلطة سحب أو تقييد أو تعليق ترخيص أو تسجيل مزود الخدمة، عند الحاجة.

٦. يجب أن تضمن الدول وجود مجموعة من العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة، سواء كانت جنائية أو وطنية أو إدارية، والمتاحة للتعامل مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية التي لا تمثل متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتوافق مع التوصية ٣٥. ويجب أن تنطبق العقوبات ليس فقط مزودي خدمات الأصول الافتراضية، ولكن أيضًا على مديريهم وإدارتهم العليا.

٧. فيما يتعلق بالتدابير الوقائية، تنطبق المتطلبات المنصوص عليها في التوصيات من ١٠ إلى ٢١ على مزودي خدمات الأصول الافتراضية، حسب المؤهلات التالية:

(أ) التوصية (١٠) - التحويلات العرضية المعينة التي يجب أن يتجاوزها مزود الخدمة لإجراء العناية الواجبة تجاه العميل هي ١٠٠٠ دولار أمريكي / يورو.

(ب) التوصية ١٦ - يجب على الدول أن تضمن حصول مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المرسلة على معلومات المنشأ المطلوبة والدقيقة والاحتفاظ بها ومعلومات المستفيد المطلوبة بشأن عمليات تحويل الأصول الافتراضية، وتقديم المعلومات المذكورة أعلاه إلى مزودي الخدمة المستفيدين أو المؤسسة المالية (إن وجدت) على الفور وبشكل آمن، وإتاحته عند الطلب للسلطات المختصة. ويجب على الدول أن تضمن حصول مزودي الخدمة المستفيدين على

دليل استرشادي للمنهج المبني على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومزودي خدماتها

معلومات المنشأ المطلوبة والاحتفاظ بها ومعلومات المستفيد المطلوبة والدقيقة حول عمليات نقل الأصول الافتراضية، وإتاحتها عند الطلب للسلطات المختصة. وتنطبق متطلبات التوصية ١٦ الأخرى (بما في ذلك مراقبة توافر المعلومات، واتخاذ إجراءات التجميد وحظر المعاملات مع الأشخاص والكيانات المحددة)، على نفس الأساس المنصوص عليها فيها. وتنطبق نفس الالتزامات على المؤسسات المالية عند إرسال أو تلقي تحويلات الأصول الافتراضية نيابة عن العميل.

٨. يجب على الدول أن تقدم على نحو سريع وبناء وفعال أوسع نطاق ممكن من التعاون الدولي فيما يتعلق بغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب المتعلق بالأصول الافتراضية، على الأساس المنصوص عليه في التوصيات من ٣٧ إلى ٤٠. وبالتحديد، يجب على المشرفين على مزودي خدمات الأصول الافتراضية تبادل المعلومات على الفور وبشكل بناء مع نظرائهم الأجانب، بغض النظر عن طبيعة المشرفين أو وضعهم والاختلافات في التسمية أو حالة مزود الخدمة.